adf

AFRICA DEFENSE FORUM

العيش وفقاً لميثاق

الجيوش الإفريقية يعكفون على تحول قطاع الأمن

بناء شراكات عامة وخاصة

إدماج المرأة أكثر من كونه مجرد أرقام

بالإضافة إلى

حوار مع اللواء بحري ماثيو كواشي، رئيس أركان الدفاع في غانا

المجلد 7 | الربع 4

المحتويات

8 إصلاح قطاع الأمن
إصلاح قطاع الأمن يوفر الاستقرار للحكومات والحماية للمدنيين.

14 غانا تعتمد نهج "الناس محور الاهتمام"
اللواء بحري ماثيو كواشي، رئيس أركان الدفاع في غانا، يتحدث إلى مجلة أيه دي إف

18 الأزمة في الداخل
الأمن المتمحور حول السكان ينظر إلى الدفاع بمنظور جديد.

28 النفط والمياه
الالتزام بمبادئ الأمن الطوعي في غانا يساعد في حماية الثروة النفطية وطريقة الحياة.

34 مواثيق السلوك
تتحرك الأمم الإفريقية فيما وراء حدودها في اعتماد معايير لجيوشها وقوات شرطتها.

38 حراس أهليون أم حلفاء؟
خبراء الأمن ينظرون في مخاطر ومنافع الشراكة مع أجهزة أمنية غير حكومية.

44 سيراليون تبين الطريق إلى إصلاح قطاع الأمن
نهوض البلاد بعد الحرب الأهلية يضع معياراً جديداً لإعادة تشكيل الجيش.

50 جنود لا أرقام
إدماج المرأة في الجيوش الإفريقية يجب أن يتجاوز الحصص والأدوار التقليدية.

الأقسام

4 وجهة نظر
5 رؤية إفريقية
6 أفريقيا اليوم
26 نبض أفريقيا
56 الثقافة والرياضة
58 رؤية عالمية
60 الدفاع والأمن
62 سبل الأمل
64 النمو والتقدم
66 نظرة للوراء
67 أين أنا؟

مجلة منبر الدفاع الإفريقي متوفرة الآن على الانترنت.

نرجو زيارتنا على
adf-magazine.com

رويترز

موضوع الغلاف:

جندي من القوات الخاصة من ساحل العاج يسير أثناء مراسم الاحتفال بالذكرى الرابعة والخمسين ليوم استقلال البلاد في 7 آب/ أغسطس 2014.

34

على مدى العقدين الماضيين برز إصلاح القطاع الأمني كوسيلة رئيسية لتعزيز السلام والاستقرار في إفريقيا. والآن يسعى مفهوم جديد يُعرف بتحول القطاع الأمني المتمحور حول السكان إلى تعزيز القضية بإقامة روابط بين قطاع الأمن في البلاد والمجتمع ككل، وبالتركيز على المخاطر التي تهدد الظروف الاجتماعية -الاقتصادية للأفراد وسلامتهم الشخصية. وهذا يشمل، بالنسبة للمتخصصين في مجال الأمن على كافة المستويات، تحسين الكفاءة المهنية والتدريب الأخلاقي وتشجيع الشراكات المدنية - العسكرية، ودعم الحكم الديمقراطي، ودراسة أفضل السبل للرد على التهديدات الأمنية اليومية التي يواجهها المواطنين.

وعلى الرغم من عدم وجود عقائد راسخة عالمياً حول إصلاح/ تحول قطاع الأمن المتمحور حول السكان، فإن الكتيبات والنماذج يمكن أن تكون شاقة، وهذا يمكن أن يُنظر إليه أيضاً على أنه فرصة لتكييف البرنامج ليناسب الاحتياجات المحددة للبلاد وثقافتها. وعمل ذلك يمكن فقط أن يعزز احتمالات النجاح. ومما يساعد المتخصصين في مجال الأمن على أفضل وجه هو مراجعة دراسات الحالة، مثل تلك الموجودة في سيراليون وليبيريا، للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات وتحاشي الممارسات السيئة.

وليس من السهل تنفيذ إصلاح/ تحول قطاع الأمن المتمحور حول السكان أو المحافظة عليه. فالمسؤولون السياسيون وقادة القطاع الأمني بحاجة للعمل مع بعضهم البعض لوضع خريطة طريق ذات مصداقية وشمولية لإصلاح/ تحول قطاع الأمن المتمحور حول السكان. يجب أن يكون لديهم أيضاَ الإرادة السياسية لمتابعتها حتى استكمالها. والتواصل بين السلطات المدنية والمتخصصين في مجال الأمن، واحترام حقوق الإنسان، والشراكات مع كبار القادة المحليين كلها ضرورية لتحقيق النجاح. وسوف تساعد الإصلاحات الفعّالة في بناء حكومات خاضعة للمساءلة وقطاعات أمنية مسؤولة توفر الأساس للتنمية والفرص الاقتصادية.

أعضاء القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا

ضباط شرطة أوغنديون يستعدون لركوب طائرة تابعة للأمم المتحدة في مقديشيو بالصومال، بعد أن استكملوا جولة استمرت سنة كاملة كوحدات شرطة تشكيلية مع بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

adf AFRICA DEFENSE FORUM

تحول
قطاع الأمن

المجلد 7، الربع 4

القيادة العسكرية الأمريكية لقارة افريقيا

للإتصال بنا

adf AFRICA DEFENSE FORUM

US AFRICA COMMAND
Attn: J3/Africa Defense Forum
Unit 29951
APO-AE 09751
ADF.EDITOR@ADF-Magazine.com

HEADQUARTERS
U.S. AFRICA COMMAND
ATTN: J3/AFRICA DEFENSE FORUM
GEB 3315, ZIMMER 53
PLIENINGER STRASSE 289
70567 STUTTGART
GERMANY

منبر الدفاع الإفريقي هو مجلة ربع سنوية عسكرية مهنية تقوم بنشرها القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا لتوفر منتدى دولي للعسكريين الإفريقيين. إن الآراء المعروضة في المجلة لا تمثل بالضرورة سياسات أو وجهات النظر الخاصة بالقيادة الأمريكية أو أي وكالة أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن اختيار المقالات يتم كتابتها من قِبَل أسرة منبر الدفاع الإفريقي، حسب الحاجة. وكان وزير الدفاع قد قرر ان نشر مثل هذه المجلة هو أمر ضروريّ لمواصلة الأعمال المتعلقة بالشؤون العامّة وفقاً لمتطلبات القانون الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية.

بوروندي تشرع في إصلاح قطاع الأمن

أسرة أيه دي إف

تحدث اللواء سيبريان نديكوريو من وزارة الدفاع والمحاربين القدامى في بوروندي في 24 حزيران / يونيو 2014 خلال الندوة الأكاديمية التي عقدتها القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على عمليات حفظ السلام، في أكرا بغانا. وفيما يلي جزء مختصر من تصريحاته.

بعد الفترة الأخيرة من عدم الاستقرار الداخلي، شرعت بوروندي في عملية انتقال سياسي هامة بهدف إعادة تأسيس الظروف المواتية لسلام دائم.

وفي الوقت نفسه، فإن البيئة الأمنية في بوروندي ذاتها، فضلاً عن منطقة إفريقيا الوسطى ككل والعالم، آخذة في التغير. بدأت تظهر تحديات أمنية جديدة تؤثر على دولة بوروندي وشعبها وتتطلب استجابات جديدة. وسوف يستدعي ذلك أن تتكيف قوات الدفاع في بوروندي والقطاعات الأمنية الأخرى مع البيئة، التي هي غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها، حتى تتمكن من أداء أدوارها ومسؤولياتها على نحو فعّال.

ولتحقيق ذلك، قررت بوروندي إجراء "دراسة استراتيجية" لمراجعة نظام دفاعها الوطني. ويتأثر النهج الذي تبنته بوروندي بظهور مفهوم أكبر للأمن على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة.

واشتملت المراجعة على ثلاثة أهداف رئيسية:

- أولاً، تطوير فهم مشترك من قبل الحكومة والهيئات المكلفة بتوفير الأمن لتلبية الشواغل الأمنية الحالية والمستقبلية في بوروندي، واحتياجات السكان، والتحديات الرئيسية التي تواجهها البلاد. ومن مصلحة جميع الأطراف وضع رؤية مشتركة.
- ثانياً، توضيح الأدوار والمهام المحددة لقوة الدفاع الوطني لتلبية هذه الاحتياجات والاستجابة للتحديات وتقرير كيف يمكن تنسيق دورها على نحو أفضل مع الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الأمني.
- ثالثاً، تحديد القدرات المؤسسية والتشغيلية اللازمة التي تسمح لقوة الدفاع الوطني بإنجاز أدوارها ومهامها على نحو يتسم بالكفاءة.

يجب أن يكون النهج عالمياً على أن تبدأ نقطة الانطلاق من مفهوم للدفاع متعدد الأبعاد يضع حماية السكان كمبدئه الأساسي. كما يجب أن يكون شمولياً، مع مشاركة المواطنين في تصميم، وتشكيل وتنفيذ البرامج، فضلاً عن عمليات الرقابة والتقييم. ويجب أن يكون شاملاً، فيشرك جميع أصحاب المصلحة في القطاع الأمني، داخل الحكومة وكذلك أصحاب المصلحة خارج الحكومة. وأخيراً، يجب أن يكون شفافاً، مع إجراء مناقشات بطريقة مفتوحة ونشر نتائجها على أوسع نطاق ممكن في كل خطوة من العملية.

لا يوجد أي ضمان للنجاح في إصلاح قطاع الأمن. فقد صادفت جميع الخبرات المماثلة انتكاسات وإخفاقات. والشيء الأساسي هو الحد من المخاطر. وهذا، من بين أسباب أخرى، هو السبب في أننا يجب أن نصر على الإرادة

جنود بورونديون يصلون إلى المطار في بانغوي بجمهورية إفريقيا الوسطى، في كانون الأول/ ديسمبر 2013 للمشاركة في عملية حفظ سلام لاستعادة الأمن في البلاد. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

السياسية، وإطار العمل الاستراتيجي وسرعة إنجاز الإصلاح.

وحتى فيما انتهت بوروندي من مراجعتها الدفاعية، فإن مهمة التنفيذ قد بدأت لتوها. وسوف تكون هذه العملية طويلة، ومعقدة وصعبة سياسياً. وللحفاظ على زخم التغيير في قطاع الأمن، يجب على الحكومة أن تتملك التوصيات الواردة في المراجعة، بما في ذلك وثائق الاستراتيجية الوطنية للدفاع والورقة البيضاء. عليها أن تنقل رؤيتها للتغيير بوضوح لقوة الدفاع الوطني، والأجهزة الأمنية الأخرى والسكان، وتستعد لتنفيذها.

ومع ذلك، تظل الملكية الوطنية العامل الرئيسي للنجاح، لأنه بدون ملكية الإصلاحات، تكون هناك مخاطرة بألا تستفيد البلاد من هذه الفرصة. فالملكية العامة هي المقياس الحقيقي للصمود.

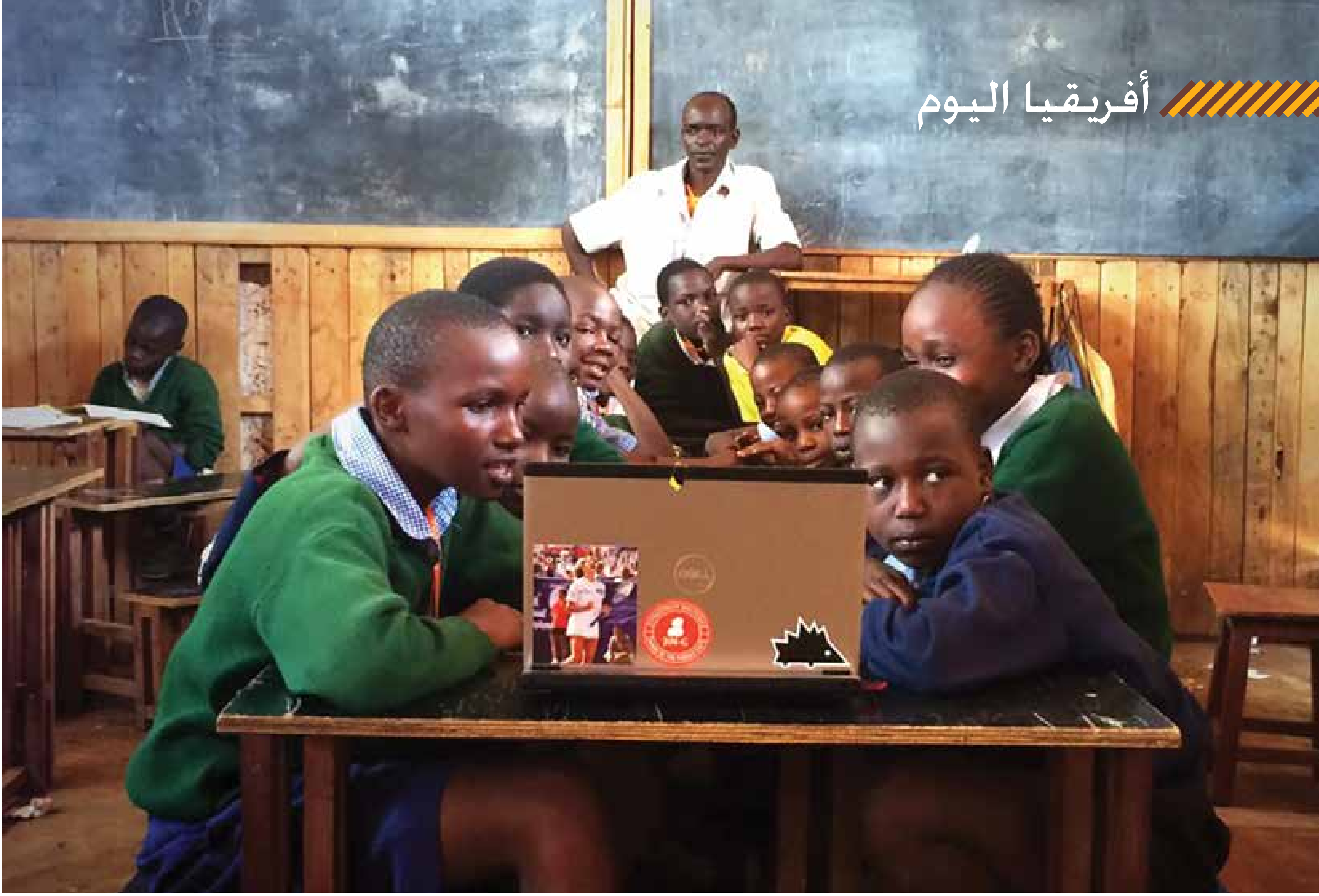

طلبة من أكاديمية واي نوت في ماذارى، وهي مجتمع محلي في نيروبي بكينيا، يعملون على كمبيوتر محمول باستخدام كيبود، وهو إصبع يو إس بي يمنح كل طالب خبرة فريدة في الكمبيوتر. كيبود

الأطفال الكينيون يحصلون على أجهزة كمبيوتر على شريحة الكترونية

BBC NEWS AT BBC.CO.UK/NEWS

يقوم رجلا الأعمال نيسان بهار وفرانكي إمبيسي بزيادة الوصول إلى الكمبيوتر عن طريق توفير نظام تشغيل على محرك إبهام يو إس بي. وهما يختبران المشروع في الأحياء الفقيرة من نيروبي بكينيا، ويأملان في توفيره لـ 150000 شخص في البلاد.

وسوف يحيي إصبع الكيبود يو إس بي أجهزة الكمبيوتر القديمة ويسمح للمستخدمين بممارسة خبرتهم الخاصة في الكمبيوتر – تخطيط الشاشة، والبرامج والبيانات – بجزء صغير من تكلفة تزويدهم بجهاز كمبيوتر محمول، أو جهاز لوحي أو جهاز آخر لكل شخص.

تعاون رجلا الأعمال مع منظمة ليف إن سلمز غير الحكومية التي تعمل في حي ماذارى بنيروبي، في تقديم محركات الفلاشة في أكاديمية واي نوت.

وفي آذار/ مارس 2014، اشترى بهار وإمبيسي راوتر وبطاقة سيم لربط الفصول الدراسية بالإنترنت. كما اشتريا خمسة أجهزة كمبيوتر محمولة قديمة بعد إزالة محركات الأقراص الصلبة منها. وسلّما كل طفل إصبع كيبود يو إس بي للاحتفاظ به وأوضحا أن أجهزة الكمبيوتر المستعملة سوف تعمل مباشرة من محركات الفلاشة. ويضم كل إصبع كيبود 8 غيغابايت نسخة فريدة من نظام التشغيل أندرويد 4,4 الخاص بغوغل. حتى لو كان الكيبود مصاباً بفيروس، فإنه لن ينتشر إلى الكمبيوتر المضيف.

إن إصبع الكيبود يجعل أي كمبيوتر في بساطة استخدام الهاتف الذكي، حيث يعرض أيقونات لكل مهمة أو موقع محفوظ. وكل كيبود مشفر يتذكر إعدادات صاحبه، وكلمات السر والمواقع التي تمت زيارتها، ويخزّن الملفات والبرامج التي تم تنزيلها. قال بهار، "إن كل طفل سيرى ملفاته وتطبيقاته ظاهرة بنفس الطريقة في كل مرة، دون حاجة إلى أن يتذكر الكثير من كلمات السر".

والهدف من ذلك هو أن يدعم الكيبود نفسه في نهاية المطاف. ويريد بهار وإمبيسي أن يشترى العمال المحليون محركات الفلاشة في السوق المفتوحة، وتركيب نظام التشغيل وبعض التطبيقات الأساسية، وبيعها لهم نظير ربح بسيط.

وسعر الـ 7 دولارات يضم ربح دولارين عن كل جهاز للمساعدة في تغطية الأجور والتوسع في المشروع. كما يعتزم المشروع توفير منشأة كيبود احتياطية، لتعرض وسيلة لحماية الملاك من فقدان ملفاتهم إذا فُقد إصبع اليو إس بي أو تعرض للتلف.

إثيوبيا تنطلق إلى النجوم؛

بهدف أن تصبح محوراً لعلوم الفضاء

إنتر برس سيرفس

في جبال إنتوتو، يستكمل العمال أول مرصد لإثيوبيا. ويقول العلماء إن دراسة النجوم والمجرات ستكون أمراً حيوياً بالنسبة لتنمية هذه الدولة.

قال سولومون بيلاي، مدير مركز مرصد وأبحاث إنتوتو الذي يتكلف 4 ملايين دولار، "إن تكنولوجيا الفضاء كثيراً ما تُعتبر ترفاً بالنسبة للدول النامية فقط. ولكنها في الواقع حاجة أساسية وحيوية للتنمية".

إن تضاريس إثيوبيا ومناخها يجعلها مثالية لإقامة المراصد. ومن المقرر إقامة مرصد آخر بالقرب من مدينة لاليبلا التاريخية.

سوف توفر المراصد للطلبة مرافق للتدريب والأبحاث في 33 جامعة إثيوبية وسوف تجتذب أكاديميين وعلماء دوليين.

وتأمل إثيوبيا في أن تصبح يوماً ما مركزاً عالمياً لعلوم الفلك والأبحاث.

يضم مرصد إنتوتو تلسكوبين من فئة 1 متر. ويزن كل منهما 6 أطنان مترية ويتكلف 1,5 مليون دولار. وهما نتاج جهد جمعية علوم الفضاء الإثيوبية.

سولومون بيلاي، يمين، مدير مركز مرصد وأبحاث إنتوتو، يعرض واحداً من تلسكوبين للمرصد في جبال إنتوتو.

جيمس جيفري/ إنتر برس سيرفس

وحتى الآن لا توجد سوى حفنة من الدول الإفريقية – مثل مصر، والمغرب، ونيجيريا وجنوب إفريقيا – التي لديها برامج فضاء أطلقت أقماراً صناعية. ولكن سرعان ما ستنضم إليها دول أخرى. فإضافة إلى إثيوبيا، أنشأت غانا وأوغندا في الآونة الأخيرة برامج أبحاث فضاء ويُعتقد أنها ستطلق أقماراً صناعية في الفضاء في غضون عدة سنوات.

يسعى مرصد إنتوتو لعرض تدريب على درجتي الماجستير والدكتوراه في علم الفضاء الرصدي والنظري، وعلوم الفضاء، ورصد الأرض.

وتضغط جمعية علوم الفضاء الإثيوبية على الحكومة من أجل إطلاق أقمار صناعية في الفضاء خلال العقد المقبل. ويمكن أن تحسّن هذ الأقمار الاتصالات، ومراقبة التعدين، والزراعة وإنشاء البنية التحتية.

وفي عام 2015، سوف يصبح قمر صناعي صغير قام بتصميمه وبنائه معهد أديس أبابا للتكنولوجيا أول قمر صناعي إثيوبي في الفضاء، سيُرسل مع 49 قمراً آخر كجزء من مشروع كيو بي 50 في أوروبا.

ليبيريا على قمة موجة

فيما تنطلق رياضة ركوب الموج

وكالة الأنباء الفرنسية

يبتسم سام براون الابن ويرفع إبهامه إلى أعلى فيما يقفز إلى لوحه الطويل، ويروض موجة عاتية تتصاعد خلفه. انضم الليبيري البالغ من العمر 21 عاماً إلى عدد متزايد من راكبي الأمواج في الدولة الواقعة في غرب إفريقيا، الذين جذبتهم واحدة من آخر الجنات البكر لهذه الرياضة.

لقد بدأت سياحة ركوب الأمواج تجتذب الاهتمام ببطء فيما تكتسب البلاد سمعة وجود الأمواج التي تنكسر على المناطق الصخرية - وهي أماكن تنكسر فيها الأمواج قبل أن تصل إلى الشاطئ - بشواطئها الخلابة ومياهها الدافئة.

قيل إن أول راكبي الأمواج ظهروا في ليبيريا في سبعينات القرن العشرين، ولكن تدفق السياح الى المنطقة لم يبدأ إلا بعد أن بدأ فيلم عن هذه الرياضة يفوز بجوائز في مهرجانات سينمائية عام 2008.

جاء طالبا صناعة السينما الأمريكيان نيكولاي ليدو وبريتون كولويت عام 2006 لتصوير فيلم ليبيريا المنزلقة، الذي يحكي قصة ألفريد لوماكس، الذي أصبح أول راكب أمواج في البلاد بعد أن عثر على لوح تزلق في صندوق قمامة في مونروفيا بينما كان يفر من المتمردين.

قال براون، مشيراً إلى الحروب الأهلية فيما بين عامي 1989 و 2003 التي خلّفت أكثر من 200000 قتيل، "لم نكن نعرف أي شيء عن ركوب الأمواج في ليبيريا أثناء الحرب. فالسياح هم الذين أدخلوا اللعبة إلى ليبيريا. وعندما يحضرون، نجلس معهم ويتحدثون إلينا عن اللعبة ونحن ننصت".

توجد أفضل الأمواج في ليبيريا حول قرية روبرتسبورت التي يعيش فيها براون، بالقرب من سيراليون في شبة جزيرة كيب ماونت. فالمجرى المائي العميق تحت الماء يخلق خمس بقع مثالية للأمواج قريبة من بعضها البعض. ويتضخم المحيط الأطلسي من نصف الكرة الجنوبي، وترتفع أمواجه مندفعة نحو الساحل مكونة قشرة مثالية، وتشكل ما يسميه راكبو الأمواج "بخط أنابيب" يمكن أن يركبوه لمسافة 200 متر أو أكثر.

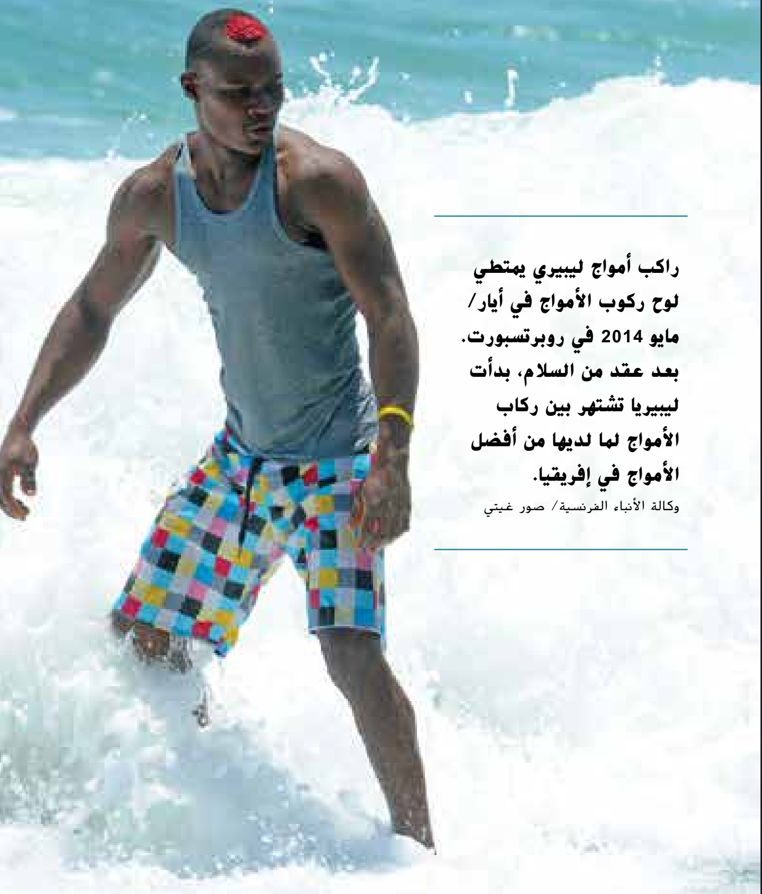

راكب أمواج ليبيري يمتطي لوح ركوب الأمواج في أيار/ مايو 2014 في روبرتسبورت. بعد عقد من السلام، بدأت ليبيريا تشتهر بين ركاب الأمواج لما لديها من أفضل الأمواج في إفريقيا.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

إصلاح قطاع الأمن

إصلاح قطاع الأمن يوفر الاستقرار للحكومات والحماية للمدنيين

أسرة أيه دي إف
الصور من أسوشييتد برس

إن القادة الذين ينظرون في ضرورة إصلاح قطاع الأمن عليهم ألا ينظروا لما هو أبعد من دولة غينيا - بيساو الصغيرة في غرب إفريقيا. فاليوم تشتهر هذه الدولة التي تضم 7,1 مليون نسمة في المقام الأول بأنها "دولة المخدرات" بسبب الحصانة التي يتمتع بها تجار المخدرات من أمريكا الجنوبية وهم يمررون الكوكايين عبر أراضيها في طريقها إلى أوروبا.

لقد ابتليت غينيا - بيساو بعدم الاستقرار منذ استقلالها عن البرتغال عام 1974. فلم يتمكن أي رئيس من استكمال فترة ولايته. وبدأ الاتحاد الأوروبي إصلاح قطاع الأمن عام 2008 ولكنه علّق المجهود بعدها بسنتين بعد وقوع انقلاب. ووفقاً لمركز موارد إصلاح قطاع الأمن، فإنه في الفترة من 2009 إلى 2012 فقط، كانت هناك ست محاولات اغتيال سياسية وثلاثة انقلابات.

وبعد أربعة أشهر من وفاة الرئيس مالام باكاي سانهي لأسباب طبيعية في كانون الثاني/ يناير 2012، اعتقل جنود غينيا - بيساو المرشح الرئيسي للرئاسة واستولوا على الحكومة ووسائل الإعلام. وبعد بضعة أشهر، عملت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مع الحكومة الانتقالية على خطة اشتملت على إصلاح القطاع الأمني، مما أحيا بصيصاً من الأمل في أن يفسح

جنديان من جنوب إفريقيا ينظران إلى صورة التقطاها أمام تمثال نيلسون مانديلا في بريتوريا. حققت جنوب إفريقيا بعض النجاح الملحوظ في إصلاح قطاع الأمن منذ نهاية نظام الفصل العنصري عام 1994.

التعنت الماضي المجال أمام إصلاح حقيقي. ولا يزال الشك قائماً، وهو أمر مفهوم.

وعلى العكس من ذلك، وفي منطقة البحيرات العظمى بإفريقيا، حققت بوروندي بعض النجاح في مساعي إصلاح قطاع الأمن. فقد توصلت لجنة حول إصلاح قطاع الأمن عام 2012 إلى أن عملية بوروندي كانت "عند مفترق طرق". فقد تحسنت قوات الأمن، التي فقدت توازنها فيما سبق بسبب النزعات العرقية، والإقليم والسياسات، من خلال التكامل والتسريح. ويعمل البورونديون في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وبعثات حفظ سلام أخرى تابعة للأمم المتحدة. غير أنه طبقاً لتقرير هيومان رايتس واتش لعام 2012، لا تزال هناك حاجة للحيلولة دون انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الرقابة المدنية.

إن عمليات إصلاح القطاع الأمني جارية عبر القارة: فكل من بوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، وغينيا (كوناكري)، وليبيريا، وليبيا، والصومال وجنوب السودان تبذل مساعي لإصلاح قطاع الأمن على نحو يمثل طائفة من التقدم والنجاح. وسيكون على الأمم الجادة في إصلاح قطاع الأمن أن تعتمد بعض المبادئ الهامة وتلتزم بعملية طويلة تتطلب الصبر والانضباط.

المصدر: "إصلاح قطاع الأمن باختصار: كتيب للتدريب التمهيدي على إصلاح قطاع الأمن". نشره الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن، وهو فرع من مركز جنيف للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة.

تعريف إصلاح قطاع الأمن

ليس من السهل تعريف إصلاح قطاع الأمن، ولكنه يتميز بسلسلة من المبادئ الأساسية. وقد طبقت الهيئات والمنظمات غير الحكومية تفسيراتها الخاصة لهذا المصطلح.

وتقول الأمم المتحدة إن إصلاح القطاع الأمني "عملية تقدير، ومراجعة وتنفيذ فضلاً عن كونها عملية رصد وتقييم تقودها السلطات الوطنية التي وضعت لنفسها هدف تعزيز الأمن الفعال والمسؤول للدولة وشعبها دون تمييز ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون".

يحدد الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن، وهو فرع من مركز جنيف للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، مجموعة واحدة من المبادئ الأساسية.

ويوضح الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن أن الإصلاح الفعال لقطاع الأمن يركز على الثلاثة مجالات التالية: الأول، أن يكون **نهجه** من خلال الملكية المحلية. أن تزداد فعالية **هدفيه** الرئيسيين، وتتوازن مع زيادة المساءلة. وأخيراً، أن تكون له **ثلاثة أبعاد أساسية:** الحساسية السياسية، والرؤية الشمولية والتعقيد التقني. وفيما يلي نظرة فاحصة على هذه المجالات.

الملكية المحلية: يجب أن يكون "تصميم، وإدارة وتنفيذ" الإصلاح من قبل أولئك في الدولة الذين يتولون الإصلاح وليس أي جهات خارجية. وهذا ليس مرادفاً للملكية الحكومية. وبدلاً من ذلك، يجب إشراك أشخاص على جميع المستويات، لا سيما أولئك خارج قطاعي الأمن والعدالة. فهذا يضمن أن يستجيب إصلاح القطاع الأمني للاحتياجات المحلية ويعزز شرعية أولئك العاملين في قطاعي الأمن والعدالة. ويشدد الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن على هذه النقطة: "بدون ملكية محلية من المرجح أن يكون مصير إصلاح القطاع الأمني الفشل".

زيادة الفعالية والمحاسبة: الفعالية تعني ببساطة تحسين الأمن لتعزيز رفاه الأمة ومواطنيها. ويمكن إنجاز هذا بوسائل كثيرة، مثل بناء المهارات عن طريق التدريب، وتوفير المعدات، وتحسين التنظيم والإدارة. والمساءلة تتطلب ضوابط وتوازنات للتأكد من أن العاملين في قطاع الأمن يتبعون القوانين ويتحاشون التجاوزات. ويمكن أن توفر مواثيق السلوك، والرقابة البرلمانية، والمراجعة القضائية والمراجعة المدنية المساءلة الرسمية. ويمكن لمجموعات المجتمع المدني، والجماعات الدينية، والإعلام والمنظمات غير الحكومية أن توفر مساءلة غير رسمية. غير أن الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن يقول إن المساءلة لا تحظى في العادة باهتمام يُذكر. وهذا يمكن أن يحول دون أداء إصلاح القطاع الأمني لوظيفته كما يجب ويعرقل النجاح على المدى الطويل.

الحساسية السياسية، والرؤية الشمولية والتعقيد التقني: إن جهود إصلاح قطاع الأمن هي في الأساس عملية سياسية. فإصلاح قطاع الأمن يتطلب "فهماً وحساسية سياسيين، وقدرة تحليلية، ومهارات بحوث وتفاوض، ولباقة ودبلوماسية"، وفقاً للفريق

إصلاح قطاع الأمن في إفريقيا

أسرة أيه دي إف

يبدأ إصلاح قطاع الأمن عادة بمجرد انتهاء الصراع. وفي السنوات الأخيرة بدأت وحدة إصلاح قطاع الأمن في قسم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، دعم العملية على كل مستوى، عادة من خلال بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويمثل عنصر إصلاح قطاع الأمن في كل من تلك البعثات على الخريطة المرفقة.

كما تعرض الأمم المتحدة المساعدة من خلال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا في داكار بالسنغال. وتقدم بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في الصومال المشورة للحكومة وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال حول مختلف القضايا، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وفك ارتباط المقاتلين.

كذلك انضم الاتحاد الإفريقي إلى مساعي إصلاح قطاع الأمن. ففي كانون الثاني/ يناير 2013، اعتمد الاتحاد الإفريقي "إطار سياسة إصلاح قطاع الأمن"، الذي يسعى إلى وضع أهداف ومبادئ إصلاح قطاع الأمن في إفريقيا، وتزويد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة بمبادئ توجيهية لبدء برامج إصلاح قطاع الأمن. ومن بين الأهداف الأخرى توفير التدريب وبناء القدرات، وتوجيه الشراكات بين المنظمات الدولية والقارية.

قال أبو بكر ندياي، رئيس الشبكة الإفريقية لقطاع الأمن، إن الاتحاد الإفريقي دأب على تشجيع الدول على اعتماد عمليات إصلاح قطاع الأمن. وقال، "لقد عدت لتوي من جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث قاد مهمتنا الاتحاد الإفريقي لتقدير احتياجات تلك الدولة من إصلاح قطاع الأمن". وقال ندياي، إن الاتحاد الأوروبي، والشبكة الإفريقية لقطاع الأمن والأمم المتحدة تساعد الاتحاد الإفريقي في تحسين قدرته على متابعة تنفيذ إطار عمله السياسي الجديد.

تدعم وحدة إصلاح قطاع الأمن بقسم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، البعثات الميدانية التي تساعد الجهود الوطنية والإقليمية لإصلاح قطاع الأمن عن طريق:

- تسهيل الحوارات الوطنية
- تطوير سياسات أمنية، واستراتيجيات وخطط وطنية
- تعزيز الرقابة، والإدارة والتنسيق
- توضيح تشريعات القطاع الأمني
- تعبئة الموارد للمشاريع المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن
- تنسيق الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن
- توفير التعليم، والتدريب والبناء المؤسساتي
- مراقبة وتقييم البرامج والنتائج
- النهوض بإصلاح قطاع الدفاع

مفتاح الخريطة

1. بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى
2. بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي
3. مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
4. بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
5. مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
6. إصلاح قطاع الأمن مستمر في غينيا (كوناكري) من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية
7. بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
8. بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان
9. بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا
10. مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي (المكتب في أديس أبابا بإثيوبيا، ولكن لا يجري إصلاح لقطاع الأمن في تلك الدولة)
11. عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج
12. مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا (المكتب في داكار، السنغال، ولكن لا يجري إصلاح لقطاع الأمن في تلك الدولة)
13. بعثة مساعدة الأمم المتحدة في الصومال

رسم توضيحي لأيه دي إف

المصدر: الأمم المتحدة

"إنها عملية سياسية، ولذلك أعتقد أن السمة الأساسية لإصلاح ناجح لقطاع الأمن تتمثل في وجود إرادة سياسية حقيقية تنفذه وتمضي به إلى الأمام".

— أبو بكر ندياي، رئيس الشبكة الإفريقية لقطاع الأمن

جنود من سيراليون يتدربون استعداداً لعرض يوم الباستيل الفرنسي في باريس في تموز/ يوليو 2013. حققت سيراليون طفرات في إصلاح قطاع الأمن بعد سنوات من الصراع الداخلي.

الاستشاري الدولي لقطاع الأمن. ويجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن شاملاً ويتسم بالمرونة. كما أن الوقت والصبر عاملان ضروريان.

وإصلاح قطاع الأمن مشروع شمولي بالنظر إلى أنه يضم أطرافاً متعددة من المشاركين وأصحاب المصلحة: الدفاع، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، ونظام المحاكم، والرقابة العمومية والحكومية، من بين أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، إذا حاول إصلاح قطاع الأمن تغيير قوة الشرطة، عليه إشراك قطاعي العدالة والسجون لضمان النجاح.

كما أن إصلاح قطاع الأمن معقد تقنياً بالنظر إلى أنه يتطلب معرفة وخبرة في مجالات متعددة، من بينها الأسلحة المختلفة لقطاع الأمن، ووضع الميزانية، والخدمات اللوجستية، والتدريب وغيرها. وسيكون على الدول التي تحاول إصلاح قطاع الأمن أن توازن بين الخبرة السياسية والتقنية.

خصائص الإصلاح الناجح

وفقاً لأبو بكر ندياي، رئيس الشبكة الإفريقية لقطاع الأمن، فإن غينيا-بيساو لم تحقق نجاحاً في إصلاح قطاع الأمن لأنها تفتقر إلى بعض الشروط الأساسية اللازمة للازدهار.

قال ندياي، وهو موريتاني الأصل، "إنها عملية سياسية، ولذلك أعتقد أن السمة الأساسية لإصلاح ناجح لقطاع الأمن تتمثل في وجود إرادة سياسية حقيقية تنفذه وتمضي به إلى الأمام. وحين يحصل ذلك، فعادة ما تكون أمام عملية الإصلاح فرصة طيبة للنجاح". وقال إنه في غياب تلك الإرادة السياسية فإن مصير الدول هو أن تتعثر في دوامة لا نهاية لها من الصراع وعدم الاستقرار.

وقال ندياي إنه علاوة على هذه الملكية الوطنية، يجب على الدول أن تكون لديها القدرة على تعبئة مواردها لإنجاز هذه المهمة. وقال، "إن من المؤسف أن الكثير من الدول الإفريقية لا يمكنها أن تفعل ذلك، وتعتمد بشدة - إن لم يكن كلياً - على المساعدات الخارجية حتى تتمكن من إصلاح قطاع الأمن".

إن العديد من البلدان التي تحتاج إلى إصلاح قطاع الأمن أكثر من غيرها خارجة من صراعات وحروب أهلية. ونتيجة لذلك، فإن الطلب على الموارد الوطنية - للأغراض الإنسانية وللبنية التحتية - يمكن أن يصبح عبئاً يصعب تحمله مما يؤخر مساعي إصلاح قطاع الأمن. وفي بعض الدول، يتواصل اندلاع الأعمال القتالية. وجنوب السودان مثال على هذا. فرغم أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لديها عنصر للإصلاح الأمني، فإ ن الظروف هناك لا تساعد في الترويج له.

وحسب قول ندياي، فإنه بالإضافة إلى هذه التحديات هناك الحاجة إلى خبرات قادرة على الأرض ودعم أولئك العاملين في قوات الأمن. إن الإصلاح الناجح لقطاع الأمن يتطلب التزاماً على مستويات متعددة ويمكن أن يستغرق عدة سنوات ليؤتي ثماره بل وفترة أطول لاستكماله. وقال ندياي إن قصص نجاح إصلاح قطاع الأمن في إفريقيا لا تزال في طورها.

وقال إن برنامج جنوب إفريقيا حقق بعض النجاح لأن الإرادة، والحاجة للإصلاح كانتا قويتين مع انتهاء نظام الفصل العنصري. وإلى حد ما، فإن الشيء ذاته ينطبق على ساحل العاج وسيراليون. والسياق مختلف بالنظر إلى أن كلتا الدولتين قامت بإصلاح قطاع الأمن بعد سنوات من الصراع العنيف. فعلت ساحل العاج ذلك كجزء من عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج، وفعلت سيراليون ذلك بمساعدة من المملكة المتحدة. وحققت الدولتان إنجازات هامة، ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير.

قال ندياي، "إن النجاح، كما تعرف، نسبي للغاية، أولاً، وبالطبع فإن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأجل. ويمكن بطبيعة الحال أن تحدث انتكاسات مثيرة وأن يصادفك تغير في الظروف يمكن أن يعرّض حتى أفضل مشروع مبشّر للخطر". لقد بدأت عمليات إصلاح قطاع الأمن عموماً في تسعينات القرن العشرين، لذلك فإنه حتى البرامج الأقدم، مثل ذلك الموجود في جنوب إفريقيا، هي جديدة بما يكفي لأن "النتيجة لم تُحسم بعد".

فوائد الإصلاح

إن الإصلاح الفعال لقطاع الأمن، حين يُنفذ على نحو سليم، يمكن أن يؤدي إلى جيش مهني، ومتنوع يحترم السلطة المدنية. كتب إميل أودرايغو، وهو برلماني في مجلس النواب الوطني لبوركينا فاسو ومع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، يقول، في "نهوض المهنية العسكرية في إفريقيا" إن المهنية العسكرية ترتكز على "خضوع العسكريين للسلطة المدنية الديمقراطية، والولاء للدولة والالتزام بالحياد السياسي، وبثقافة مؤسسية أخلاقية".

ربما لا توجد دولة تجسّد مثلاً أعلى للعسكرية المهنية أفضل من السنغال. فمن خلال نموذج جيش الأمة، التزم العسكريون بالحفاظ على السلام، وحماية الشعب، والمساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. استمر هذا الالتزام 54 عاماً، فيما لم تشهد السنغال أي انقلاب ودائماً ما انتقلت السلطة فيها على نحو سلمي.

إن بتسوانا، وجمهورية الرأس الأخضر، وموزامبيق، وناميبيا، وزامبيا وقلة أخرى هي من بين مجموعة صغيرة من الدول الإفريقية التي لم تتم الإطاحة بحكوماتها في انقلاب عسكري.

إن الانقلابات، كتلك التي حدثت في غينيا - بيساو وغيرها، لديها تأثير سلبي تراكمي على فرصة الأمة في الاستقرار. كتب أودرايغو يقول، "متى تأسست سابقة انقلاب، فإن احتمالات حدوث انقلابات لاحقة تتزايد بشكل كبير. والواقع، أنه بينما شهدت 65 بالمائة من دول جنوب الصحراء الإفريقية انقلاباً، فإن 42 بالمائة شهدت انقلابات متعددة... وفي المقابل، فإن الدول الغنية بالموارد التي تحقق أعلى مستويات النمو المستدام تكاد تكون بشكل موحد هي تلك الدول التي لا تقع فيها انقلابات تُذكر أو تنعدم فيها تماماً".

وفي نهاية المطاف، حسب قول ندياي، فإن إصلاح قطاع الأمن يدرك أن من حق المواطنين أن يكون لهم رأي في أمنهم. وهذا يشمل أولئك الذين تم استبعادهم – سواء بسبب الإقليم، أو العرق أو الجنس – ويعمل على تمكينهم.

إن الدول التي لا تنفذ إصلاحات في قطاع الأمن، من المرجح أن تواصل استبعاد مواطنيها ووضع أمن النظام قبل أمن المواطنين. وهو أمر غير مستدام، في رأي ندياي، وسوف يؤدي إلى استمرار الصراع وعدم الاستقرار. "وهذا هو الثمن الذي ستدفعه الدول التي لا تنفذ إصلاح قطاع الأمن في يوم من الأيام". ❑

غانا تعتمد

نهج 'الناس محور الاهتمام'

اللواء بحري ماثيو كواشي، رئيس أركان الدفاع في غانا، تحدث مع مجلة أيه دي إف بعد أن ألقى الخطاب الرئيسي في الندوة الأكاديمية للقيادة الأمريكية لقارة إفريقيا التي عُقدت في 25 حزيران/ يونيو، 2014 في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على عمليات حفظ السلام في أكرا بغانا. تم اختصار المقابلة لطولها وزيادة في التوضيح.

أيه دي إف: لعلنا نبدأ بخلفية قليلة عن نفسك وبعض الوظائف المهنية التي انتهت بك إلى موقعك الحالي.

كواشي: مثل كل واحد منا، بدأت من الأساسيات. أديت دراستي البحرية الأساسية في كلية بريتانيا الملكية البحرية في دارتماوث، في ديفون بالمملكة المتحدة. وفي البحرية، عليك في البداية أن تخوض الكثير من الدورات الفنية. تخصصت في مجال الاتصالات. عندئذ، وبعد أن انضممت إلى أسطول بلدي، فعلت كل ما يمكن القيام به كضابط حراسة، عندئذ أصبحت في النهاية الرجل الثاني في القيادة. توليت قيادة عدة سفن، ولكن أعتقد أن أهمها كانت عندما أصبحت قبطان سفينتنا الأم أشيموتا. في ذلك الوقت كان لدينا منصب يُسمى كبير الضباط العائمين، لذلك أصبحت أقدم ضابط بحري. ومن الأهمية بمكان أن هذه المهمة حملتني إلى ليبيريا ثم بعد ذلك إلى سيراليون للمشاركة في عمليات فريق الرصد للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. كنت ضمن فريق العمل عدة مرات في القيادات وكذلك في مقر البحرية. وكانت أعلى المناصب رئيس هيئة الأركان بمقر البحرية الغانية والضابط الأول للقيادة البحرية الشرقية من عام 2005 إلى عام 2009. وبعد ذلك أصبحت رئيس الأركان البحرية للقوات المسلحة الغانية من عام 2009 إلى عام 2013، وكان هذا آخر منصب لي قبل أن أصبح رئيس أركان الدفاع. قمت أيضاً بالتدريس في كلية الأركان هنا وكلية الأركان في نيجيريا. وشاركت في عمليتي حفظ سلام تابعتين للأمم المتحدة في لبنان والصحراء الغربية. وفي الصحراء الغربية، أصبحت كبير الضباط العسكريين.

أيه دي إف: لقد تحدثت عن الحاجة إلى "تحول قطاع الأمن ليصبح متمحور حول السكان" في غانا. ماذا يعني هذا بالنسبة لك؟ إنه ليس شيئاً يذكره العسكريون كثيراً.

كواشي: عندما تحدثنا في الماضي عن الأمن القومي، كنا نفكر فقط في وحدة وسلامة أراضي الدولة. و الناس، في أكثر الأحيان، ينسون القضايا التي تمس الأمن القومي، التي أفضل ما توصف بأنها "الناس محور الاهتمام". إذا كانت هناك صراعات، فإن الناس تعاني. وفي المناطق التي توجد بها صراعات، كما هو الحال في الجزء الشمالي من بلدنا وأحياناً في الجزء الشرقي، أصبح الناس بلا مأوى. فهناك الفيضانات، التي تمثل تهديداً أمنياً يؤثر على الناس. وهناك الحرائق التي تؤثر على الناس. وإذا لم تسر الأمور على ما يرام وكان الاقتصاد متعثراً، فإن هذا يبطئ التنمية. إنه يؤثر على الناس من حيث التعليم، والصحة وربما الغذاء. لذلك إذا لم تكن هذه الأمور في نصابها الصحيح، سوف تؤثر على أمن الدولة، وبذلك قد تثير هياجاً

اللواء بحري ماثيو كواشي يصل إلى مقر القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا في شتوتغارت بألمانيا في نيسان/ إبريل 2014.

وتنشر البطالة. لذلك أعتقد أن العالم أدرك بمرور الوقت، أن الأمن ليس مجرد الأمن المادي الذي تراه. فقضية الصحة، وقضية التعليم، وقضية التوظيف، كل هذه الأشياء، إذا لم تعالج بشكل صحيح، سوف تسبب مشاكل أمنية. نحن في حاجة إلى النظر في احتياجات البشر والتعامل مع هذه القضايا. أعتقد إنه إذا تمكنا من أن نفعل ذلك، سوف يكون لدينا سلام وطمأنينة، ويمكن للبلاد أن تتطور.

أيه دي إف: ما هو دور الجيش في ذلك؟

كواشي: أنت تعلم أنه في أكثر الأحيان، عندما تندلع الصراعات لا يكفي أن تتعامل الشرطة معها بمفردها. فهي تتجاوز طاقتها في معظم الأحيان، وعندئذ يتيح لها الدستور طلب الدعم من الجيش. لذلك عندما تندلع في أي وقت، نكون على أهبة الاستعداد. وعندما تقع فيضانات، لدينا مهندسونا الذين يقومون بإصلاح الجسور والطرق. ونستجيب لنشوب الحرائق وانهيار المباني. أود أن أقول إن الجيش مستعد دائماً، ومهني ومنهجي. وهو يؤدي مثل هذه الأشياء أفضل من المنظمات الأخرى. هذه هي نوع العلاقة التي لدينا لمساعدة السلطة المدنية.

أيه دي إف: لا يسع الجيش، بطبيعة الحال، أن يكون في كل مكان، ولا يمكن للشرطة أن تكون في كل مكان. وفي كثير من الأماكن، لا سيما في شمالي غانا، فإن أهم الشخصيات هم الزعماء التقليديون. هل هناك محاولة يبذلها الجيش لعقد شراكة مع هؤلاء الزعماء التقليديين لتوفير الأمن؟

كواشي: لدينا مستويات مختلفة من الترتيبات الأمنية في الأحياء والمناطق بأنحاء البلاد. لدينا لجان الأمن الداخلي المحلي، ولدينا لجان الأمن الإقليمي. والجيش لديه أعضاء في تلك اللجان. هؤلاء هم الناس الذين يتعاونون مع المشايخ المحليين. لذلك فإن الجيش لا يذهب مباشرة إلا إذا وُضعنا في الأماكن التي تحتاج لدعم عسكري، عندئذ يمكن أن نتعامل مع المشايخ المحليين. ولكن بصورة عامة فإن الهيئات الإقليمية والمحلية، التي يشارك فيها الجيش، هي التي تذهب إلى المشايخ المحليين في البداية وتتعاون معهم. فعلى سبيل المثال، إذا كان الجيش في باوكو [منطقة في شمالي غانا شهدت اقتتالاً عرقياً]، نتأكد أننا دائماً في حالة تناغم وتواصل مع الشيخ المحلي هناك حتى نستطيع سوياً تقديم يد المساعدة لإحلال السلام في تلك المنطقة.

أيه دي إف: استثمرت غانا في الآونة الأخيرة في توفير حماية إضافية ورقابة في المنطقة الاقتصادية الحصرية. وهذا يشمل حماية الممرات الملاحية، وحماية عمليات استخراج الطاقة وحماية حقوق الصيد البحري. واستثمرت غانا في أدوات تقنية عالية للتوعية بالمجال البحري وتقوم بإنشاء وحدة من القوات البحرية الخاصة للاستجابة السريعة للتهديدات البحرية. هل يمكن أن تصف لنا هذه الجهود وتشرح سبب أهميتها؟

كواشي: أود أن أقول إننا كنا نكافح منذ عقد من الزمن من أجل الحفاظ على البحرية وإدارتها، ولكن أثناء هذه العملية، تم اكتشاف النفط. فدول مثل بلدنا، رغم أن لدينا خطاً ساحلياً، لم نكن ملمين بما يكفي بقضايا الاستراتيجية البحرية والأمن البحري. وبالتالي كانت قضايانا تتمحور[تاريخياً] في معظمها حول اليابسة. كانت هذه هي الحال إلى أن انتشرت قضايا تهريب المخدرات عن طريق البحر والصيد الجائر. كانت هذه القضايا موجودة منذ وقت طويل، ولكن التهديدات الجديدة، والاتجاهات الجديدة، مثل استخدام مهربي المخدرات البحر الشاسع، جعلت من الضروري التصدي لها. بعد ذلك، وإلى حد كبير، عندما اكتشفنا النفط، كنا قد تعلمنا بالفعل من الدول الأخرى كيف يمكن أن تكون حماية الاحتياطات والموارد النفطية [تحدياً كبيراً] بالنسبة لأمة ما. لذلك كانت هناك صحوة وقليل من النقلة النوعية من التركيز على اليابسة إلى التركيز على قضايا الأمن البحري. وبناء عليه، كان علينا أن نعمل بسرعة على تزويد البحرية بالموارد حتى تتمكن من مواجهة هذه التحديات المعاصرة الجديدة. وهذه هي الطريقة التي توصلنا بها إلى ضرورة حيازة المزيد من السفن؛ فقمنا ببناء دعامة [في القاعدة البحرية الغربية في سيكوندي]، ومركز نطاق لرصد السفن، وأضفنا في الآونة الأخيرة نظام إدارة معلومات حركة السفن، الذي قامت به السلطة البحرية لغانا بالتعاون مع البحرية، كما تشارك القوات الجوية في دوريات بحرية. لذلك نحن نسعى لربط كل هذه الموارد البحرية ومختلف الجهات المعنية كي نتمكن من حشد الموارد والقيام بدوريات فعّالة في مياهنا.

أيه دي إف: كيف كان أثر ذلك؟

كواشي: جنينا بعض الأرباح. لأنه في الآونة الأخيرة، على الرغم من استمرار السطو البحري في خليج غينيا، نرى أنهم يقومون بهذه العمليات عادة من حدودنا الشرقية مع توغو، ثم يبتعدون عن غانا وبمجرد أن يصلوا إلى اليابسة، يكونون في دولة أخرى. يفعلون هذا لأنهم يعرفون أن لدينا بحرية ضخمة تجوب مياهنا للحفاظ على أمنها.

أيه دي إف: ما الذي تفعله غانا لتأمين حدودها البرية؟

كواشي: لدينا الجمارك، والضرائب والخدمات الوقائية، ولدينا دائرة الهجرة التي تتعامل مع الحدود معظم الوقت، ثم لدينا الشرطة المنتشرة في كل مكان. وهي تتعاون في عمليات التفتيش، وأحياناً التفتيش العشوائي والتفتيش الإلزامي على الحدود. ورئيسنا

ضابط حفظ سلام غاني في ساحل العاج يخرج من مروحية تابعة للجيش. شاركت غانا بنحو 80000 من قوات حفظ السلام في 31 بعثة للأمم المتحدة على مدى أربعة عقود.

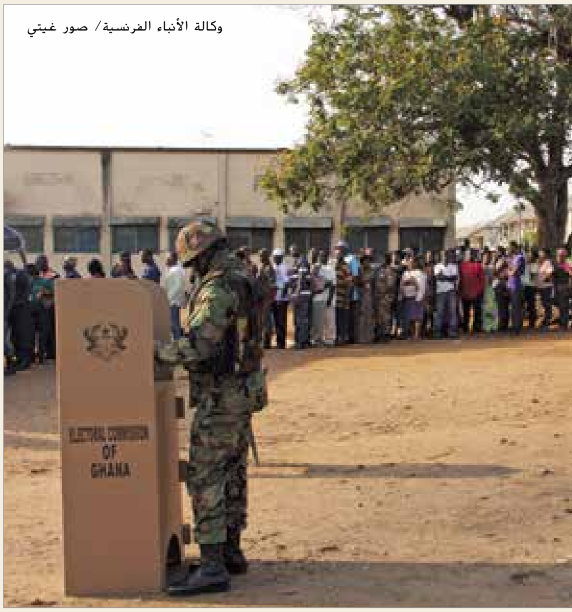

جندي غاني يدلي بصوته في مركز اقتراع في أكرا في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2012، أثناء الانتخابات الوطنية.

هو الآن رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وبناء على القضايا في مالي وبوكو حرام في نيجيريا، دعا رؤساء الأجهزة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية إلى عقد اجتماع. وهناك، أدركنا أن واحدة من القضايا الرئيسية كانت الحاجة إلى أن نتعاون في مجال دوريات الحدود. وسوف يتم ذلك وسنقطع شوطاً طويلاً لوضع حد للأنشطة الجنائية العابرة للحدود.

أيه دي إف: ذكرت أيضاً حفظ السلام. وغانا لديها تاريخ غني في المساهمة في عمليات حفظ السلام. هناك نحو 80000 من قوات حفظ السلام الغانية تخدم في 31 من بعثات الأمم المتحدة على مدى العقود الأربعة الماضية. ما هي فلسفة غانا حين يتعلق الأمر بتقرير ما إذا كانت تساهم في مهمة حفظ سلام، لا سيما في القارة الإفريقية؟

كواشي: غانا لديها سياسة خارجية تسعى جاهدة لأن تكون في سلام وعلاقة طيبة مع جميع الدول ودعم الهيئات دون الإقليمية، والإقليمية والعالمية. وهذا يشمل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. لذلك هذه هي مهمتنا الرئيسية وفلسفة سياستنا الخارجية. لذا كلما كانت هناك مشكلة في العالم، نضع أنفسنا تحت التصرف للمساعدة قدر الإمكان. ولكن القيود هي أن علينا أيضاً أن ننظر إلى أمننا الداخلي. نحن الآن موجودون في خمس دول: ساحل العاج، ومالي، وليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. لذا من الواضح أننا نعتقد أن لدينا ما يكفي في الوقت الحالي، آخذين في الاعتبار قوة جيشنا، وسكاننا ومستوى الموارد. تلك هي اعتباراتنا. وكما أعلنت سابقاً، نحن نريد شريكاً عالمياً في عمليات دعم السلام.

أيه دي إف: مع تقلد الرئيس جون دراماني ماهاما رئاسة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، لديكم دور قيادي في المنظمة الإقليمية. ماذا يعني ذلك؟

كواشي: نعم، أصبحت تلقائياً رئيس هيئة أركان الدفاع في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. كما ترى لقد تم إنشاء كل هذه المؤسسات لتسهيل الأمن دون الإقليمي. لدينا القوة الاحتياطية للمجموعة، التي بدأت تتبلور. هذه هي القوة التي بادرت بقضية الذهاب إلى مالي، بعثة الدعم الدولي في مالي بقيادة إفريقية، قبل أن تأتي الأمم المتحدة وتتولى المهمة. لذا نحن نحاول أن نكون على الخط الأول. نحاول إيجاد حل محلي للمشاكل قبل استدعاء هيئة دولية للمساعدة.

أيه دي إف: هل لديك أمل أو رؤية لمستقبل القوة الاحتياطية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؟ هل تعتقد أنه لو حدثت أزمة كأزمة مالي في المستقبل، ستكون هناك قوة غرب إفريقيا جاهزة للانتشار السريع؟

كواشي: هذا المفهوم لا يزال يتطور. إنه شيء جديد لتبنيه. فالتحديات تتعلق بالخدمات اللوجستية. وإجمالي الناتج المحلي لمعظم الدول الإفريقية محدود. هذه هي التحديات، ولكننا لا نكف عن الحديث إلى المجتمعات الدولية لنرى كيف يمكن أن تقدم يد المساعدة على أفضل وجه. وهي تفعل ذلك فعلاً. فقد ساعد الاتحاد الأوروبي في عمليات الدعم والتدريب في مالي بالإضافة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى. لقد أقدمت جميعاً على توفير الدعم اللازم. ❒

الأزمة في الداخل

الأمن المتمحور حول السكان ينظر إلى الدفاع بمنظور جديد

أسرة أيه دي إف

كان بناء سد ويجا في غانا واحداً من أنجح مشاريع الأشغال العمومية في العقود الأخيرة. فإلى الغرب مباشرة من العاصمة أكرا، يلتقط السد المياه من نهر دينسو الذي يتدفق 116 كيلومتراً من الجبال ليملأ الخزان، ويوفر مياه الشرب لـ 70 بالمائة من السكان في العاصمة. ومع ذلك، عندما يضرب المنطقة الجبلية موسم أمطار شديدة، كما حدث عام 2014، يمتلئ الخزان حتى حافته ومن ثم يتعين صرفه.

وفيما ارتفعت مستويات المياه في حزيران/ يونيو 2014، نبّه كوفي بورتوفي، مدير المنظمة الوطنية لإدارة الكوارث، السكان المقيمين في منطقة مستجمعات المياه أسفل الخزان إلى ضرورة الإجلاء لأن الحكومة تستعد لفتح بوابات التسريب. وقال بورتوفي إنه تم تحذير الناس مراراً من ألا يبنوا بيوتاً هناك ولكنهم فعلوا ذلك بدون تصريح.

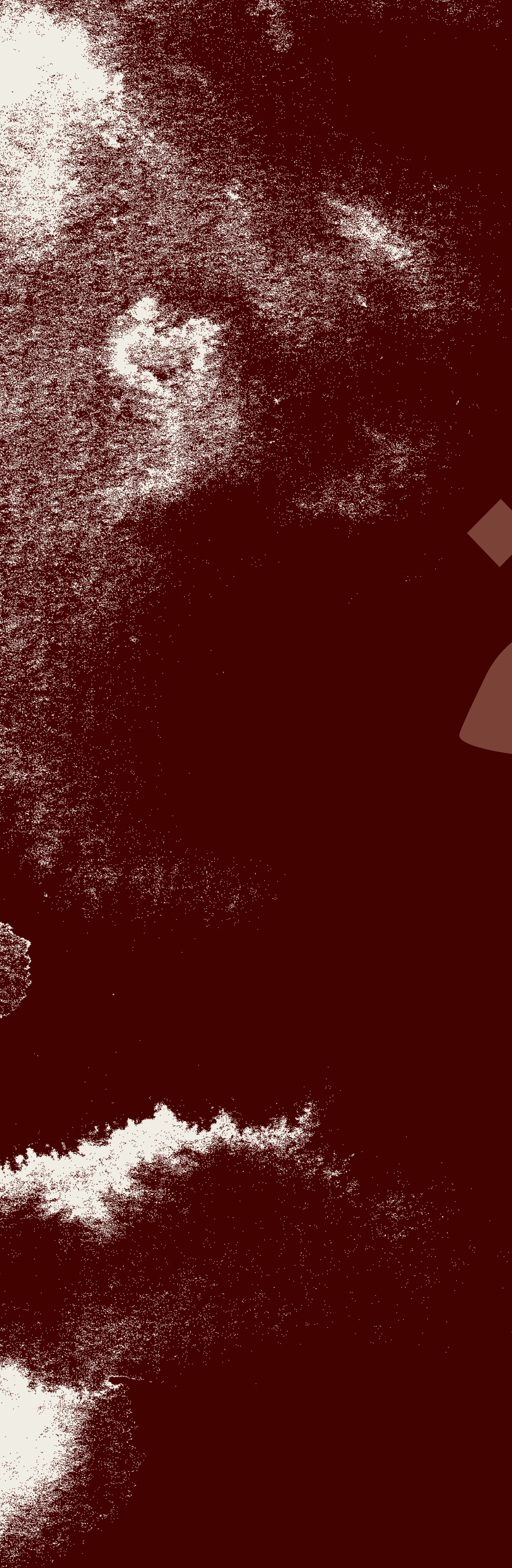

ضحايا يقفون بجوار بنايات مدمرة في أعقاب فيضان في أكرا بغانا عام 2010.

فيكي ماكنوت-ديفيز

ولتقليل

الأضرار، قرر بورتوفي وفريقه حفر وتعميق القنوات المؤدية من الخزان إلى المحيط الأطلسي. كان عليهم أن يتصرفوا بسرعة لأن المياه كانت تهدد 5000 شخص و500 منزل.

قال بورتوفى، "إن المياه لا تتدفق إلى المحيط معظم السنة. فهناك ترسبات من الرمال تعوق مجرى القناة. لذلك عندما تفيض المياه ولا يمكن صرفها في المحيط، فإنها تنتشر إلى مناطق أخرى وتزيح الكثير والكثير من الناس".

غير أنه، لدى وصول العمال لحفر القنوات، قاومهم السكان المحليون بغضب. وأمر الشيوخ أو القادة التقليديون أفراد جماعة غا العرقية بألا يسمحوا باستمرار العمل. قال بورتوفي، "قالوا إنها عادة؛ إنها منطقة تقليدية. لذلك جلبوا حراساً أهليين، وقالوا، 'لا، لا يمكنكم أن تفعلوا هذا الآن. امنحونا بعض الوقت، وسوف نبلغكم متى يمكن أن تأتوا وتفعلوا ذلك'".

أصبح الصراع عنيفاً، وهاجم رجال الغا عمال المنظمة الوطنية لإدارة الكوارث، بل وحطموا نوافذ حفارة فيما حاولوا الوصول إلى السائق داخلها. وباتت أعمال الشغب وشيكة.

سحب بورتوفي فريقه ودعا إلى اجتماع طارئ مع جميع المسؤولين عن الأمن، بمن فيهم أفراد القوات الجوية، والبحرية، والشرطة، وفوج هندسة الجيش 48. وفي الساعة الثانية من صباح اليوم التالي، تمكن فريق المنظمة الوطنية لإدارة الكوارث ومهندسو الجيش، وقد حلقت المروحيات فوقهم لمراقبة المنطقة وقام رجال شرطة مكافحة الشغب بتشكيل طوق وقائي، من استكمال المشروع، وسرعان ما أعيد توجيه المياه إلى المحيط.

قال بورتوفي، "قمنا بالتجريف، وتدفقت المياه وانحسرت من المناطق المتضررة في غضون 48 ساعة".

ضحايا يمرون أمام بنايات مدمرة بعد فيضان في أكرا بغانا عام 2010. تنظر الجيوش الإفريقية في سبل جديدة لمواجهة تهديدات "تتمحور حول السكان" مثل الفيضانات والنزاعات على حقوق الأراضي.

فيكى ماكنوت–ديفي

ضابط حفظ سلام رواندي يصافح طفلاً أثناء دورية في غاو بمالي، كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

الأمن الذي يضع الشعب أولاً

توضح القصة في غانا بعض الحقائق عن الأمن في إفريقيا. فالتهديدات لسلامة المدنيين لا تأتي عادة على شكل جيوش أجنبية معادية، أو هجمات إرهابية أو قرصنة. فالناس الذين يعيشون في مناطق الفيضانات في غانا يتعرضون للخطر بسبب عوامل دنيوية أكثر. من بينها المشاكل البيئية، وحقوق الأراضي/ واستخدام الأراضي والاشتباك بين القادة التقليديين والمسؤولين الحكوميين المدنيين.

ولا يُعد أي من هذه العوامل جزءاً من تدريب عسكري نموذجي، ولكنها جميعاً تحتاج إلى اهتمام الجيش في نهاية المطاف.

لقد بدأت الجيوش، والشرطة والهيئات الحكومية في إفريقيا تدرك على نحو متزايد أن التركيز على التهديدات الأمنية التقليدية غير كاف. وبدلاً من ذلك، عليهم أن يركزوا على الاحتياجات الأوسع للناس، وهو مفهوم يعرف بـ" التحول الأمني المتمحور حول السكان". وهو يشمل كل شيء من تفشي الأمراض إلى تغير المناخ إلى حقوق الأراضي، والأمن الغذائي، والتعاون مع الجهات الأمنية غير الحكومية والزعماء التقليديين.

قال إيبنزر أوكليتي تاي لاربي، نائب وزير دفاع غانا، "إن حقيقة الأمر أن الأمن الإنساني لا يقتصر فقط على التوسع في تعريف الأمن، وإنما على تعميق الفكرة. علينا أن نفكر بشكل نقدي في تحويل قطاعنا الأمني حتى يصبح وثيق الصلة بالسياق الذي يعمل فيه اليوم".

كان الأمن المتمحور حول السكان موضوع ندوة أكاديمية عُقدت في الفترة من 23-26 حزيران/ يونيو 2014، تحت رعاية القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا بشراكة مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على عمليات حفظ السلام في أكرا. وقد افتتح السفير فيليب كارتر الثالث، نائب قائد الإدارة المدنية - العسكرية في القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا، الندوة بأن طلب من الحضور إعادة توجيه تركيزهم على الشواغل اليومية للناس الذين تعهدوا بحمايتهم.

قال كارتر، "إن أغلبية ساحقة من الأفارقة يستشهدون بنضالهم اليومي بصفته شاغلهم الأمني الرئيسي. فعندما يعاني شخص ما في هدوء، من مصلحتنا جميعاً أن نحاول تقديم يد المساعدة. فأشكال هذا النضال اليومي تلحق ضرراً أكثر من كل النزاعات الحركية النشطة بدرجات كبيرة من التفاوت".

في الصفحات التالية، ترد أربعة مواضيع لم تكن تاريخياً جزءاً من التدريب الأمني، ولكنها مركزية بالنسبة للأمن المتمحور حول السكان. ومن الأرجح أن تزداد أهمية في السنوات المقبلة.

العميد المتقاعدة جويس نجوانى بوتا من قوة الدفاع الزامبية، الرئيسة السابقة للوحدة العسكرية الخاصة بمرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز في زامبيا. أسرة أيه دي إف

جنود من قوة الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا تم نشرهم في المستشفيات العمومية عام 2010 عندما أدى إضراب إلى نقص في عدد القائمين على تقديم الرعاية الصحية.
الوكالة الأمريكية لحماية البيئة

الصحة

رغم أن متوسط العمر المتوقع يتحسن عبر القارة ويجري القضاء على الأمراض الفتاكة، لا يزال هناك شوط طويل ينبغي قطعه. فلا تزال إفريقيا المنطقة الوحيدة في العالم التي تسبب فيها الأمراض المعدية والسريعة الانتشار أغلبية الوفيات. واندلاع فيروس إيبولا في غرب إفريقيا هو بمثابة تذكرة واقعية بأن السلالات القاتلة من الأمراض يمكن أن تظهر في أي لحظة.

ولطالما أبدت القوات المسلحة اهتماماً كبيراً بمسائل الصحة العامة لأن تفشي الأمراض في صفوفها يؤثر على درجة استعدادها. كما تلعب القوات المسلحة دوراً حيوياً في الحفاظ على الحجر الصحي والنظام أثناء تفشي المرض. والواقع، أنه في الكثير من المخافر المعزولة، تكون العيادات الطبية العسكرية هي الوحيدة التي توفر الخدمات الطبية على طول مئات الكيلومترات.

وفي أماكن عدة بالقارة، تلعب الجيوش الإفريقية أدواراً مبتكرة في تلبية الشواغل الصحية لمواطنيها. ففي زامبيا، اشتهر الجيش بدوره الرائد أثناء أزمة تفشي مرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز في تسعينات القرن العشرين. وفي عام 1994، كانت زامبيا الأولى في القارة التي تطلق وحدة خاصة للإيدز أقامت ورش توعية للجنود والترويج لاستخدام الواقي الذكري، بمن فيهم المجندون والطلبة الجدد.

وكانت النتيجة انخفاضاً مطرداً في معدل العدوى. وبمجرد توفر العقاقير المضادة للفيروس، ضربت قوة الدفاع الزامبية، مثلاً قوياً يُحتذى بإعادة الجنود المصابين بالفيروس إلى عملهم. وبيّن هذا لسائر الأمة أن الإصابة بالفيروس لا يعني حكماً بالإعدام.

قالت العميد المتقاعدة جويس نغوانى بوتا من قوة الدفاع الزامبية، "في البداية، كان الجميع يفكر في أن هذه مسألة مدنية، وأنها تتعلق بالمنظمات غير الحكومية، ولا تتعلق بالقوات المسلحة، ولكن لم يمض وقت طويل قبل أن نشاهد الكثير من القوات وهي تفقد أفرادها. يمكن أن تكون لديك كتيبة، ولكن ربما كان ثلثها لا يصلح للقتال لأنهم إما في بيوتهم أو في المستشفى أو قادمون، ولكن لا يزالون لا يصلحون للعمل. ذلك عندما أفاق الكثير من القادة وبدأوا يعالجون القضية".

توسع الجيش في دوره. فأثناء تفشي الكوليرا، طُلب من قوة الدفاع الزامبية تطبيق الحجر الصحي ونقل الأدوية. وتعطي الحكومة الأدوية الأساسية لعيادات قوة الدفاع الزامبية العاملة في المناطق النائية، كما قامت القوة بقيادة حملات تطعيم في المناطق الريفية، وتهبط أحياناً بمروحيات لتطعيم مئات الأطفال في يوم واحد.

قال بوتا، "يجب على كل قائد في القوة العسكرية أن يكون يقظاً واستراتيجياً. وأن يجري تحليلاً للتهديد. ولا يركز تحليل التهديد هذا على غزو مسلح وحسب، وإنما يجب أن يشمل البيئة كلها التي تجعل مكاناً ما آمناً ومأموناً".

يعد خبراء الأمن في أنحاء العالم العُدة لتغير المناخ والنزاعات التي يمكن أن تترتب على ذلك. ومن المستحيل القول ما إذا كانت كارثة طبيعية معينة في بلد معين تتعلق ببيئة الاحترار، ولكن الناس الذين يدرسون الاتجاهات المناخية يجمعون على أن الفيضانات، والجفاف وحرائق الغابات باتت أكثر تواتراً وأكثر حدة.

قال جيف أندروز، رئيس شعبة الأمن البيئي بالقيادة الأمريكية لقارة إفريقيا، إنه حتى التوقعات المعتدلة تشير إلى زيادة 1,3 درجة مئوية في الحرارة بحلول عام 2040، وإلى تأثير ندرة المياه على 1,7 مليار شخص حول العالم، وإلى هجرات جماعية للناس بعيداً عن المناطق الجافة، وإلى مزيد من الكوارث الطبيعية. ويتوقع البنك الدولي أن من المرجح أن تكون إفريقيا أول المناطق تأثراً بتغير المناخ وأكثرها تضرراً.

قال أندروز، "إن تغير المناخ هو تهديد مضاعف. فلدينا بالفعل كل هذه القضايا، ولكن تغير المناخ لديه القدرة على جعل كل هذه القضايا أسوأ كثيراً".

وقد وصلت بالفعل الدلائل المبكرة للصراع بسبب التغير البيئي. ففي شرق إفريقيا، أثارت خطة إثيوبيا بناء سد النهضة على نهر النيل انتقادات حامية وتهديدات بالحرب من مصر، التي تتخوف من فقدان مصدرها الرئيسي للمياه. وفي وسط إفريقيا، بدأت المياه تتقلص منذ سنوات من بحيرة تشاد، مما أدى إلى هجرة الناس إلى المدن بعيداً عن القرى المجاورة للبحيرة. وقد تفضي هذه الهجرة إلى زيادة معدل الجريمة بل وتدفع الجماعات المتطرفة إلى تجنيد الشباب. وفي الأجزاء شبه القاحلة من الساحل، بدأ الرعاة يتحركون إلى مسافات أبعد بحثاً عن المراعي ويدخلون في صراع مع المزارعين.

قال اندروز، "ستكون هناك نزاعات أكثر على المحاصيل، والأرض والموارد. وأكثر الناس عرضة للضرر هم أولئك الأكثر عرضة للخطر".

وسوف يُطلب من الجيوش الإفريقية أن تلعب دوراً. والعمل جار في مشاريع مثل الجدار الأخضر العظيم، الحاجز النباتي الذي يمر عبر القارة لمنع زحف الصحراء باتجاه الجنوب. وسوف يتطلب المشروع ملايين الساعات وملايين الأيدي، وسوف يُطلب من الجيوش تقديم يد المساعدة. وتلعب القوات المسلحة أيضاً أدواراً نشطة في إدارة الكوارث والاستجابة للكوارث. وهي توفر الموظفين لمراكز عمليات إدارة الطوارئ ذات التقنية العالية، ويُطلب من الكتائب الهندسية المساعدة في تحصين آليات الوقاية من الفيضانات وغيرها من الحواجز ضد غضب الطبيعة.

رجل يستخلص أثاثاً من بيت دمره الفيضان في الخرطوم بالسودان في تموز/ يوليو 2014. تدعو عملية تحويل القطاع الأمني المتمحور حول السكان القوات المسلحة إلى لعب دور نشط في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها. رويترز

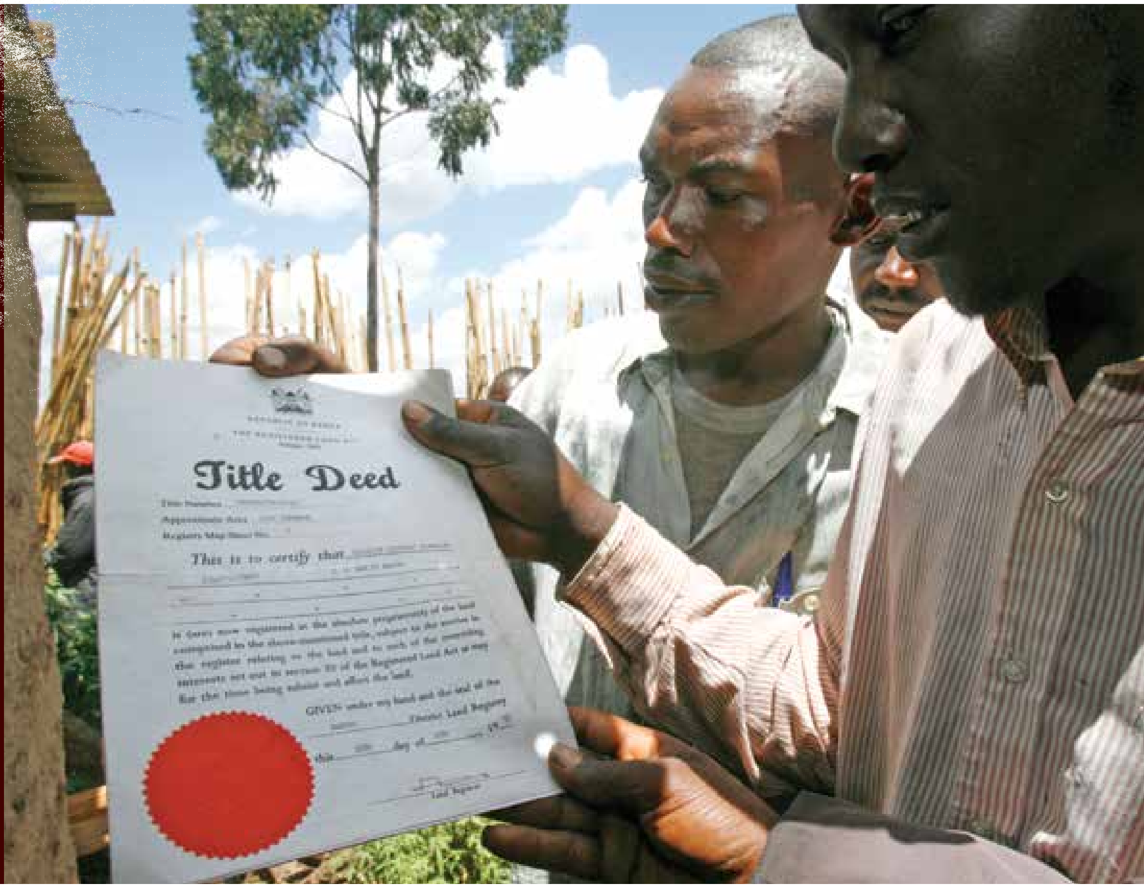

رجل يقيم في مجمع ماو فورست على بعد 200 كيلومتر جنوب غربي نيروبي بكينيا، يستعرض حجة ملكية لعقاره. اجتاحت المنطقة المستوطنات العشوائية وعمليات قطع الأشجار غير المشروعة. وتنذر النزاعات على حقوق الأراضي بأن تصبح مصدر توتر عبر إفريقيا لسنوات قادمة.

رويترز

حقوق الأراضي

على مدى السنوات الـ 35 القادمة، يُتوقع أن يتضاعف سكان إفريقيا نتيجة زيادة سنوية 2 بالمائة في النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد.

وسوف يضغط النمو على الموارد الطبيعية المحدودة وتوفر الأراضي. وهذه الظاهرة جارية بالفعل فيما يهاجر الناس من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية. وأولئك الذين لا يستطيعون العثور على عمل غالباً ما يقطنون في الأحياء الفقيرة أو المساكن العشوائية مثل تلك السابق وصفها بمنطقة الفيضانات في غانا.

كان الاتحاد الإفريقي قد أعلن أن هذا التوجه سوف يستمر على الأرجح. وكتب الاتحاد يقول في تقرير حول الهجرة، "إن التحضر في إفريقيا سوف يظل يتسم بالتطورات العشوائية حيث يعيش حالياً أكثر من 60 بالمائة من سكان الحضر. وهذه ظاهرة سوف تستمر في تفاقم عدم المساواة في الوصول إلى موارد التنمية في هذه المناطق؛ وهو عامل له بدوره تأثير مباشر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي".

قال الدكتور كيم أهورسو، الأستاذ بمركز ليجون للشؤون الدولية والدبلوماسية بجامعة غانا، إن العديد من الصراعات العنيفة في القارة التي يُنظر إليها من الخارج على أنها صراعات عرقية أو دينية، هي في الواقع نزاعات على الأراضي.

وقال، "إنه يكون من الدنس على وجه الاطلاق التنازل عن الممتلكات العائلية في إفريقيا للغير. وكل شخص له جذوره؛ وكل شخص لديه موطن أصلي لأجداده".

ورغم أن حماية حقوق الأراضي ستظل حكراً على الدولة والنظام القضائي، فإن للجيش دوراً يلعبه في حماية الموارد الطبيعية. وهذا يشمل منع التعدين غير المشروع، وقطع الأشجار غير المشروع وسرقة النفط. كما تضمن الجيوش الإفريقية عدم إبادة الحيوانات عن طريق الصيد الجائر والصيد البحري غير المشروع".

يعتقد أهورسو أنه فيما تصبح النزاعات على حقوق الأراضي أكثر شيوعاً، سيكون على قطاع الأمن والهيئات الحكومية أن تلعب دوراً على نفس القدر من الأهمية، ولكنه دور غير مألوف: الوسطاء. قال أهورسو إنه سيكون من الحكمة إشراك القادة العسكريين في أنظمة الإنذار المبكر التي ترصد دلائل الاضطرابات ليتواصلوا مع المجتمعات المحلية للحيلولة دون نشوب اشتباكات بين الطوائف قبل أن تتحول إلى العنف. كما يمكن أن يلعب القادة العسكريون دوراً في تحذير الدولة عندما تترك المستوطنات العشوائية السكان عرضة للكوارث الطبيعية.

وأضاف، "أعتقد أن ما يستطيع الجيش أن يفعله هو أن يكون لديه قطاع أمني بشري، يُعفى من الواجبات العسكرية التقليدية ويتفرغ للتواصل مع المجتمعات المحلية".

الدولة التقليدية مقابل الدولة العصرية

كما هو موضع في فيضانات غانا، لا يزال الزعماء التقليديون يتمتعون بتأثير كبير على تصرفات الناس في أجزاء كثيرة من إفريقيا.

قال الدكتور توماس جاي، نائب مدير الأبحاث في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على عمليات حفظ السلام، إن الزعماء التقليديين يمكن أن يكونوا حلفاء رئيسيين لقوات الأمن أو عقبات في طريق الأمن إذا لم يتم إشراكهم بشكل صحيح في عملية صنع القرار. فهؤلاء الشيوخ والحكماء يمثلون أنظمة الحكم التي سبقت الدول العصرية ولا يزال لهم أهمية حيوية في التوسط على نزاعات الأراضي، وتسوية القضايا الجنائية، والفصل في حقوق الميراث وغيرها من القضايا.

قال جاي، "كلما بعدت عن العاصمة في معظم الدول الإفريقية، كلما تدرك أن أشياء مثل الأمن يجري التعامل معها أكثر وأكثر من قبل السلطات التقليدية".

وجدت دراسة أجريت عام 2008 على 40000 شخص في 15 دولة إفريقيا أن الزعماء التقليديين يلعبون دوراً "بارزاً" في تسوية النزاعات في أماكن نشاطهم. كما وجدت الدراسة، التي نشرتها منظمة أفرو بارومتر البحثية، أن الزعماء التقليديين يحظون بالاحترام أكثر من الزعماء المنتخبين، في رأي أولئك الذين شملهم الاستطلاع.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، حسب قول جاي، فمن من الأهمية القصوى بمكان أن تتواصل قوات الجيش والشرطة مع هذه الشخصيات.

قال، "إن الدول تواجه تحديات أمنية معقدة، وسيكون على المؤسسات الأمنية في الدولة أن تبني شراكة مع هذه الشخصيات المحلية الفاعلة. واليوم يتحدث الجميع عن الشرطة التي تقودها الاستخبارات. لذلك، كيف يمكن تفعيل ذلك؟ تقوم ببناء شراكات على مختلف مستويات المجتمع. ويمكن أن يكون ذلك فعالاً للغاية، لأن هؤلاء الناس على المستويات المحلية، وكثير من الأشياء التي نتحدث عنها مثل الجريمة العابرة للحدود تحدث على المستوى المحلي". ❑

زعماء محليون من جنوب شرقي غانا يشاركون في احتفال بتدشين قناة واساكوسى عام 2013.

المنظمة الوطنية لإدارة الكوارث

"المولودون أحراراً" في جنوب إفريقيا يأخذون مكانهم عند صناديق الاقتراع

أسرة أيه دي إف

يُسمون "المولودون أحراراً"، وهم أبناء جنوب إفريقيا الذين وُلدوا بعد انتقال البلاد من الفصل العنصري إلى الديمقراطية. ففي 7 أيار/ مايو 2014، بعد مرور 20 عاماً على نيلسون مانديلا كأول رئيس أسود للبلاد، توجهت المجموعة الأولى من المولودين أحراراً إلى صناديق الاقتراع ليقولوا كلمتهم في مستقبل البلاد.

قال ماواندى نكوي، 18 عاماً، لوكالة رويترز في بلدة لانغا بكيبتاون، "إنه لأمر عظيم أن أدلى بصوتي لأول مرة. الآن لدي رأي في انتخابات البلاد وما يحدث فيها. إنه شيء جديد في حياتي".

ناخبتان شابتان تصوران نفسيهما خارج مركز اقتراع في كيبتاون في 7 أيار/ مايو 2014.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وُلد عشرون مليون جنوب إفريقي – نحو 40 بالمائة من السكان- بعد الفصل العنصري. تم تسجيل حوالي 25 مليون ناخب للانتخابات وسط مخاوف بشأن البطالة، وعدم المساواة والفساد. هناك ما يقرب من 2 مليون مواطن جنوب إفريقي فيما بين 18 و 19 سنة، وتم تسجيل نحو 650000 منهم للتصويت.

في 27 نيسان/ إبريل 2014، حلت الذكرى السنوية العشرون لأول انتخابات متعددة الأعراق في جنوب إفريقيا، والتي أنهت ثلاثة قرون من هيمنة البيض و 46 عاماً من الفصل العنصري. وعندما تم فرز الأصوات، حصل المؤتمر الوطني الإفريقي على 62 بالمائة من الأصوات، طبقاً لهيئة الإذاعة البريطانية. وحصد التحالف الديمقراطي 22 بالمائة، وجاء حزب مقاتلي الحرية الاقتصادية في المرتبة الثالثة بـ 6 بالمائة. وقالت اللجنة الانتخابية إن التصويت كان سلميا في معظم مراكز الاقتراع التي تربو على 22263 مركزاً. وكانت نسبة الاقبال على التصويت أكثر من 73 بالمائة.

أعرب بعض المولودين أحراراً عن امتنانهم للمؤتمر الوطني الإفريقي، حزب نيلسون مانديلا، وعزوا له الفضل في الحرية التي تحققت في جيل آبائهم.

قالت نونهالاهلا نكومو، 20 سنة، التي تدرس التجميل، لوكالة الأنباء الفرنسية، قبل التصويت مباشرة "إنه لشعور طيب أن أصوت لأول مرة، وانا فخورة أنني سأدلى بصوتي لصالح المؤتمر الوطني الإفريقي. إنه يستحق صوتي. إنني أعيش في جنوب إفريقيا حرة بفضل المؤتمر الوطني الإفريقي".

قال العامل الشاب ناثانيل غروب، 19 سنة، من ماننبرغ، بلدة بكيبتاون، لوكالة رويترز، "إن كل صوت يُحسب، لا سيما للشباب. وبالنسبة لجيلنا فإن هناك إمكانيات جديدة، وربما نتمكن من بناء مستقبل أكثر إشراقاً". كان غروب أكثر قلقاً من نشاط العصابات وعدم وجود فرص عمل.

قال ليزيدى نينى، 19 سنة، من غرب أورلاندو، لوكالة الأنباء الفرنسية: "إنني متوتر بعض الشيء، وأقول لنفسي هل ‘اتخذت قراراً جيداً أم لا؟’". قال نينى إن دراسته للتاريخ كانت هادية له وهو يدلي بصوته. هو أيضاً صوت لصالح المؤتمر الوطني الإفريقي.

قالت الجنوب إفريقية البيضاء ثاندي ماماكوس، 18 سنة، من كيبتاون، لوكالة رويترز إن "من المهم بالتأكيد للشباب أن يدلوا بأصواتهم لأنهم هم الذين سيتعايشون مع النتائج الفترة الأطول. إنها بلادنا أكثرمما هي بلاد الجيل الأكبر سناً، الذين قد لا يريدون تغيير الأمور التي تحتاج إلى تغيير بسبب ما حدث في الماضي".

لقد هيمن إرث مانديلا على المشهد فيما شرع المولودون أحراراً في الإدلاء بأصواتهم لأول مرة. قال سانيلي شيليزي من بلدة إمبو، خارج ديربان، وهو يدلي بصوته لأول مرة، لوكالة رويترز، "علينا أن نقوم بتأمين إرث مانديلا. وهذا هو السبب في أنه من الأهمية الكبرى بمكان أن ندلي بأصواتنا، حتى يمكن أن تسير هذه الأمة على السراط المستقيم ويتمتع كل فرد فيها بحريته. فإذا لم أصوت، لا أستطيع أن أقول شيئاً؛ وإذا أدليت بصوتي، يمكنني أن أقول شيئاً".

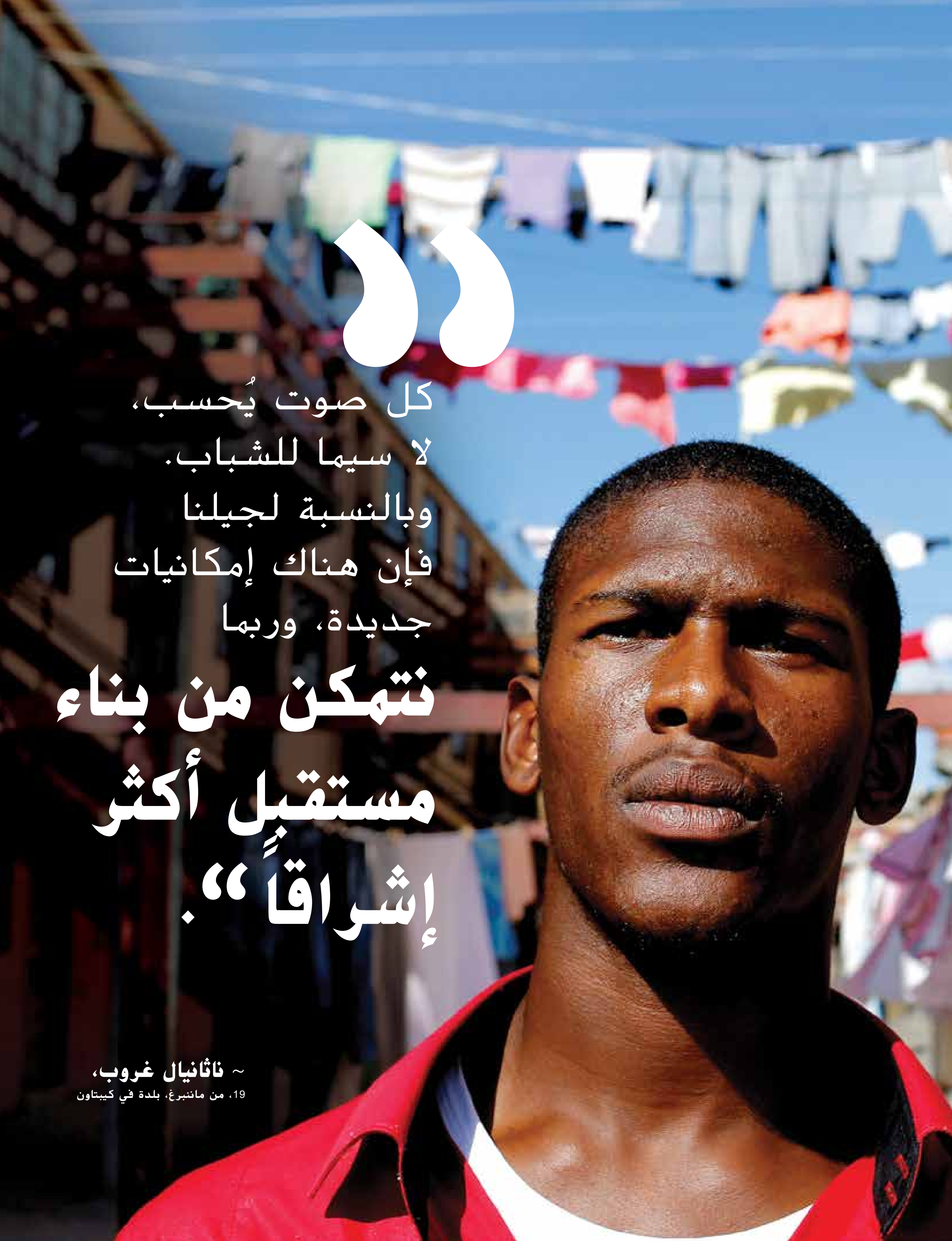

"كل صوت يُحسب،
لا سيما للشباب.
وبالنسبة لجيلنا
فإن هناك إمكانيات
جديدة، وربما

نتمكن من بناء مستقبلٍ أكثر إشراقاً".

~ **ناثانيال غروب،**
19، منماننبرغ، بلدة في كيبتاون

النفط والمياه

الالتزام بمبادئ الأمن الطوعي في غانا يساعد في حماية الثروة النفطية وطريقة الحياة

أسرة أيه دي إف

عندما تم اكتشاف حقل نفط اليوبيل في غانا عام 2007، كان له القدرة على إمكانية تغيير مسار تلك الدولة الواقعة في غرب إفريقيا. فمع وجود 3 مليارات برميل من النفط الخام الحلو قابعة على بعد 60 كيلومتراً فقط من الساحل، انضمت غانا إلى نادي حصري للدول المنتجة للنفط. وبشّرت الإيرادات من الموقع الموعود بسداد تكاليف تحسين الخدمات العامة، والبنية التحتية والمساعدة في انتشال الكثير من الغانيين من براثن الفقر.

وبعدها بسنوات، بدأ النفط يتدفق بمعدل 100000 برميل يومياً تقريباً، وباتت جميع الأطراف الضالعة تركز اهتمامها الآن بشكل مباشر على الأمن في المنشآت النفطية. فخليج غانا، بعد كل شيء، اكتسب عن جدارة سمعة القرصنة، وسرقة النفط وغيرها من الأعمال الخارجة على القانون. لكن شركة تولو أويل البريطانية العملاقة للطاقة التي تملك حقوق استخراج أكبر قسم من حقل النفط، لا تعتقد أن أكبر تهديد لعملها يأتي من هجوم. وبدلاً من ذلك، خلصت الشركة إلى أن التهديد الأكبر على المدى الطويل لقطاع النفط يتمثل في استياء وفقدان ثقة السكان الساحليين القريبين الذين يعتمدون على الصيد البحري في كسب أرزاقهم. قال فيديليكس داتسون، قائد الفريق الأمني لشركة تولو غانا المحدودة، "مما رأيت في العامين الماضيين، فإن المخاطر التي تواجهها الشركة قبالة الساحل هي المخاطر التي تهدد سلامة المجتمع، وهي ليست مخاطر أمنية".

ولمكافحة هذه المخاطر، كشفت شركة تولو عن ترتيب مبتكر لأمن القطاعين العام والخاص يشمل شراكات مع بحرية غانا وغيرها من الهيئات الحكومية في غانا، فضلاً عن توعية مكثفة لمجتمعات الصيادين الصغيرة المنتشرة على الشاطئ. وقد يستحق الترتيب أن يكون نموذجاً قابلاً للاستنساخ فيما تسعى الحكومات الإفريقية إلى تحقيق التوازن الصحيح بين التجارة الخاصة والصالح العام.

جيران قلقون

قد لا يكون هناك مفر من حدوث توتر بين شركة استخراج للنفط والمجتمعات المجاورة. فالمنصات الضخمة مجهزة بأضواء تجذب أسراب الأسماك، والصيادون يميلون إلى متابعتها. برزت هذه المشكلة عام 2009، عندما سُحب زورق صيد تحت واحدة من سفن شركة تولو. تمكن جميع الصيادين من النجاة، ولكنها كانت بمثابة جرس إنذار للشركة كي تقوم بتوعية أفضل حول مخاطر الصيد بالقرب من حقول النفط.

إضافة إلى هذا الخطر، يقوم العديد من الصيادين بربط زوارقهم بالقرب من سفن الانتاج العائم، والتخزين والتفريغ، التي تقوم بتخزين النفط الخام قبل نقله إلى الناقلات. فهذه السفن تحرق، أو "تشعل" الغاز الطبيعي، مما يعني أنه إذا قام الصيادون بالطهي في أوان باستخدام الفحم وحرق الجمرات، قد يتسببون في حدوث انفجارات.

ولتحقيق السلامة، أقامت الصناعة منطقة "حظر صيد" حول المنصات يبلغ نصف قطرها 500 متر، ولكن التقييد يولّد الاستياء. وظهر هذا قوياً بشكل خاص في سيكوندي- تاكورادي، وهي مدينة يقطنها 400000 نسمة حيث الصيد البحري طريقة حياة. في سيكوندي، يحتشد الخط الساحلي بالزوارق التي نُقشت عليها صلوات تدعو إلى الصيد الوفير والعودة السالمة للصيادين. وهناك تمثال كبير منحوت لسمكة التونه فوق قاعدة بالساحة المركزية للبلدة، ترمز إلى أهمية البحر بالنسبة للسكان. قال الراحل إدلوف كوارشي من رابطة صيادي الزوارق بالسنارة في فيلم وثائقي أنتجه مركز بوليتزر حول الإبلاغ عن الأزمات، "إن معظم الأسماك، لا سيما التونا والرنجة، ذهبت حيث توجد المنصات، بسبب الأضواء. ونحن الصيادين، ما هو مصيرنا؟ بعض الناس يحصلون على وظائف بسبب صناعة النفط، ولكننا نفقد الآن وظائفنا. من الذي سيتحدث نيابة عنا"؟

2.

1.

شركة تالو للنفط

3.

أسرة أيه دي إف

أسرة أيه دي إف

4.

كريستيان بادجلي

وعند النظر إلى الصورة الكبيرة، اتفقت شركة تولو والحكومة الغانية على أنه إذا تهددت أرزاق الصيادين بسبب فقدان المواطن البحرية، أو الإصابة أو التسرب النفطي، فإن السكان المحليين سرعان ما يشعرون بالاستياء من وجود الشركة ويبحثون عن مصادر أخرى للدخل. وإذا أرادت غانا حكاية تحذيرية لأسوأ سيناريو، عليها فقط أن تنظر عبر القارة إلى الصومال.

قال داتسون، "لديك مجموعة من الصيادين المحرومين المضطرين إلى التعامل مع الصيد غير المشروع وغير المنظم والتلوث البحري. وعليهم أن يجدوا وسائل مختلفة لكسب المال، وهنا تأتي القرصنة. لذلك بالنسبة لي، كرجل أمن هنا في غانا، فأنا أتتبع ذلك وأحاول التأكد من ألا ينتهي بنا المطاف في الصدام مع الصيادين، حيث يفقدون دخولهم التقليدية ويبدأون في البحث عن دخول ثانية وثالثة".

أمن الدولة والعضلات الخاصة

إن شركات الأمن الخاصة حقيقة من حقائق الحياة في معظم أنحاء إفريقيا. ففي جنوب إفريقيا وحدها، هناك نحو 9000 شركة أمن مسجلة توظّف 400000 حارس. ويفوق الحرس الخاص عدد رجال الشرطة بنسبة 2 إلى 1 هناك، ولأكبر شركة، جي4إس، وجود في 29 دولة إفريقية.

لكن الكثير من التاريخ الحديث للأمن الخاص في القارة مختلط أو سلبي بصورة مؤكدة.

تعرضت شركة إغزاكيتيف آوتكوم المنحلة في جنوب إفريقيا لإدانة دولية لأدائها دور المرتزقة في الحروب الأهلية في سيراليون وأنغولا. وفي غينيا الاستوائية، ذكر أن شركة خاصة مملوكة لشقيق الرئيس تيودورو أوبيانغ عملت كوكيل رشوة لشركات النفط، التي قامت بتوقيع عقود باهظة الثمن للحماية تحت قوة السلاح. وفي نيجيريا، اتهم الحراس الذين استأجرتهم شركات نفط بالترهيب، والتعذيب بل وبالقتل.

قال أليكس فاينز، رئيس برنامج إفريقيا في مؤسسة تشاتام هاوس في لندن، إنه من غير المرجح أن تقل الحاجة لشركات الأمن الخاصة خلال السنوات المقبلة. فمن المرجح، في الواقع، أن تتسع الفجوة بين قدرة العديد من الدول على توفير الأمن والمتطلبات الأمنية على الأرض.

قال فاينز، "قبلت العديد من الدول الإفريقية بأن الأمن الخاص سوف يسد الفجوة. لذلك، فإن الأمن الخاص عمل تجاري كبير، والشركات من الخارج تبحث عن جمع ثروات في إفريقيا".

قال فاينز إن الفجوة الأمنية في إفريقيا قائمة في جانب منها لأن القارة موطن لستة من أسرع 10 اقتصادات نمواً في العالم، وأن العديد من دول جنوب الصحراء الإفريقية تشهد طفرات في السكان بمعدل 5 بالمائة أو أكثر سنوياً. وفي الوقت نفسه، أصبحت صناعات الاستخراج – النفط، والغاز الطبيعي والتعدين - نقاط محورية للغضب الذي يشعر به العاطلون عن العمل والساخطون.

1. كوامي نكروما، سفينة إنتاج عائم، وتخزين وتفريغ، راسية في حقل اليوبيل في غانا.

2. رجل يقوم بإصلاح شبكات صيد في أكرا بغانا. يعمل البحارة الغانيون وشركات الأمن الخاصة سوياً لتأمين المصالح النفطية والتواصل مع مجتمعات الصيد المحلية.

3. مجتمع صيد في ضاحية جيمستاون في أكرا بغانا.

4. تمثال منحوت لسمكة في سيكوندي بغانا، يرمز إلى أهمية التجارة البحرية بالنسبة لبلدة ساحلية.

المبادئ الطوعية

تأسست المبادئ الطوعية حول الأمن وحقوق الإنسان عام 2000. والمقصود بها هو ضمان أن تتصرف الشركات في الصناعة الاستخراجية (النفط، والغاز والتعدين) أخلاقياً، وتحترم حقوق الإنسان، وتسدد أوجه الإنفاق على نحو يتسم بالشفافية ليطلع الجمهور عليها. ويتضمن الموقعون على المبادئ الطوعية حكومات، وشركات ومنظمات غير حكومية. وفي عام 2014، أعلنت غانا أنها ستصبح أول دولة في إفريقيا تعتمد المبادئ الطوعية.

تساعد المبادئ الطوعية أصحاب المصلحة في الصناعة الاستخراجية:

- **تقييم المخاطر.** تجري الشركات تقييماً للبيئة لتحدد المخاطر الأمنية التي تشكلها عوامل سياسية، أو اقتصادية، أو مدنية أو اجتماعية. كم يدقق التقييم في قوة سيادة القانون في البلاد، وسجلات حقوق الإنسان لقوات الأمن في المنطقة، وأنماط العنف.
- **التعاون الفعّال مع قوات الأمن العام:** وهذا يشمل جمع المدخلات من أصحاب مصلحة متعددين من بينهم هيئات حكومية وقادة مدنيون، ووضع تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات وبذل جهود قوية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها. كما تحدد المبادئ الطوعية الخطوط العريضة الإجراءات المتعلقة بالمعدات أو نقل المواد إلى الحكومات المضيفة.
- **توظيف قوات أمن خاصة تتسم بالمسؤولية:** وهذا يشمل الفحص للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتأكد من أن تتخذ القوات وضعاً دفاعياً وتعرف النطاق المحدود لمهمتها. ويتم تدريب القوات الخاصة على التركيز على تأمين المنشآت والعاملين بها في حين تترك بقية العمل لقوات الأمن العام.

عندما يحتج المواطنون أو يهددون عمليات الاستخراج، فإنهم يضعون القوات الحكومية في موقف حرج في الاختيار بين الدفاع عن شركة ما أو عن مواطنيهم. كتبت جودي روزنشتاين، الباحثة السابقة في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على عمليات حفظ السلام، تقول، "في حالة اشتباك مجموعات محلية أو متمردة مع شركة مغتربة، فإن الحكومة تجد نفسها في معضلة. فهي ملزمة مالياً تجاه [شركة النفط] وتحتاجها لمواصلة العمل في الدولة المضيفة، لا سيما إن كانت داخلة معها في عقد مشروع مشترك؛ ومع ذلك، وبصفتها حكومة ذات سيادة، عليها التزام واضح ورغبة في حماية حقوق ورفاه مواطنيها".

بل إن هذا الخط أكثر ضبابية في نيجيريا حيث تزود شركات النفط الشرطة "الزائدة عن الحاجة" بالمرتبات والأجهزة، ولكنها مجندة ومدربة على أيدي قوة الشرطة النيجيرية. ووصفت روزنشتاين هذا بأنه نظام "ولاء مزدوج" و "يعج بالتوتر".

من جانبها، تتردد العديد من شركات النفط والتعدين بنفس القدر في إقامة علاقة مريحة أكثر مما يجب مع الجيش والشرطة في دولها المضيفة. قال داتسون، "لا أريد أن يُنظر إلينا على أننا وكلاء للحكومة. فالمجتمع يطالبنا بتوفير أشياء يتعين على الحكومة في الواقع أن تقدمها، لذلك يحدث بعض التوتر هناك".

قال فاينز إن هناك حاجة للشفافية والتمييز الواضح للمسؤوليات بين الأمن الخاص والشرطة أو الجيش الرسميين. وقال عن الشراكة الأمنية بين القطاعين العام والخاص، "إنها طمس لخط ما. وهذا هو السبب في أنك بحاجة إلى وضوح حقيقي للأمر برمته: من الذي سيسدد رواتبهم ولماذا يدفعون لهم هذه الرواتب. أعتقد أن الطريق حول هذا هو الشفافية والإفصاح الكامل".

قال فاينز إن الحكومات في أفضل حالاتها عندما تلعب دوراً تنظيمياً للحراس الخصوصيين، بما في ذلك فحص أفراد الأمن، والإشراف على إدارة المخزونات وإدارة الأسلحة النارية، وتوفير التدريب. والأمن الخاص في أفضل حالاته عندما يتخذ موقفاً دفاعياً ويركز على حماية منشآته وأفراده.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تعتقد شركة تولو للنفط أنها توصلت إلى حل لمعضلة القطاعين العام والخاص. ففي عام 2013، أصبحت الشركة أحد المشاركين في المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان. وتم تطوير هذه المبادئ الطوعية عام 2000 بوصفها مجموعة من المبادئ التوجيهية للصناعة الاستخراجية. وهي تحدد للأطراف الموقعة، التي تضم الشركات، والمنظمات غير الحكومية والحكومات، السبل التي يمكن أن تعمل بها أخلاقياً، وبأمان وشفافية. وفي حالة التفاعل بين شركات النفط والأمن العام، تدعو المبادئ الطوعية إلى التشاور المنتظم مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية، و القيام بأدوار واضحة المعالم، وتعزيز حقوق الإنسان. وعندما تستأجر الشركات الاستخراجية حراساً من القطاع الخاص، تحدد المبادئ الطوعية السياسات للكفاءة التقنية، وفحص خلفيات الحراس، والتحقيق في الانتهاكات المزعومة واتخاذ وضع دفاعي.

يبدو أن المبادئ الطوعية تحقق نجاحاً في غانا. فهناك الآن مفرزة من 24 بحاراً غانياً تقوم بدوريات في زوارق بصحبة منسق الصحة البيئية والسلامة البحرية لشركة تالو. وفي معظم المناسبات، تُحبس الأسلحة بعيداً. وفي المجتمعات الساحلية، ومن خلال منظمة غير حكومية، أطلقت تالو مشروع اليوبيل لتعزيز سبل العيش وتنمية

رويترز

فرقة رقص تؤدي عرضاً أمام نموذج لمنصة نفط في تاكورادي بغانا، أثناء احتفال بمناسبة بدء إنتاج النفط عام 2010.

المشروعات، الذي يتم فيه تدريب 26 من المجتمعات المحلية على إدارة الأعمال، وبناء الثلاجات، وتدخين الأسماك وغير ذلك من المهارات. كما تعاونت الشركة مع إدارة المصايد السمكية وتستضيف برامج إذاعية للتثقيف واستقبال أسئلة المواطنين المعنيين القلقين.

من جانبها، صعّدت بحرية غانا جهودها لرصد وردع السفن والمهربين الذين يقومون بعمليات صيد غير مشروعة على نطاق واسع. وفي عام 2013، اوقفت البحرية سفينتين لقيامهما بالصيد غير القانوني، إحداهما لتهريب المخدرات والثانية، إم تي ماستارد، لسرقتها النفط قبالة ساحل الغابون. وقامت البحرية بتحديث قدراتها المتعلقة بالتوعية بمجالها البحري، وفي عام 2013، أضافت أربعة زوارق دورية سريعة جديدة طول كل منها 46 متراً، وزورقي هجوم سريعين طول كل منهما 57 متراً، إلى القاعدة البحرية في سيكوندي.

كان الهدف من جهد القطاعين العام والخاص أن يبين للصيادين أن غانا جادة في حماية مواردها النفطية مثلما هي جادة في حماية مواردها البحرية وطريقة حياة الصيادين. وفي عام 2013، أعلنت غانا عزمها على أن تصبح الدولة التاسعة في العالم – والأولى في إفريقيا – التي توقع المبادئ الطوعية على مستوى حكومي.

قال الحاجي فوسيني، وزير الأراضي والموارد الطبيعية في غانا، "إنه من المهم أن ندعم ونساهم في العمليات التي سوف تمكننا من تعظيم الإيرادات من مواردنا المعدنية في الوقت الذي نضمن فيه ألا يولّد ذلك الفقر وانتهاكات لحقوق الإنسان".

وقال داتسون إن المبادئ الطوعية ستكون أكثر فعالية عندما يراها المواطنون وهي تعمل.

وأضاف، "أنها مقاربة شاملة. علينا أن نتأكد من أن العمل مع المجتمعات واضح، والاتصال واضح، ولا توجد فجوات بين ما نقول وبين ما نفعل...لقد وجدنا في الواقع أن هذا هو الحس السليم، والمنطقي من الناحية التجارية". ❑

أسوشيتد برس

مواثيق السلوك

أسرة أيه دي إف

تتحرك الأمم الإفريقية فيما وراء حدودها في اعتماد معايير لجيوشها وقوات شرطتها.

ففي عرض مبهر لوحدة الصف، التقى أكثر من 1000 شخص يمثلون 25 من دول الاتحاد الإفريقي في ياوندي بالكاميرون، في حزيران/ يونيو 2013. وكان هدفهم: وقف الجريمة في خليج غينيا.

اعتمد المندوبون، من بينهم 13 رئيس دولة، وثيقة تحت اسم "ميثاق السلوك بشأن قمع القرصنة، والسطو المسلح ضد السفن، والنشاط البحري غير المشروع في غرب ووسط إفريقيا".

اعترفت الوثيقة بقواعد السلوك التي اعتمدتها بالفعل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، ومفوضية خليج غينيا، والأمم المتحدة، والمنظمة البحرية لغرب ووسط إفريقيا. وتناول الميثاق بالتحديد الفروق الدقيقة لملاحقة السفن ووقف الجريمة خارج المياه الإقليمية لدولة ما.

عقدت الدول الموقعة على الميثاق العزم على تبادل المعلومات ذات الصلة والإبلاغ عنها، وإيقاف السفن والطائرات المشتبه في تورطها في الجريمة، ومقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم، وحماية الأبرياء على متن السفن في الخليج. كما عقدت العزم على تنفيذ التزاماتها وواجباتها "بطريقة تتفق ومبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

قوات نيجيرية، وهي جزء من بعثة الدعم التي أوفدتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى مالي، في انتظار الانتشار في مركز حفظ السلام في كادونا بنيجيريا. وضعت المجموعة مواثيق السلوك لجيوش الدول الأعضاء.

جندي يخدم في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال يتحدث إلى صبي صغير عند مدخل مسجد. تحدد مواثيق السلوك العسكري كيف يظهر الجنود الاحترام للمدنيين في مناطق الصراع. رويترز

مواثيق معينة لتلبية احتياجات معينة

على الرغم من أن معايير السلوك لأفراد الجيش والشرطة ليست شيئاً جديداً، فإن مواثيق السلوك المحددة للمؤسسات العسكرية هي ابتكار حديث نسبياً.

ومواثيق السلوك ليست قوانين؛ فالمقصود بها أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية أخلاقية. وكثيراً ما توضع لتلبية ظروف خاصة، مثل اقتسام الأراضي ومسؤوليات الدوريات في خليج غينيا. وقد وضعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ميثاق للسلوك عام 1998 خصيصاً للتعامل مع انتشار الأسلحة غير المشروعة والأسلحة الصغيرة، وفرض حظر مؤقت على شراء المزيد من تلك الأسلحة. واشتمل الميثاق على تفاصيل مثل كيفية توعية الجمهور بالحظر المؤقت.

واشتملت نقاط أخرى لميثاق المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على تطوير قاعدة بيانات إلكترونية للأسلحة المسجلة، وتنظيم معاملات الأسلحة عبر الحدود، وتدريب أفراد الشرطة والجيش على تنظيم وإدارة تجارة الأسلحة. وكان هناك بند في الميثاق يدعو الدول غير الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى المشاركة.

كما وضعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عام 2006 ميثاق السلوك لأفراد جيوشها. وأفادت وكالة بانابرس بأن المبادئ الـ 34 للميثاق استهدفت المساعدة في تحسين العلاقات المدنية - العسكرية والسيطرة المدنية على القوات المسلحة في المنطقة. وقالت وكالة الأخبار إن الميثاق عرّف بالتحديد "الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقات المدنية العسكرية، والعلاقات بين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية فضلاً عن التزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي".

يحظر الميثاق على الجيش استخدام القوة في تقييد الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين كما هو منصوص عليه في الدساتير الوطنية بالمنطقة.

اعتمدت لجنة الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مشروع ميثاق السلوك في تشرين الأول/ أكتوبر 2006. واعتمدتها لجنة رؤساء الأجهزة الأمنية بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أيار/ مايو 2009، وتبعها مجلس وزراء المجموعة في آب/ أغسطس 2011.

وفي اجتماع عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، قال مسؤول في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إن ميثاق السلوك العسكري ومثله من الوثائق "يؤكد على موضوع الأمن باعتبار أنه ليس حكراً على الجيش والطبقة السياسية، ولكنه يشمل أيضاً مشاركة المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة كشركاء مهمين في العملية".

وفي عام 2012، بدأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في وضع ميثاق آخر للسلوك للتعامل مع قضايا ضحايا الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات. وقامت المجموعة، مستشهدة بالتكرار المتزايد لمثل هذه الكوارث بسبب تغير المناخ، بتصميم ميثاق للسلوك مبني على حقوق العمل الإنساني للجهات الفاعلة في المجال الإنساني المدني، لتكون "مكملة لميثاق السلوك للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية في غرب إفريقيا".

المعايير المهنية

تهدف بعض مواثيق السلوك إلى وضع معايير موحدة لكل بلد، أو منطقة أو مهنة. اعتمدت أحد هذه المواثيق عام 2001 ، 12 دولة من منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة بالجنوب الإفريقي لقوات الشرطة الخاصة بها. واستقى المسؤولون الميثاق من طائفة من المبادئ التوجيهية الدولية والإقليمية. ويُعتبر مواده الـ 13 الآن نموذجاً لوضع المعايير المهنية:

- تبدي قوات الشرطة، في سياق أدائها لواجباتها، احتراماً لحقوق الإنسان.
- لا تمارس قوات الشرطة أي تمييز، وتعامل جميع الناس معاملة عادلة وعلى قدم المساواة.
- لا تستخدم قوات الشرطة القوة إلا عند الضرورة القصوى، وتلتزم في ذلك بالتشريعات والممارسات الوطنية.
- لا يمكن لأي ضباط، تحت أي ظرف من الظروف، أن يمارس التعذيب أو أي عقوبة قاسية، أو لا إنسانية أو مهينة.
- يجب أن تحمي الشرطة الناس في الحجز، بما في ذلك تأمين الرعاية الطبية لهم عند اللزوم.
- يجب معاملة جميع ضحايا الجريمة برأفة واحترام.
- يجب أن تحترم الشرطة حكم القانون وتعلي سيادته.
- يجب أن تتصرف الشرطة بطريقة جديرة بالثقة، وتتجنب أي سلوك من شأنه تقويض ثقة الجمهور.
- يجب على ضباط الشرطة ألا يسيئوا استخدام سلطتهم. ولا يمكن أن يقبلوا رشاوى أو إكراميات أو أي شيء يمكن أن يُفسّر على أنه عمل غير شريف.
- تعمل الشرطة في كافة الأوقات على الوفاء بواجباتها القانونية على نحو يتسم بالمسؤولية والنزاهة.
- يجب أن يكون الضباط مهذبين في كافة الأوقات، بسلوك مثالي.
- يجب أن تظل المسائل ذات الطبيعة السرية الخاصة في طي الكتمان، ما لم تقتض احتياجات العدالة بغير ذلك.
- يجب على الشرطة، أثناء أداء واجباتها، أن تحمي وتحترم جميع حقوق الملكية.

ومنذ اعتماد ميثاق السلوك، نشرت بعض الدول كتيبات بحجم الجيب لضباطها. وتضمنت الكتيبات الميثاق، إلى جانب بيانات القيم الخاصة بالشرطة.

تتضمن مبادئ مواثيق السلوك الخاصة بالجيوش وأجهزة الشرطة على قاسم مشترك من الكفاءة المهنية، والنزاهة، واحترام حياة كل إنسان وتبجيل سيادة القانون. كما أن التميز في الأداء قاسم مشترك، فيما يكسب احترام الجمهور ودعمه.

يقول مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إن ميثاق جيد للسلوك يحمل في طياته القدرة على "تعزيز السلام والأمن والاستقرار والرفاه للدول الإفريقية". وقال المركز، إن ميثاق جيد الصياغة سيكون ذات صلة بالاحتياجات المعينة لدولة أو منطقة محددة، "ويساعد، من ثم، على المساهمة في تحسين العلاقات المدنية العسكرية". ❑

حراس أهليون

أم حلفاء؟

أسرة أيه دي إف

خبراء الأمن ينظرون في مخاطر ومنافع الشراكة مع أجهزة أمنية غير حكومية

في أيار/ مايو 2013، قررت مجموعة من الشباب في ولاية بورنو بشمالي نيجيريا العودة إلى الكفاح ضد جماعة بوكو حرام. تسلحوا بأسلحة بسيطة مثل العصي، والمناجل وأدوات الحدائق، وأقاموا حواجز طرق وانتشروا في دوريات راجلة. وقاموا بتفتيش السيارات بحثاً عن قنابل أو أسلحة وجمعوا معلومات من السكان المحليين تساعدهم في القيام "باعتقالات أهلية" للمتطرفين المشبوهين.

اتفق تشكيلهم إلى حد ما مع إعلان حالة الطوارئ في الولايات الشمالية الثلاث، لذلك قرروا أن يسموا أنفسهم فريق العمل المشترك المدني، على أمل أن يتمكنوا من مواءمة عملهم مع عمل فريق العمل المشترك العسكري، الذي كان يكافح الإرهاب في المنطقة.

ومع مرور الوقت، كان للمدنيين أثر ملموس. ولفترة وجيزة، عُزي لهم الفضل في طرد بوكو حرام من ميدوجوري، مهد الجماعة وأكبر مدينة في شمال شرقي نيجيريا. قاتلوا الميليشيات المتمرسة لبوكو حرام على قدم المساواة رغم أن بوكو حرام فاقتهم عدداً وعُدة. اكتسبوا الكثير من الاحترام لدرجة أن حكومة ولاية بورنو نقبت في جيوبها الخاوية لتدفع لكل عضو 100 دولار شهرياً، بل زودتهم بشاحنات صغيرة للدوريات.

قال أغافي كوندولي، أحد سكان ميدوجوري في مقابلة مع صحيفة ديلي بيست نُشرت في أيار/ مايو 2014، "إن الجميع يثقون في فريق العمل المشترك المدني أكثر من ثقتهم في الفريق العسكري".

تعرضت المجموعة أيضاً للانتقاد. فقد شعر بعض أعضائها بالإحباط لبطء سير العدالة واقترفوا عمليات قتل خارج نطاق القضاء، بل قاموا بحرق بعض الأشخاص أحياء.

قالت فالكاميا أحمدو- هارونا، وهي كبيرة إخصائي البرامج في مؤسسة كلين نيجيريا، التي تروج لإصلاح قطاع العدالة، "إنهم يأخذون زمام الأمور بأيديهم. ويقولون [للشرطة] ‘لقد سلمنا هذا المشبوه إليكم، ولم نتلق أي معلومات رسمية عما يحدث ... لذلك يمكننا أيضاً أن نطبق بأنفسنا عدالة فورية’".

كما خسروا بعض المصداقية في تموز/ يوليو 2014 عندما اعتقل المسؤولون النيجيريون قائد بوكو حرام بابوجي ياري، الذي كان قد اخترق فريق العمل المشترك المدني. وقرر البعض في ميدوجوري أن جماعة من الحراس الأهليين مؤلفة من المدنيين تفتح أمام بوكو حرام باباً لمهاجمة أهداف مدنية مثل المدارس والمستشفيات.

رسم توضيحي لأيه دي إف

"إنهم بحاجة إلى توخي الحذر البالغ من خلق وحش يفقدون السيطرة عليه"

~ دكتور ماثورين هونغنيبكو

حبيبة سادو، يمين، من فريق العمل المشترك المدنية، تفتش امرأة عند نقطة تفتيش في ميدوجورى بنيجيريا. قالت سادو إنها فقدت عائلتها بأكملها على أيدي جماعة بوكو حرام والاضطرابات التي سببتها في المنطقة.

أسوشييتد برس

كتبت منظمة هيومان رايتس واتش تقول في تقرير لها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، "إن فريق العمل المشترك المدني أضافت إلى العنف بُعداً جديداً مثيراً للقلق. فأعضاء الفريق يبلغون قوات الأمن عن نشاط محلي مفترض لبوكو حرام، عندئذ تنتقم الجماعة الإسلامية من مجموعة الحرس الأهلية والمجتمع الأوسع".

لا شارة، لا زي، لا مشكلة؟

هناك عبر القارة أمثلة عديدة على النتائج الإيجابية والسلبية حين تعين جماعات أمنية غير تابعة للدولة، مثل فريق العمل المشترك المدني، نفسها حامية للناس.

ففي أكثر الأجزاء عزلة في جنوب السودان، هناك جماعة تطلق على نفسها اسم فتيان السهام،

حملت السلاح لحماية القرى ضد هجمات جيش الرب للمقاومة. وقد أشيد بأعضائها باعتبارهم منقذين ووُصفوا بأنهم حل محلي.

وعلى العكس من ذلك، ظهرت مجموعة أخرى في جنوب السودان تروي قصة مختلفة كثيراً عن الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة. ففي أوائل تسعينات القرن العشرين، قامت جماعة من شباب الرعاة أطلقت على نفسها اسم جيش النوير الأبيض، وهو اسم مأخوذ من الرماد الأبيض الذي يكسون به وجوههم لطرد الحشرات، بتسليح نفسها لحماية ماشيتها ومجتمعها. وبمرور السنين جمعت مزيداً من الأسلحة، وباتت أكثر عدوانية، وشنت غارات على منافسيها. واليوم يُنظر إليها على أنها القوة المحركة وراء الصراع العرقي الذي يزعزع استقرار ولاية جونقلي بجنوب السودان ويدفع بالبلاد إلى حرب أهلية.

وما بدأ كجماعة لحماية الموطن يمكن أن يتحول بسهولة إلى منظمة خطيرة. قال الدكتور ماثورين هونغنيكبو، الخبير في العلاقات المدنية-العسكرية، "إنهم بحاجة إلى توخي الحذر البالغ من خلق وحش يفقدون السيطرة عليه. ونحن كعلماء، بحاجة إلى أن ننظر إلى هؤلاء الصبية والميليشيات ونسأل: 'من الذي يسيطر عليهم؟ وما هي السياسة الضالعة في تصرفاتهم؟'" ولتقييم كيف تعمل الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة وكيف يُنظر إليها، أطلقت مؤسسة كلين مشروعاً بحثياً مبتكراً، لإجراء إحصاء للمجموعات العاملة عبر ثماني ولايات نيجيرية.

"إنهم يعيشون داخل هذه المجتمعات، ويفهمون تضاريسها على نحو أفضل، فقد يكون لديك ضابط منقول من منطقة مختلفة، ولا يتحدث اللغة أو يعرف أي شيء عن المنطقة".

~ **فالكاميا أحمدو- هارونا**
كبيرة إخصائي البرامج، بمؤسسة كلين

وقالت أحمدو- هارونا إن الدراسة وجدت أن الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة في نيجيريا تندرج تحت ثلاث فئات عامة:

- **الجماعات الدينية أو المبنية على الهوية:** مثل ذلك الحسبة، وهي مجموعة في الشمال تشكلت لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والمؤتمر الشعبي للعدوة، وهي جماعة تشكلت في الجنوب الغربي لتعزيز قومية اليوروبا وحماية تجار اليوروبا.
- **حراسة الأحياء/ مجموعات تمولها الدولة:** تشمل هذه فريق العمل المشترك المدني وغيرها التي تمولها الدولة مقابل توفير الأمن.
- **الجماعات القروية أو المحلية:** تتألف هذه المجموعات الأصغر عادة من رجال في القرية يتطوعون لعرض الحماية نظير أجر من خلال التبرعات المحلية، أو بدون أجر.

كذلك وجدت مؤسسة كلين أن 64 بالمائة من النيجيريين يرون دوراً للجماعات الأمنية غير التابعة للدولة في توفير خدمات حماية. وقالت أحمدو - هارونا إن وجودها يحظى بأكبر قدر من التقدير في المناطق الريفية حيث يغيب القطاع الأمني الرسمي أو في الأحياء الحضرية الفقيرة التي لا يشعر فيها المواطنون أن قوات الأمن تستجيب لاحتياجاتهم.

وأضافت، "أن الجمهور يشعر أن المؤسسات الرسمية لا تنهض حقاً بمسؤولياتها".

فقطاع العدالة، كما قالت أحمدو - هارونا، كمثل حامل بثلاثة سيقان: قوات الشرطة/ الأمن، ونظام السجون والنظام القضائي. فإذا انكسرت ساق واحدة ، ينهار النظام بأسره، فيظهر الحراس الأهليون ليقيموا شكل العدالة الخاصة بهم.

وأحياناً ما يُنظر إلى الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة على أنها أكثر استجابة وأكثر انسجاماً مع ما يجري في المجتمعات المحلية. قالت أحمدو-هارونا، "إنهم يعيشون داخل هذه

علامة تشير إلى منطقة عمليات فريق العمل المشترك المدني في ميدوجوري بنيجيريا.
وكالة الأنباء الفرنسية

حاكم ولاية بورنو، كاشيم شتيما يصافح أعضاء فريق العمل المشترك المدني خلال حدث في ميدوجوري بنيجيريا.

أسوشييتد برس

المجتمعات، ويفهمون تضاريسها على نحو أفضل، فقد يكون لديك ضابط منقول من منطقة مختلفة، ولا يتحدث اللغة أو يعرف أي شيء عن تلك المنطقة".

ولكن المسألة ليست كلها إيجابية. فقد سمعت مؤسسة كلين قصص رعب من السكان الذين روعتهم عدالة الحراس الأهليين. فهناك مجموعة تعمل في جنوبي نيجيريا تُسمى أولاد باكاسي معروف عنها أنها تصطاد اللصوص وتسألهم إن كانوا يريدون ارتداء "قمصاناً قصيرة أم طويلة الأكمام". وهي كناية عن تخييرهم بين بتر ذراعهم كاملاً أو جزء منه.

الشراكة العسكرية

قال عميد الجيش النيجيري أنطوني فولورونشو إن الجيش يتوخى الحرص في العمل مع الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة. غير أنه قال إن الظروف الصعبة في شمال شرق نيجيريا استلزمت تعاوناً فريداً في نوعه. وقد صح ذلك بشكل خاص لأن أعضاء المجتمع كانوا هم الوحيدين الذين يمكن أن يوفروا معلومات استخباراتية دقيقة عن تحركات المتطرفين هناك.

قال فولورونشو، "إننا لا نشجع الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة. ففي جميع المناطق التي تتسم بالعنف في البلاد، لا نشجعهم؛ وإنما نحاول إثناءهم. ولكن صادفنا وضع شاذ في الشمال الشرقي، واحتجنا إلى معلومات. فالضرورة الأمنية الآن هي التي تجعلنا نطلب خدماتهم".

وقال إن هناك وسيلة أفضل للتعامل مع القطاع المدني، وهو ما يفعله الجيش النيجيري عادة في المجتمعات التي يعمل بها. فالجيش يعقد اجتماعات أمنية محلية مع زعماء البلدة، وأصحاب الأعمال، وأعضاء القوات المسلحة، والشرطة والحكومة. وقال، "إننا نشركهم جميعاً بالكامل. وتثار في ذلك الاجتماع القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن خلال هذا التعاون نحل الكثير من القضايا الأمنية التي من شأنها أن تثير نزاعاً [لو ظلت بدون حل]".

كما تحدث فولورونشو عن المنظمة المدنية - العسكرية في كل من مقار تشكيل الجيش، التي تعمل على تحسين العلاقات مع المدنيين وتحدد مشاكل المجتمع الأكثر إلحاحاً التي تحتاج إلى حل.

من جانبها، وضعت كلين مؤسسة قائمة بتوصيات لتحسين الطريقة التي تعمل بها الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة ولفصل الجماعات الجيدة عن الجماعات السيئة. ومن بينها:

إقامة ورش عمل لبناء القدرات تؤكد على السلوك الأخلاقي.

تشجيع التعاون والتبادل بين الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة، والشرطة والجيش.

العثور على مصدر تمويل حتى لا تحصل الجماعات الأمنية غير التابعة للدولة على تمويل من سياسيين فاسدين أو قوى طائفية.

توفير الأجهزة الأساسية مثل اللاسلكي ولكن ليس الأسلحة النارية.

قالت أحمدو- هارونا، "هناك قوة شرطة واحدة فقط في البلاد؛ ولا يسعك أن تستبدل وظائف الشرطة، ولكن يمكنك أن تساعد في عملهم. ويمكن أن تكون هناك علاقة تكافلية يستفيد منها الطرفان". ❑

سيراليون

تبيّن الطريق إلى إصلاح قطاع الأمن

نهوض البلاد بعد الحرب الأهلية يضع معياراً جديداً لإعادة تشكيل الجيش

أسرة أيه دي إف

عندما وضعت الحرب الأهلية أوزارها في سيراليون في كانون الثاني/ يناير 2002، كانت البلاد في حالة من الفوضى. فقد لقي نحو 50000 شخص مصرعهم، وأصبح أكثر من 2 مليون نسمة - ثلث سكان البلاد - لاجئين. وقد تم ارتكاب فظائع. ودُمّرت المباني والطرق. واختفت سجلات البلاد. ولم يكن هناك جهاز استخبارات أو نظام أمني. كان مستوى دمار البنية التحتية غير مسبوق؛ وكان من الضروري إعادة بناء كل شيء تقريباً من نقطة الصفر.

كما تركت الحرب، التي بدأت عام 1991، البلاد غارقة وسط المقاتلين السابقين، والتوترات السياسية التي لم تُحل، والبطالة العالية والأسلحة الصغيرة.

وبعد خمس سنوات من انتهاء الحرب، ولأول مرة منذ 20 عاماً، أجرت سيراليون انتخابات وطنية سلمية دون مساعدة لحفظ السلام. وعندما لم يحصل أي مرشح رئاسي على الأغلبية اللازمة للفوز، أجريت انتخابات إعادة الشهر التالي. وأعلنت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أن الانتخابات كانت "حرة، ونزيهة وذات مصداقية".

وأثبتت البلاد منذ ذلك الحين أن تلك الانتخابات لم تكن حالة شاذة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، أجريت ثالث انتخابات عامة في البلاد منذ نهاية الحرب الأهلية. ورغم وجود 10 أحزاب سياسية، أجرت سيراليون انتخابات سلمية، وناجحة على المستويات الرئاسية، والبرلمانية والمحلية.

عزا تقرير عام 2009 صدر بتكليف من التجمع العالمي لمنع النزاعات التابع للمملكة المتحدة، الفضل إلى الأمم المتحدة والمملكة المتحدة لتدخلهما في الحرب الأهلية واستعادة النظام، ولكنه مضى إلى القول إن الانتخابات الناجحة كانت من عمل الشعب السيراليوني.

وقال التقرير إن الانتخابات كانت دليلاً على الإصلاحات الناجحة لقطاع الأمن في البلاد.

قال التقرير، "إن مفتاح هذا التحول الأمني كان ولا يزال، القيادة التي وفرتها مجموعة من المسؤولين في حكومة سيراليون الذين حافظوا على جهود الإصلاح الأمني لفترة طويلة من الزمن، وفى ظروف صعبة في أغلبها". وقد أشيد بإصلاح القطاع الأمني في البلاد بوصفه نموذجاً تحتذى به دول أخرى.

وقال التقرير إن صناع السياسة في سيراليون "كانوا يتخذون قرارات صعبة في وقت قصير، في الميدان وداخل مؤسسات دولة مختلة وغير موجودة في بعض الأحيان".

خلص الباحثون إلى أن كلمة "إصلاح" لا تذهب إلى مدى كاف في شرح ما مرت به البلاد. وأشار باحث إلى العملية على أنها "تحول شامل للهياكل الأمنية" امتد على مدى عقد من الزمن. وجاء في تقرير المملكة المتحدة لعام 2009 أن التحول "وصل إلى عمق المؤسسات الأمنية الداخلية والخارجية، وأحدث تغييرات في الهياكل القيادية، وأتاح تدريباً من القاعدة إلى القمة، ووضع سياسات، وإجراءات وسلوكاً للعاملين".

وفى كانون الأول/ ديسمبر 2013، استضاف مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية ورشة عمل لقادة قطاع الأمن من 10 دول في إفريقيا الوسطى. وبدأ المتحدث إسماعيل تاراوالي من مكتب الأمن الوطني في سيراليون بالقول إن إصلاح قطاع الأمن في بلاده بدأ بالاعتراف بضرورة إشراك جميع المواطنين.

وقال "إن سيراليون لم تكن راضية عما رأت أنه تعريف للفساد الأمني، وهو مفهوم للأمن ركز بصورة تكاد تكون حصرية على بقاء النظام. وبالمثل كانت هناك إشكالية النهج التقليدي للأمن، ذلك الذي يتمحور حول الدولة. وبدلاً من ذلك تبنى السيراليون مفهوماً شاملاً للأمن، رؤية تضع المواطن في قلب عملية صنع الأمن الوطني".

تحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الدولة مكتباً مدنياً للأمن الوطني. وضع المكتب معايير لإعادة هيكلة الشرطة، والقوات المسلحة وشبكة الاستخبارات. وقال تاراوالي إن إعادة الهيكلة امتدت من مستوى القرية إلى المستوي الوطني.

وأضاف، "لكي أكون صريحاً، كانت هناك دفعة قوية جداً وشعبية من جانب أبناء سيراليون لاتباع النموذج الليبيري لحل الجيش بأسره وبنائه من جديد. وقد أقنع هذا، وفى حد ذاته، الجيش والشرطة بالحاجة إلى اعتماد الإصلاح، حتى لو كان لمجرد استعادة هيبتهما التي تضررت كثيراً في عيون مواطنيهم".

إن سيراليون ليست مكاناً يسهل فيه تعزيز السلام. فالبلاد تضم نحو 16 جماعة عرقية، لكل منها عاداتها ولغتها. والإنجليزية هي اللغة الرسمية للبلاد، ولكنها غير متداولة على نطاق واسع. كما أن للبلاد بعض المميزات الثقافية. فرغم أن معظم سكانها من المسلمين، هناك عدد كبير من المسيحيين، ولديها سمعة في أنحاء إفريقيا بلد التعايش السلمي بين المجموعتين.

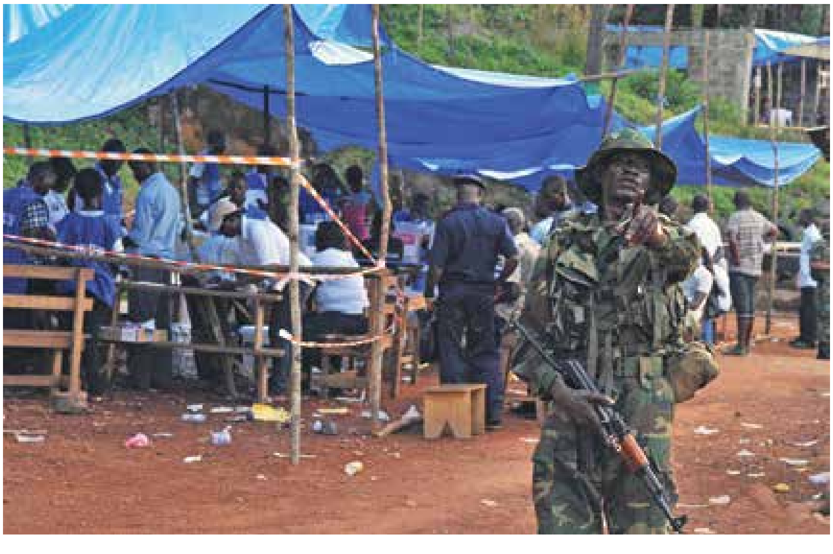

جندي يقوم بدورية فيما يتولى مسؤولو الانتخابات فرز الأصوات في مركز اقتراع أثناء الانتخابات الوطنية الرئاسية، والبرلمانية والمحلية في سيراليون عام 2012.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

"إن مفتاح هذا التحول الأمني كان ولا يزال، القيادة التي وفرتها مجموعة من المسؤولين في حكومة سيراليون الذين حافظوا على جهود الإصلاح الأمني لفترة طويلة من الزمن، وفي ظروف صعبة في أغلبها".

— التجمع العالمي لمنع النزاعات التابع للمملكة المتحدة

وقال تاراوالي إنه مع التنوع العرقي في سيراليون، كان من الضروري إشراك الجميع تقريباً في إصلاحات القطاع الأمني – وهي إصلاحات تم الخطيط لها بشكل جيد حتى العقد القادم.

وأضاف، "أننا جلبنا ممثلين من الشرطة، والجيش، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والحكام التقليديين، وهياكل أوسع من المجتمع المدني لينضموا سوياً في مجموعة عمل وطنية لتطوير رؤية أمنية استراتيجية لسيراليون أسفرت عن إطار عمل جديد لسياسة الدفاع والأمن الوطني. وتم ربط تقييمات الأمني الوطني التي تمخضت عن هذه العملية برؤية 2025، وهي وثيقة إرشادية تخلق رؤية لما يجب أن تكون عليه البلاد عام 2025".

دولة فاشلة

قال الدكتور السيراليوني أبو بكر باه، الأستاذ المشارك في جامعة شمال إلينوي بالولايات المتحدة، إنه عند نهاية الحرب الأهلية، كان وطنه "دولة فاشلة".

قال باه، "كنت أقول للناس كثيراً إن سيراليون وصلت إلى الحضيض. ومتى وصلت إلى الحضيض، لا يسعك سوى الصعود إلى أعلى".

قال باه إن الجيش "اختفى" عند نهاية الحرب. وأضاف أن ولادته من جديد بدأت بتسريح المقاتلين. "أولئك الذين تخلوا عن أسلحتهم ووافقوا على السلام - وقد قبلت مجموعة منهم فعلاً للمشاركة في القوة الجديدة".

بعد ذلك جاء تدريب الجيش الجديد. قال باه، "كان للتدريب عنصران، أحدهما فني، مهارات عسكرية، مثل إطلاق النار. وكان الآخر ما يُسمى بالاحتراف، الذي يغرس في النفوس رؤية لقوة منضبطة ومسيطر عليها – أي أنها تخضع للسيطرة الديمقراطية والمدنية. تم تدريبهم على الإدارة الأساسية للبيروقراطية – كيفية التعامل مع الترقيات، وكيفية التعامل مع الرواتب".

أنشأت البلاد لجنة مكافحة الفساد في سيراليون للتعامل مع ذات المشكلات التي أدت إلى الحرب الأهلية.

قال باه، "من الناحية العملية، ينحصر الفساد في الواقع في ثلاثة أنواع من الأنشطة. إحداها الرشوة – شخص ما يطلب أن تدفع له مبلغاً ليؤدي لك عملاً من المفروض أن يقدمه بالمجان. أريد أن أحصل على جواز سفري من مكتب الهجرة، وسيقول الضابط عليك أن تعطيني مبلغاً من المال قبل أن أسلمك الجواز في موعده.

وأضاف، "أن هناك نوعاً آخر من الفساد هو التمييز. شخصان يتقدمان لوظيفة. أحدهما أكثر تأهيلاً، ولكن الشخص الأقل تأهيلاً يحصل على الوظيفة لأنك تعرف عم ذلك الشخص أو لأنه ينتمي لخلفيتك العرقية القبلية".

"أما النوع الثالث فهو الاختلاس الفعلي. فمثلاً، هناك صندوق به 10000 دولار لبناء مدرسة، وينفقون 3000 دولار على المدرسة ثم يمارسون كافة أنواع الحيل المحاسبية لأخذ الـ 7000 دولار الأخرى". قال باه إن لجنة مكافحة الفساد تكرس معظم طاقتها لمحاربة الاختلاس.

وأضاف، "أن الاستراتيجية تقوم في الواقع على جر الناس إلى المحكمة، ولكنهم يتوصلون إلى تسوية بدلاً من عمليات التقاضي الفعلية. والاستراتيجية تقوم في الواقع على استعادة الأموال. فالتفكير هو أن التقاضي لا ينتهي دائماً بأن يعيد الناس الأموال".

قبل الحرب الأهلية لم يكن الجيش السيراليوني أكثر من مجرد محافظ على نظام فاسد. وهذا من بين الأسباب التي أدت إلى الحرب.

قال باه، "إن مهمة الجيش، بشكل أو بآخر، هي المحافظة على الدولة. والمشكلة هي، ما هي السمة الرئيسية للنظام؟ في فترة ما قبل الحرب، كان عليه أن يُبقي على نظام حزب واحد

فاسد. والآن يجب أن تكون وظيفته الفعلية المحافظة على نظام ديمقراطي. فإذا كان على الجيش أن يحمي مؤسسات الديمقراطية، ونظام الانتخابات، فهذا أمر جيد".

أكثر من الجيش

يشتمل إصلاح قطاع الأمن على ما هو أكثر من مجرد الجيش. ففي المراحل اللاحقة من الإصلاحات في سيراليون، بدأت البلاد في فحص وزارة الشؤون الداخلية وخدمات سجونها. فقد مر ما يكفي من الوقت لدرجة أن المراقبين يقومون الآن بتوثيق ما نجح وما فشل خلال عملية الإصلاح في البلاد. ويحتوي تقرير المملكة المتحدة لعام 2009 هذه النتائج:

- إن وضع الأشخاص المناسبين في أماكنهم واتخاذ إجراء "أكثر قيمة من تخطيط تفصيلي، ومكثف ومستهلك للوقت". إمنح الأشخاص المناسبين صلاحية اتخاذ القرارات، ثم دعهم يؤدون وظائفهم.
- الملكية الوطنية أمر بالغ الأهمية، حتى عند بداية العملية، عندما تكون الحكومة مهلهلة. والمساعدة الخارجية، مثل الأمم المتحدة، يجب أن تكون على شكل مستشارين، وليس منفذين.
- الإحلال والتبديل "مرتفع بصورة مزمنة" بين المستشارين الخارجيين. لذلك، فإن من الأهمية بمكان تشكيل فريق وطني جيد يمكن أن يصمد

جنود يؤمنون المنطقة حول مقر اللجنة الانتخابية الوطنية في فريتاون بسيراليون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

أسوشييتد برس

قوات من سيراليون تقوم بدورية بالقرب من مدينة كسمايو في جنوبي الصومال. أرسلت البلاد 850 جندياً للمساعدة في مجهود حفظ السلام في الصومال.

صورة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة/ جيكوب ويلمر

أمام موكب مستمر من المستشارين. وبناء مثل هذا الفريق الوطني والمحافظة عليه هو من بين أصعب أجزاء الإصلاح الأمني.

- يجب على الفريق الوطني والعاملين من الخارج أن يطوروا استراتيجية خروج جيدة للمستشارين. يجب أن تضم أي خطة إصلاح استراتيجية "للمرحلة المتأخرة".
- إذا كان الفريق الوطني صغيراً أكثر مما يجب، يمكن أن يساء استخدامه إذا ما أصبحت البلاد غير مستقرة. يجب أن يصل حجم الفريق الوطني إلى "الكتلة الحرجة" حتى يحافظ على نفسه في فترات المشاكل الحتمية.

يشير باه إلى أن سيراليون ترسل قوات حفظ سلام إلى دول أخرى كدليل على مدى الإصلاح الذي قطعه الجيش. فهناك للبلاد 850 جندياً، من بينهم نحو 65 امرأة، منتشرون في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

اعتباراً من عام 2014، حققت سيراليون نتائج مذهلة في إصلاح الأمن. ولكن البلاد لا تزال تواجه مشاكل رئيسية. ففيما انسحبت الأمم المتحدة من البلاد في آذار/ مارس 2014، بعد 15 عاماً من عمليات السلام، حذر المسؤولون من أنه لا يزال يتعين على سيراليون أن تتعامل مع الفقر، والبطالة، والفساد المزمن وتتمسك بسيادة القانون. ولكن الأمل لا يزال قائماً.

وفي خطاب له في نيسان/ إبريل 2014، قال رئيس سيراليون إرنست باي كوروما إن إصلاحات بلاده كانت مثالاً يُحتذى في سائر العالم. "فاليوم لسنا فقط بين الدول الأكثر سلاماً في العالم، ولكننا نصدّر السلام والأمن أيضاً إلى دول أخرى من خلال مشاركتنا في عمليات حفظ السلام في الصومال، ودارفور وأجزاء أخرى من العالم". ❑

بناء شراكات قوية لتشكيل وحفظ الأمن والاستقرار في إفريقيا

في سبيل تعزيز التعاون والتفاهم المشترك حول القضايا الأمنية التي تواجه القارة، سوف يستضيف قائد الجيش الأمريكي لقارة إفريقيا حلقة نقاش تجمع بين كبار القادة العسكريين من أنحاء القارة.

قمة القوات البرية الإفريقية

9–12 شباط/ فبراير 2015

داكار، السنغال

لمشاهدة تسجيلات فيديو حية وتحديثات عن قمة القوات البرية الإفريقية،
رجاء زيارة الموقع: www.usaraf.army.mil

ولتصفح نصوصاً من الفعالية أو للمشاركة في المائدة المستديرة للمدونين
في قمة القوات البرية الإفريقية، رجاء زيارة الموقع: armylive.dodlive.mil

جنود
لا أرقام

إدماج المرأة في الجيوش الإفريقية يجب أن يتجاوز الحصص والأدوار التقليدية

أسرة أيه دي إف
الصور من رويترز

في وقت من الأوقات، كان بعض من أشرس الجنود والأكثر قدرة في إفريقيا من النساء: محاربات الأمازون في مملكة داهومي. كما خدمت القوة القتالية المؤلفة من النساء فقط، التي تم تجنيدها من الأسيرات والسكان الأصليين، كحارسات خصوصيات للملك.

تشكلت القوة في القرن السابع عشر، منبثقة عن وحدة تم تشكيلها لصيد الفيلة. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، ارتفع عدد المقاتلات إلى ما بين 1000 و6000 امرأة، ليشكل نحو ثلث جيش داهومي. كانت المملكة، التي أصبحت الآن جنوب بنين، تقدمية نسبياً بالنسبة لزمانها؛ فكان للنساء حقوق لا توفرها الكثير من المجتمعات الأخرى.

قاتلت نساء الأمازون ببسالة حتى وخلال الحروب الفرنسية الداهومية في عام 1890 و 1892. وبحلول الغزو الفرنسي في عام 1892، كان قد تم القضاء على معظم الأمازونيات. ويتم إحياء ذكرى محاربات داهومي بكل فخر في دولة بنين الحديثة. وفي عام 2010، كانت بنين واحدة من 13 مستعمرة فرنسية سابقة ترسل وحدة عسكرية إلى باريس للمشاركة في موكب بمناسبة يوم الباستيل. وقد اختارت إرسال فيلق من جنديات النخبة تُعرف باسم أمازونيات بنين.

يسار: جندية صومالية، دربها فريق بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، تشارك في احتفال تخرج في أوغندا في 1 شباط/ فبراير 2013. كثيراً ما تواجه النساء الصوماليات اللاتي ينضممن إلى الجيش مقاومة من المجتمع وعائلاتهن.

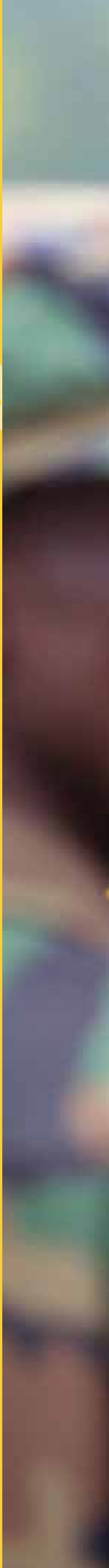

محاربات الأمازون في مملكة داهومي

أكثر من مجرد أرقام

لا تزال المرأة في القرن الحادي والعشرين تخدم بتميز في قوات الأمن الإفريقية. ويتفق الخبراء على أن وجود النساء في الجيش الإفريقي، والشرطة وقوات الأمن هو شيء إيجابي، لأنهن يمثلن أكثر من نصف سكان البلاد. ولهذه الغاية، عززت عدة دول، لا سيما في الجنوب الإفريقي، إدماج المرأة في قوات الأمن.

وفقاً لمقياس بروتوكول نوع الجنس لعام 2014 التابع لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، تشكل النساء 28 بالمائة من قوات الدفاع في جنوب إفريقيا، و 38 بالمائة من قوة شرطة سيشيل و 52 بالمائة من خدمات السجون في سيشيل. ولدى زيمبابوي أعلى نسبة من النساء تخدم في قوات حفظ السلام، وهي 35 بالمائة. وفي عام 2013، قادت ناميبيا تلك الفئة بـ 46 بالمائة. وهدف كل من هذه الفئات هو تحقيق نسبة 50 بالمائة بحلول عام 2015.

بدأت الصومال، وهي أمة خارجة من أكثر من 20 عاماً من انعدام القانون والهجمات الإرهابية، إشراك النساء في جيشها الوطني الناشئ. واعتباراً من منتصف 2014، كان 1500 من بين 20000 جندي في البلاد، من النساء. ونعيمو عبدي البالغة من العمر 25 عاماً واحدة منهن. قالت لوكالة أسوشييتد برس، "كان أمراً صعباً، ولكن علي أن أفعل هذا لخدمة وطني دون تحفظ. إن نوع الجنس لا يشكل حاجزاً. إن المرأة، إذا التزمت، تستطيع أن تعمل أفضل بكثير من الرجل".

ومع ذلك، فإن اختيارها ترك الحياة المنزلية في عام 2012 لتنضم إلى الجيش قوبل بالتشكك، وأحياناً، بالعداء. فزوجها وعائلتها عارضا القرار. وذات مرة، وهي تقوم بتفتيش رجل كان على وشك دخول مركز للشرطة، انتفض الرجل قائلاً: "امرأة وجندية؟".

تشتكي أخريات من التمييز، قائلات إنهن محصورات في وظائف وضيعة. وكثير منهن يوفرن الأمن في مراكز الشرطة. وقالت الجندية شكري حسن لوكالة أسوشييتد برس، "إن المشكلة الوحيدة أن النساء يوضعن في المرتبة الأدنى ولا يحصلن على ترقيات للأدوار الأعلى".

وقالت الجندية حليمو معالين، "إن وجود ضباط كبار من النساء سوف يلهم مزيداً من النساء للانضمام إلى الجيش".

تحويل الهياكل القيادية

تُعتبر القيادة النسائية من بين أكبر التحديات بالنسبة لإدماج المرأة في قوات الجيش والشرطة. وفي مؤتمر إقليمي حول المساواة بين الجنسين عُقد في ويندهوك بناميبيا في حزيران/

فوج نسائي في جيش بنين يُعرف بأمازونيات بنين يقوم بمسيرة في الشانزليزيه أثناء موكب العرض السنوي بمناسبة يوم الباستيل في باريس في 14 تموز/ يوليو 2010.

يونيو 2014، كان الموضوع الرئيسي هو أن مجرد الأرقام ليس كافياً. وبدلاً من ذلك، يجب على الدول أن تركز على إشراك المرأة في قضايا الجنسين على مستوى صنع القرار.

وتبدي الدول الإفريقية اهتماماً بهذا الموضوع. فقد حضر ممثلون من بوتسوانا، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، والسنغال، وسيراليون وزامبيا المؤتمر وتبادلوا الاستراتيجيات وأفضل الممارسات.

وبعض النساء يخدمن بالفعل في مستويات عليا من الهياكل القيادية العسكرية في أنحاء القارة. ومرة أخرى، تبرز جنوب إفريقيا في هذا المضمار. فاللواء نونتسيكيليلو ميميلا-موتومي من قوة الدفاع في جنوب إفريقيا هي نائب رئيس الموارد البشرية وأعلى امرأة رتبة في القوة. كتبت عن الحاجة إلى مناصب للمرأة في عملية صنع القرار في عدد أيلول/سبتمبر 2013 من مجلة ساوث أفريكان سولدجر.

كتبت تقول، "نحن بحاجة إلى مزيد من النساء في مستوى القيادة للخدمة ليس فقط كقدوة، وإنما لدفع أجندة التحول نحو عدم التمييز على أساس الجنس. وهناك، إلى حد كبير، فجوة واسعة الانتشار في التمثيل الحقيقي والرمزي للمرأة في الهياكل القيادية للجيش".

تتفق مع هذا الرأي شيريل هندريكس، أستاذة العلوم السياسية في جامعة جوهانسبرغ. ولكن ارتقاء المرأة إلى المستويات اللازمة التي يكون لها تأثير جوهري، سوف يستغرق بعض الوقت. وقالت إن النساء اللاتي يدخلن قوات الأمن يجب أن تُقدم لهن أسباب للبقاء على شكل تدريب وفرص التقدم. ومع هذا التقدم تأتي إمكانية وجود النساء في مواقع صنع القرار التي يمكن أن تحقق الإصلاح لقطاع الأمن.

قالت هندريكس لمجلة أيه دي إف، "لقد ركزنا كثيراً على مجرد إدخال المرأة هناك، لذلك فما تراه هو أن النساء يدخلن الجيش، ولكنهن لا يبقين أيضاً هناك فترة طويلة. وبعد ثلاث، أو أربع سنوات، يخرجن إلى مكان آخر. لذلك فإن المهم هو الاحتفاظ بهن، وليس تجنيدهن فقط – الاحتفاظ قضية كبرى في القطاع الأمني".

يجب على قوات الأمن أن تحقق توازناً بين التدريب السليم والالتزام بتقدم المرأة. قالت هندريكس، "لا يسعك أن تضع أشخاصاً في مناصب يعجزون عن الوفاء بها. فهذا بمثابة إيذاء للنفس. لذلك عليك أن توفر للناس التدريب اللازم للقيام بذلك. ولكن يمكن أن تسرّع وتيرة التدريب أيضاً. لذلك

جنديات تابعات للحكومة الصومالية، ترتدين أزياء قوة الدفاع الشعبي لأوغندا ودربهن فريق بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، يستعرضن أهدافاً قصفوهن أثناء الاحتفال بتخرجهن في أوغندا في 10 أيار/ مايو 2012.

"نحن بحاجة إلى مزيد من النساء في مستوى القيادة للخدمة ليس فقط كقدوة، وإنما لدفع أجندة التحول نحو عدم التمييز على أساس الجنس".

— اللواء **نونتسيكيليلو ميميلا**- موتومي من قوة الدفاع في جنوب إفريقيا

وبدلاً من أن يستغرقك الأمر 20 عاماً، يمكن أن يستغرق 10 سنوات إذا بذلت جهداً منسقاً لعمل هذا. لذلك عليك أن تبحث عن نساء قادرات، وتتعرّف عليهن وتتأكد من سرعة تدريبهن".

تجنب مصيدة الجنسين

تقول هندريكس إنها تبدأ دائماً بافتراض أن النساء مواطنات يتمتعن بحقوق متساوية في المجتمع ويستحقن فرصة للسعي إلى أي خدمة أو وظيفة تجذب اهتمامهن، طالما أنهن مؤهلات لها. وسوف ينظر قطاع الأمن الأكثر تمثيلاً في احتياجات أي أحد في المجتمع. وتم طرح حجج مماثلة وتم اتخاذ إجراء بشأنها في أنحاء القارة فيما يتعلق بإدماج الجماعات الإثنية والعرقية في قوات الأمن. لذلك فإن نفس الحجج يجب أن تنطبق على النساء. وقالت هندريكس إن إدماج المرأة، مثلها مثل الجماعات الإثنية، يحقق المبادئ الأساسية لإصلاح القطاع الأمني - ليصبح "قطاعاً أمنياً مشروعاً ومستجيباً وقابلاً للمساءلة".

وقالت إنه يتعين على الجيش أن يتوخى الحذر في افتراض أن النساء يجلبن صفات فريدة مبنية على نوع الجنس إلى الخدمة العسكرية والشرطية. فمثلاً، يفترض البعض أن النساء أفضل قدرة على التواصل، وأكثر تعاطفاً وأكثر احتمالاً للسعي إلى السلام. ويُفترض أحياناً أنهن أفضل في التفاعل مع المدنيين من النساء والأطفال أو أكثر احتمالاً في الترويج ضد العنف القائم على نوع الجنس. وأحياناً تكون هذه الافتراضات صحيحة، ولكن هناك أيضاً رجال يتفوقون في مثل هذه الأمور. قالت هندريكس، "لذلك لا يمكننا أن نطرح حجة متجانسة من هذا القبيل. ما نحتاج إليه هو أن نكتشف ما هي المهارات اللازمة لقطاع أمني لمجتمع معين أو بعثة سلام معينة، إلخ، وعندئذ ننظر في كيفية تدريب الجميع على النهوض بتلك المهارات".

تصف هندريكس هذا بأنها "مصيدة الجنسين". إذا افترض المسؤولون أن المرأة لها قيمة فقط لأنها تجلب مجموعة معينة من المهارات، عندئذ سوف تحمل النساء عبء تحويل العلاقات بين الجنسين في القطاع الأمني. وأضافت، "هذا هو السبب في أنني أميل إلى التأكيد على الحجة المبنية على الحقوق. فبالنسبة إلى أي قطاع آخر، لسنا مضطرين إلى الذهاب والبحث عن صفات فريدة للمرأة لتكون في قطاع الأعمال أو في الحكومة، إلخ. فهي صفات تؤخذ في الاعتبار لأنها موجودة هناك أيضاً. ولكن عندما يتعلق الأمر بطريقة أو بأخرى بقطاع الأمن، نحن في حاجة للعثور على هذه الأسس المنطقية للمرأة لتكون في هذا القطاع بعينه".

قال أبو بكر ندياي، رئيس شبكة قطاعات الأمن الإفريقية، إن القضية تتعلق بالتوازن. ينبغي إدراج المرأة، والترحيب بها في مواقع السلطة. وأضاف ندياي أنه كان عليه أن يرد مرات كثيرة على تساؤلات مسؤولين أفارقة عن السبب في أهمية أن تكون المرأة في قطاع الأمن، أثناء عمله في برامج إصلاح عبر القارة.

وقال، "أقول، حسناً، لا تنسوا أنه منذ وقت ليس بالطويل أثناء الفترة الاستعمارية، كان الأوروبيون يعتقدون أن الرجال الأفارقة غير قادرين على أن يكونوا جزءاً من الجيش ولا يمكن أن يكونوا في مواقع قتالية، ولا يمكن أن يتولوا القيادة. لذلك كيف تشعرون إذا استمر هذا الحال إلى يومنا هذا ونحن نتحدث؟ وأعتقد أن هذا يعيد الجدل إلى نقطة البداية بأنه لا يمكن الدفاع عن استمرار الأجهزة الأمنية التي تستبعد أكثر من نصف السكان، مرة أخرى، وتحرم نفسها حرفياً من مثل هذه المواهب والطاقات الهائلة". ❐

بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال تستخدم

4500 كرة قدم لتعزيز السلام

بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال

سلمت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال 4500 كرة قدم متينة إلى حكومة الصومال لتعزيز السلام والمساعدة في تعليم المهارات الحياتية للأطفال ومجموعات الشباب في جميع أنحاء البلاد.

تبرع مشروع فوتبول لعالم واحد بكرات القدم لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال عن طريق مكتب الدعم التابع للأمم المتحدة.

وفي آب/ أغسطس 2014، قالت ليديا وانيوتو موتينديي، القائمة بأعمال رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، إن الرياضة هي واحدة من الركائز الأساسية للتحول المجتمعي والتنمية. وأضافت أن الصومال واتحاد كرة القدم الصومالي سوف يوزعان الكرات على المدارس، ومجموعات الشباب والفئات المحرومة عبر البلاد لتعزيز السلام، والتعليم، وحقوق الإنسان، والمساواة والاندماج الاجتماعي، وتحسين الصحة.

وقالت، "إن مباريات كرة القدم، على المستويات المحلية، والوطنية والعالمية تميزت بطبيعة مثالية منذ فترة طويلة كوسيلة للالتئام الجراح، ورأب الصدع، والسمو فوق الاختلافات بين الثقافات، والأديان والأمم". وقالت إن كرة القدم "كثيراً ما يُنظر إليها على أنها تتجاوز حدود التحزبات السياسية والتحيزات لدرجة أن الدول المتورطة في حروب تلقي أسلحتها وتتجمع معاً للهتاف تشجيعاً لفرقها. ويمكن أن يكون هذا صحيحاً في الصومال".

وقالت ساندرا كريس، مديرة مشروع فوتبول لعالم واحد في إفريقيا، إن المنظمة توزع كرات قدم غير قابلة للتلف تقريباً على المجتمعات المحرومة، حيث يمكن استخدام كرة القدم لتعليم المهارات الحياتية وتعزيز التغيير الاجتماعي. فكرات المنظمة لا تحتاج مطلقاً إلى مضخات ولا يفرغ الهواء منها أبداً، حتى لو ثقبت مراراً وتكراراً. وهي تسمح باللعب في أي مكان تقريباً، من الشواطئ إلى التضاريس الوعرة.

صبية صوماليون يلعبون كرة القدم على شاطئ في مقديشيو.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

نجوم الموسيقى الأفارقة يكرمون مانديلا

وكالة الأنباء الفرنسية

قام نجما الموسيقى الكبيران جوني كليغ و يوسو ندور في 15 حزيران/ يونيو 2014، بتكريم أيقونة جنوب إفريقيا الراحل نيلسون مانديلا في الدورة العشرين للمهرجان العالمي للموسيقى الروحية في المغرب.

بدأ المهرجان في فاس، العاصمة الروحية للمغرب، بقراءة قصيدة إنفكتوس للشاعر الإنجليزي وليام إرنست هنلي، التي كثيراً ما كان يتلوها مانديلا وهو سجين من قبل حكومة الفصل العنصري. وبعدها اندفع آلاف الأشخاص إلى الرقص فيما صعد على المسرح الجنوب إفريقي كليغ، وهو موسيقي مشهور دولياً بأنه "الزولو الأبيض" لمزجه الأغاني والإيقاعات الإنجليزية بأغاني وإيقاعات الزولو.

"أشكركم لتكريم رجل عظيم لعب دوراً هاماً في حياتي وفي العالم". قالها كليغ، 61 عاماً، باللغة الفرنسية، بعد أن أنشد أغنيته التي اشتهرت في ثمانينات القرن العشرين، قصيدة إلى مانديلا أسيمبونانغا، ومعناها "الذي لم نره".

مزج صوته بصوت الموسيقي السنغالي العظيم الآخر ندور، في وصلة غنائية مختلطة من بينها أغنية نيلسون مانديلا، التي كتبها ندور عام 1985 بعد أن أمضى ساعات في داكار "وأنا أشاهد أخبار الفصل العنصري مع أمي".

أقيم المهرجان في نفس اليوم الذي أن أنهت فيه عائلة مانديلا حدادها التقليدي- بعد ستة أشهر من وفاته في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2013، عن 95 عاماً، بعد مرض طويل.

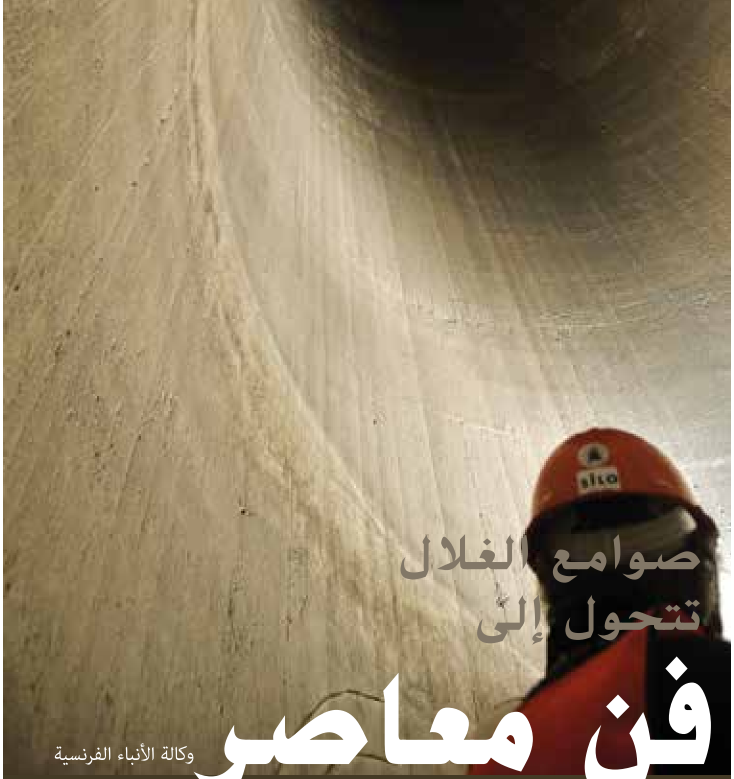

صوامع الغلال تتحول إلى فن معاصر

وكالة الأنباء الفرنسية

على الواجهة البحرية لمدينة كيبتاون في الطرف الجنوبي لإفريقيا، يجري نحت أكبر متحف للفن المعاصر في العالم من مختلف انحاء القارة، من كتل أنبوبية خرسانية ترتفع تسعة طوابق.

ويعود الدافع وراء المشروع الذي يتكلف 50 مليو دولار لتحويل 42 من صوامع الغلال القائمة غير المستغلة منذ الحقبة الاستعمارية، إلى تكريم عصري فائق للإبداع الإفريقي، إلى فريق دولي من خبراء ومهندسي الفنون.

يُعتبر المشروع بالنسبة لمارك كوتزي، المدير التنفيذي لمتحف زايتس للفن المعاصر في إفريقيا، تحقيقاً لتعهد قطعه على نفسه قبل ربع قرن.

قال المدير السابق لمجموعة أسرة روبل في ميامي بالولايات المتحدة، المولود في جنوب إفريقيا، "كان حلم حياتي أن أبني متحفاً معاصراً في إفريقيا. وحينما غادرت كيبتاون قبل 25 عاماً، تعهدت بألا أعود إلا بعد أن أكتسب المهارات وأقيم العلاقات لتحقيق هذا الهدف".

وبالنسبة للمعماري البريطاني توماس هيذرويك، الذي من بين المشاريع المشهودة له المرجل الأوليمبي لدورة الألعاب في لندن عام 2012، كان ذلك تحدياً مثيراً.

قال هيذرويك، "كيف تحوّل 42 أنبوباً خرسانياً عمودياً إلى تجربة ثقافية معاصرة؟ كان علينا إما أن نعيد بناء هيكل مصنوع من الأنابيب الخرسانية أو نستمتع بشكله الأنبوبي".

يقول المصممون إنه سيتم تجويف قسم بيضاوي من مركز المبنى المؤلف من تسعة طوابق لخلق ردهة كبرى يغرمها الضوء من سقف زجاجي أعلاها. وسيتم نحت بعض غرف الصوامع لتنفتح على المستوى الأرضي لاستيعاب صالات العرض؛ بينما تضم الأخرى المصاعد.

تستعصي هذه الرؤية على الفهم عند زيارة موقع البناء على واجهة فكتوريا وألبرت البحرية حيث يعمل العمال في المراحل الأولى من المشروع المقرر استكماله في أواخر عام 2016.

قال كوتزي، "إن هناك اهتماماً متزايداً بالفنون البصرية في إفريقيا ومنها. فالسوق مزدهرة، ويتم إشراك فنانين من إفريقيا في جميع البيناليات، والمعارض الرئيسة ومن بين هواة جمع التحف فنانون من إفريقيا في تخصصاتهم".

وبصرف النظر عن وجود مجموعة تحف دائمة، فإن الـ 80 معرضاً للمتحف سوف تضم معارض مؤقتة ومتجولة. وسوف يركز المتحف على القرن الحادي والعشرين، مع تركيز سياسة الجمع على العمل من عام 2000 فصاعداً.

عامل بناء يتطلع إلى صومعة غلال في موقع بناء متحف زايتس الجديد للفن المعاصر في إفريقيا في كيبتاون بجنوب إفريقيا.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

صناعة السينما

الرواندية

آخذة في التقدم

ذا إيست أفريكان

بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 التي أودت بحياة مئات الآلاف من الأشخاص، بدأ بعض الروانديين في سرد رواياتهم من خلال الأفلام.

كان أول رجل يفعل ذلك هو إيريك كابيرا الذي تعاون مع المخرج البريطاني نيك هيوز عام 2001 في انتاج فيلم 100 يوم. وفيلمه لم يُفتتح بنجاح في كمبالا بأوغندا، وحسب، بل فاز بجائزة أفضل تصوير سينمائي في الهند. ألقى الفيلم، الذي كان عنوانه جديراً بمضمونه، الضوء على ما حدث أثناء الإبادة الجماعية التي زهقت أرواح 1 مليون رواندي على مدى 100 يوم، مما ألهم صناع سينما محليين ودوليين على إنتاج أفلام أخرى عن الإبادة الجماعية.

كان أبرز تلك الأفلام ملحمة أحيانًا في إبريل، والفيلم الوثائقي القوي مصافحة الشيطان و فندق رواندا، الذي استند إلى ما حدث داخل فندق دى ميل كولين أثناء عمليات الإبادة.

أصبحت عشرات الأفلام حول أحلك 100 يوم في رواندا والإبادة الجماعية العنصر الحاسم في صناعة السينما الجديدة بالبلاد. ولكن فيما نمت هذه الصناعة، أدرك السينمائيون الروانديون الحاجة إلى إنتاج أفلام تصور رواندا كما هي اليوم.

بالنسبة لكابيرا، أصبح نجاح 100 يوم إلهاماً لمشروع آخر- إقامة مركز السينما

شركة باث للإنتاج

عُرض فيلم إفريقيا الموحدة في مهرجان الأفلام برواندا عام 2014. وهو يروي قصة ثلاثة أطفال روانديين يحاولون الوصول إلى الحفل الافتتاحي لكأس العالم عام 2010.

الرواندية لتدريب الجيل القادم من صناع السينما. قام المركز، الذي افتتح عام 2003، بتدريب كتاب السيناريو، والمنتجين، والمخرجين وخبراء المونتاج، ولكن لم تتأسس بعد ثقافة أفلام يمكن الحديث عنها في رواندا.

وفي عام 2005، بدأ كابيرا أول مهرجان سينمائي في رواندا، أُطلق عليه اسم هيليوود.

قال "إن هيليوود تعني السينما في تلال رواندا". وكان الهدف الرئيسي من هيليوود، المعروف أيضاً بمهرجان الأفلام في رواندا، أن يكون بمثابة إطار للأفلام المنتجة محلياً ومساعدة السينمائيين المحليين على التفاعل مع صناع السينما الدوليين. وخلال المهرجانات السنوية – أقيم المهرجان العاشر في تموز/ يوليو 2014 – وتم عرض أفلام محلية ودولية على شاشات كبيرة في أنحاء البلاد.

امرأة تستخدم هاتفها النقال في كيغالي برواندا، في آذار/ مارس 2014.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

فيسبوك تدشن تطبيق إنترنت في زامبيا

وكالة الأنباء الفرنسية

كشفت وسيلة التواصل الاجتماعي العملاقة فيسبوك عن تطبيق يسمح للناس الذين لديهم هواتف نقالة وليس لديهم إنترنت بالحصول على خدمات الصحة، والتعليم والاتصالات الأساسية عبر الإنترنت.

وقالت الشركة إنه تم إطلاق التطبيق .Internet org appلأول مرة في زامبيا وسوف يُنقل إلى دول أخرى حيث لا توجد إنترنت أو ليست في متناول الجميع.

قال غاي روزين، من فيسبوك، في مدونة له، "إن 85 بالمائة من سكان العالم يعيشون في مناطق تحظى بتغطية خلوية، ومع ذلك فإن نحو 30 بالمائة فقط من إجمالي السكان يمكنهم الوصول إلى الإنترنت. فالقدرة المالية والوعي يشكلان حواجز كبيرة أمام توفير الإنترنت للكثيرين، واليوم فإننا نطرح تطبيقInternet.org app لنجعل الإنترنت متاحة لعدد أكبر من الناس عن طريق توفير مجموعة من الخدمات المجانية".

يسمح التطبيق لأصحاب الهواتف النقالة التي تعمل بنظام أندرويد بالحصول على خدمات مجانية من بينها ويكيبيديا، ومحرك البحث غوغل، وفيسبوك، و AccuWeather، ومواقع تعرض معلومات عن الصحة والعافية.

ساعد هذا الجهد بالفعل 3 ملايين شخص من اللذين لم تكن لديهم إنترنت من قبل. 15 بالمائة فقط من المواطنين في زامبيا لديهم إنترنت، ولكن البرنامج سوف يساعدهم على العثور على وظائف، والحصول على معلومات حول الصحة الإنجابية وغيرها من المسائل الصحية، والتواصل مع أحبائهم.

كما سيتاح للمستخدمين في زامبيا الحصول على خدمات من بينها الوظائف المتاحة في زامبيا Go Zambia Jobs، والاتحاد المتنقل للأمومة، وتطبيق حقوق المرأة و Zambia uReport. وسوف تتوفر بالشراكة مع شركة إيرتل للهواتف النقالة.

وفي عام 2013، أعلن مارك زوكربرغ الرئيس التنفيذي لفيسبوك، عن إنشاء Internet.orgللمساعدة في تحسين الوصول إلى الإنترنت حول العالم، مع شركاء من بينهم إريكسون، وميديا تك، ونوكيا، وأوبرا، و كوالكوم وسامسونغ. ولدى شركة غوغل مبادرتها الخاصة التي تستهدف تعزيز الوصول إلى الإنترنت وتختبر استخدام بالونات في المناطق الخالية من الشبكات اللاسلكية.

مسؤولون من مشروع بحيرة توركانا لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح يفحصون صاريا يقيس اتجاه وسرعة الرياح في موقع دراسة في لويانغالاني، بالقرب من بحيرة توركانا في شمالي كينيا، عام 2012.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

دول تسهم بقرض، وخبرة

لمصنع الرياح في كينيا

ذا إيست أفريكان

وافقت شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار، على قرض يبلغ 250 مليون دولار لمحطة توليد كهرباء طاقتها 300 ميغاوات في شمالي كينيا.

تم في آذار/ مارس 2014، توقيع اتفاقيات التمويل لمشروع بحيرة توركانا لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح الذي يتكلف 870 مليون دولار. فقد اعتمد مجلس إدارة شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار، وهي إحدى وكالات الحكومة الأمريكية، قرضاً بلغ 250 مليون دولار لتنمية، وبناء، وتفويض وتشغيل مزرعة الرياح في أيار/ مايو 2014.

وتوفر شركة دي إن في جي إل ومقرها النرويج الخبرة الفنية لشركة نقل الكهرباء الكينية لمد 426 كيلومتراً من الكابلات العلوية لنقل 300 ميغاوات من محطة مشروع بحيرة توركانا لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح. ويُتوقع أن يتكلف خط النقل 191,5 مليون دولار.

قال مدير المشروع كارلو فان فاجيننجين، "إن بناء مزرعة الرياح يمكن أن يبدأ بعد أن تبدأ شركة نقل الكهرباء الكينية في مد خط نقل الكهرباء".

وقال إن أول 50 ميغاوات من مشروع بحيرة توركانا لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح ستكون جاهزة للاستخدام بعد 27 شهراً من بدء البناء، وستكون مزرعة الرياح عاملة بكل طاقتها بعد 32 شهراً.

وقال ديفيد ووكر، المدير التنفيذي لشركة دي إن في جي إل، إن الكهرباء المولّدة من المحطة سوف تغذي الشبكة الوطنية في سوسوا. وأضاف، "أن خط نقل 400 كيلوفولت سيكون جزءاً هاماً من البنية التحتية لتوليد الكهرباء في البلاد، فيما تسمح لـ 300 ميغاوات من مشروع بحيرة توركانا لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح ومحطات الطاقة الحرارية المقررة في المستقبل بتوصيل الطاقة المتجددة بتكلفة منخفضة".

وقعت المحطة اتفاقية شراء الطاقة لمدة 20 عاماً مع شركة توزيع الكهرباء كينيا باور.

قمة تحشد تعهدات استثمارية بأكثر من 17 مليار دولار

رويترز

تعهدت الولايات المتحدة وشركات إفريقية والبنك الدولي في 5 آب/ أغسطس 2014، باستثمار أكثر من 17 مليار دولار في مشروعات البناء، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات في إفريقيا.

وفي اليوم السابق، أعلنت شركة جنرال إلكتريك عن استثمارات جديدة في إفريقيا تبلغ 2 مليار دولار حتى عام 2018 فيما أطلقت واشنطن القمة الأمريكية - الإفريقية، بهدف تعزيز العلاقات التجارية.

وصرحت جنرال إلكتريك لوكالة الأنباء الفرنسية بأن الاستثمارات الجديدة ستشمل برامج للتدريب الصحي في عدة دول، من بينا غانا، وكينيا ونيجيريا؛ وإقامة منشأة جديدة في نيجيريا لتصنيع وتجميع الآلات، لا سيما لقطاع النفط؛ وأنظمة دعم العملاء في جنوب إفريقيا؛ وعمليات أخرى.

وكان منتدى الأعمال الأمريكي الإفريقي، وهو جزء من قمة واشنطن التي استمرت

صور غيتي

رئيس غانا جون دراماني ماهاما، يسار، و جاي أيرلاند، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك في إفريقيا، يناقشان التوسع في مصادر الطاقة عبر إفريقيا.

ثلاثة أيام، قد سمح لعشرات من رؤساء الدول الإفريقية بالاجتماع مع مديرين تنفيذيين من الولايات المتحدة وإفريقيا وركز على مشاريع لتحسين البنية التحتية، والتمويل، وسلاسل التوريد وأمن الطاقة. وخلال هذا الحدث اجتمع الرئيس الأمريكي باراك أوباما بكبار رؤساء الشركات وقادة الحكومة.

وقّع رئيس مجموعة دانغوت إليكو دانغوت اتفاقاً لاستثمار 5 مليارات دولار في مشاريع طاقة في الدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية بالشراكة مع مجموعة بلاكستون، قائلاً إنه لا شيء يعمل بدون طاقة.

تقوم الشركة النيجيرية بتصنيع الأسمنت، وإدارة مطاحن الدقيق وتكرير السكر، من بين أشياء أخرى. كما دعا دانغوت إلى أن يظل بنك التصدير والاستيراد الأمريكي مفتوحاً، مشيداً بدعمه للشركات الإفريقية التي تشتري السلع الأمريكية.

تشير تقديرات البنك الدولي، الذي التزم بتوفير 5 مليارات دولار لدعم توليد الكهرباء، إلى أن واحداً من بين كل ثلاثة أفارقة، أو 600 مليون شخص، يفتقرون إلى الكهرباء، رغم النمو الاقتصادي السريع الذي يُتوقع أن يتجاوز 5 بالمائة في عامي 2015 و 2016.

ويُتوقع أن يكون لدى إفريقيا قوة عاملة أكبر من الصين والهند بحلول عام 2040 وتتباهى بأسرع نمو للطبقة الوسطى في العالم، مما يدعم الطلب على السلع الاستهلاكية.

قالت شركة كوكاكولا إنها ستستثمر 5 مليارات دولار مع شركاء التعبئة الزجاجية الأفارقة في إقامة خطوط إنتاج جديدة على مدى ست سنوات، وقال الرئيس التنفيذي لشركة آي بي إم جيني روميتي إن عملاق تكنولوجيا المعلومات سوف يضخ أكثر من 2 مليار دولار في المنطقة على مدى سبع سنوات.

وقال دوغ ماكميلون المدير التنفيذي لشركة متاجر وولمارت إن شركة التجزئة لديها ثقة في أن الحكومات الإقليمية سوف تعمل على تأمين بيئة عمل آمنة وتلتزم بسيادة القانون.

وقال إن استثمار الشركة بـ 2,6 مليار دولار في المنطقة عام 2011، عندما اشترت حصة الأغلبية في شركة ماسامارت القابضة المحدودة، "كان مجرد البداية".

البحرية الموريتانية تكشف عن خطة لمدة خمس سنوات

سفينة الدورية ليمان الحضرمي التابعة للبحرية الموريتانية.

MILITARYPHOTOS.NET

DEFENCEWEB

كشفت البحرية الموريتانية عن خطة خمسية للتنمية تشمل حيازة سفينتي دورية 60 متراً وعدداً غير معلوم من السفن متوسطة الحجم لتأمين ساحل البلاد الذي يمتد 754 كيلومتراً على المحيط الأطلسي.

كما تريد الحكومة إنشاء ثلاث سرايا جديدة لمشاة البحرية فيما تشدد البلاد قبضتها على حدودها البحرية وتقوم بدوريات فعّالة داخل منطقة اقتصادية حصرية تبلغ مساحتها 235000 كيلومتر مربع، طبقاً لمجلة جين العسكرية.

وقال الأدميرال إسيلكو ولد شيخ الولي قائد البحرية الموريتانية لدى الكشف عن الخطة في احتفال بقاعدة نواذيبو البحرية، إن السفينتين قيد الإنشاء فعلاً. ولم يكشف عن الشركة أو الدولة التي تم التعاقد معها لبنائهما.

تريد البحرية تعزيز أسطول دورياتها من 10 سفن دورية وساحلية، تضم السفينة الرئيسية ليمان الحضرمي P-601، وهي سفينة دورية من طراز هوانغ تبرعت بها الحكومة الصينية عام 2008. بينما تبرعت الحكومة الإسبانية بطائرتي دورية عسكرية بحرية من طراز إيرباص – سي 212-200 فيما بين عام 2008 وعام 2011، مما عزز قدرات الدعم الجوي المحدودة للبحرية الموريتانية لمهام البحث والإنقاذ.

تعمل البحرية من قاعدتين – واحدة في العاصمة نواكشوط، والثانية في بلدة نواذيبو الساحلية. ويعمل بها نحو 650 بحاراً، من بينهم فرقة مشاة بحرية، ويُتوقع أن تستفيد من تشكيل ثلاث سرايا جديدة لفيلق مشاة البحرية.

تواجه البحرية عدداً من الجرائم البحرية، تشمل موجات من القوارب المتهالكة المكتظة فوق طاقتها بالمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين التي تمر عبر مجالها البحري في طريقها إلى إسبانيا. ولأن الحدود البرية والبحرية لموريتانيا سهلة الاختراق، فإن البلاد تواجه أيضاً مشاكل خطيرة تتعلق بتهريب المخدرات، والأسلحة والسلع عبر المحيط الأطلسي بواسطة عصابات الجريمة المنظمة، الذين لهم روابط مزعومة بتمويل الميليشيات الإرهابية في شمال إفريقيا.

دول غرب إفريقيا تتعقب الأسلحة الصغيرة

أسرة أيه دي إف

تحرز عدة دول في غرب إفريقيا طفرات رئيسية في الامتثال لاتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوضع علامات على جميع الأسلحة داخل حدودها وتتعقبها.

ففي غانا، أعلنت اللجنة الوطنية حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن خطط لنقش شعار المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على جميع الأسلحة في البلاد وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية.

وفي نيسان/ إبريل 2014، أعلن جونز بورتي أبليرى الأمين التنفيذي للجنة أن هذه الخطوة جزء من مجموعة واسعة من التدابير للسيطرة على حركة الأسلحة الصغيرة في البلاد. وقال، "إننا نحاول وضع شعار المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على البنادق...بحيث عندما تتسرب بندقية ما تابعة للدولة، يمكننا تعقبها إلى مصدرها".

وأضاف أبليري أن اللجنة بدأت في تسجيل البنادق داخل الهيئات العسكرية وشبه العسكرية في البلاد، وسوف يتم التوسع في ذلك قريباً ليشمل المدنيين.

وبالمثل في سيراليون، وضعت اللجنة الوطنية حول الأسلحة الصغيرة برنامج حوسبة لتمييز جميع الأسلحة المملوكة للدولة والمدنية برموز تسجيل. وتشمل العملية نقش الأسلحة بمعلومات فريدة من نوعها يمكن التعرف عليها، بما في ذلك شعار ECOWAS، ورمز دولة سيراليون، ورمز الجهاز الأمني، والتاريخ والرقم التسلسلي للسلاح، وذلك وفقاً لتقارير مجموعة العمل حول العنف المسلح. وقد تبرعت المجموعة بالآلات ومولت عدداً من رجال الجيش والشرطة للسفر إلى الولايات المتحدة للتدريب على تشغيل الآلات. وعاد أولئك الضباط فيما بعد إلى سيراليون وقام كل منهم بتدريب 10 اشخاص.

تقتضي اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي اعتمدت عام 2006، من الدول الموقعة تمييز الأسلحة وإقامة قاعدة بيانات وطنية لجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل أراضيها.

بندقية تم نقشها أثناء إطلاق برنامج الحوسبة لتمييز الأسلحة في سيراليون.

مجموعة العمل بشأن العنف المسلح

وكالة الأنباء الفرنسية / صور غيتي

دول شرق إفريقيا تتعهد
بـــ 5000 من القوات للقوة الاحتياطية

DEFENCEWEB

لم يعد أمام القوة الاحتياطية لشرق إفريقيا سوى خطوة واحدة لتصبح حقيقة واقعة. فقد تعهدت عشر دول بالمساهمة بإجمالي ثلاث كتائب آلية، وكتيبة ميكانيكية وكتيبة مشاة خفيفة تضم كل منها 850 رجلاً. ويُتوقع أن تكون القوة الاحتياطية لشرق إفريقيا جاهزة للعمل بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2014 تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

وقد اعتمد قرار تشكيل القوة الإقليمية للرد السريع التي طال انتظارها رؤساء دول المنطقة، ووزراء الدفاع وقادة الجيوش خلال اجتماع في كيغالي برواندا، في آب/ أغسطس 2014. وترأس رواندا مجلس وزراء الدفاع والأمن لشرق إفريقيا ولجنة رؤساء الأركان لشرق إفريقيا. وصرح العميد جوزيف نزابامويتا المتحدث باسم قوة الدفاع الرواندية لصحيفة ذا نيو تايمز بأن الدول الأعضاء تعهدت بالفعل بالمساهمة بعدد كبير من القوات والمعدات للقوة.

كما اتفق قادة الدفاع، ورؤساء أجهزة المخابرات والأمن الإقليميون من بوروندي، وجزر القمر، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وسيشل، والصومال، والسودان وأوغندا الذين اجتمعوا في كيغالي، على أن تسهم كل دولة بأربع وحدات شرطة خاصة تضم كل منها من 140 إلى 170 ضابطاً لدعم العنصر المدني في حفظ السلام خلال عمليات الانتشار النشطة. كما تعهدت خدمات دعم قتالي أخرى بتوفير مستشفيين، ومهندسين قتاليين وقوات خاصة.

ضباط أوغنديون يعملون مع بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال يتأهبون لاستقلال طائرة تابعة للأمم المتحدة في مقديشيو.

قال نزابامويتا، "من بين التعهدات التي قطعت، حصلنا على جميع القوات وضباط الشرطة الذين كنا بحاجة لوضعهم تحت تصرف القوة كي تتمكن من القيام بعمليات انتشار سريع، في أي وقت".

لن تتخذ القوة الاحتياطية لشرق إفريقيا مقراً لها في دولة معينة؛ فكل دولة سوف تستضيف وتحتفظ بوحدتها الخاصة وتنشرها عند الحاجة. وسوف تصبح القوة قوة الاستجابة للأزمات الإقليمية التابعة للاتحاد الإفريقي، وتخول بالتدخل في النزاعات الإقليمية لحماية المدنيين، ومنع إزهاق الأرواح، واحتواء حركات التمرد المسلح بالمنطقة. وقال وزير الدفاع الرواندي الفريق أول جيمس كابارببى إنه يتعين على المنطقة ألا تنتظر المانحين ولكن عليها أن تمول المبادرة على وجه السرعة لأن المنطقة متخلفة كثيراً عن سائر إفريقيا من حيث تحقيق هدف مجلس السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي في أن تكون هناك قوة حفظ سلام من 5000 رجل لكل تكتل إقليمي بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2014.

إفريقيا تتفوق على آسيا في مصادرات العاج

وكالة الأنباء الفرنسية

قال منظمو الحياة البرية التابعون للأمم المتحدة في حزيران/ يونيو 2014، إن الدول الإفريقية تضيّق الخناق على تهريب العاج، بعمليات مصادرة كبيرة تفوق لأول مرة تلك المصادرات التي تمت في الوجهة الرئيسية بآسيا.

فحتى وقت قريب، كان من النادر مصادرة مضبوطات تربو على نصف طن متري أو أكثر من العاج، هذا إن حدث، قبل أن تغادر المواد الثمينة غير المشروعة إفريقيا. تغير ذلك عام 2013، طبقاً لبحث نشرته أمانة الاتفاقية حول التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات.

ومنذ آذار/ مارس 2013، ولأول مرة، "تمت مصادرة مضبوطات في إفريقيا على نطاق أوسع مما تم في آسيا"، حسب ما جاء في تقرير لأمانة الاتفاقية حول الصيد الجائر للفيلة وتجارة العاج غير المشروعة. وتمت ثمانون في المائة من المضبوطات المصادرة في ثلاث دول - كينيا، وتنزانيا وأوغندا - التي يتصادف أنها من بين الدول الثماني التي أمرتها أمانة الاتفاقية في آذار/ مارس 2013 بوضع خطط عمل وطنية للعاج لمعالجة المشكلة.

ووفقاً لبن جانس فان رينزبورغ، وهو ضابط شرطة سابق من جنوب إفريقيا يرأس وحدة دعم إنفاذ القانون التابعة للاتفاقية حول التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات، "فإن هذه الشحنات الضخمة تمكنت حتى الآن من مغادرة القارة الإفريقية دون أن يتم اكتشافها على الإطلاق. والآن يتم اكتشافها، مما يدل فعلاً على أن هذه الدول بدأت في تنفيذ تدابير لمكافحة هذه التجارة غير المشروعة".

وأضاف أن هذا التحول يشير إلى ما يمكن أن نحققه بمجهود "قوي، ومنسق، وجماعي" لمكافحة الصيد الجائر للفيلة وتهريب العاج على طول السلسلة التي تتربح من ورائه.

مسؤولون من توغو صادروا هذا المخزون من العاج، المبين في شباط/ فبراير 2014، في ميناء لومي. تكثف توغو مساعيها لتضييق الخناق على تجارة العاج بعد أن صادرت عدداً من المضبوطات، وتحذر المهربين من أن البلاد لن تصبح بعد اليوم مركز انطلاق للتجارة غير المشروعة.

وكالة الأنباء الفرنسية / صور غيتي

لقاح الكوليرا عن طريق الفم يحقق نجاحاً في غينيا

صوت أمريكا

موظف صحة يعطي سيدة من جنوب السودان لقاح الكوليرا عن طريق الفم في آذار/ مارس 2014 في مخيم طبي تديره منظمة أطباء بلا حدود.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

أثبت لقاح عن طريق الفم للكوليرا أنه فعّال للغاية ويمكن أن يغيّر الطريقة التي يتم بها التحكم في تفشي المرض مستقبلاً. وتقول منظمة أطباء بلا حدود إن اللقاح استخدم خلال تفشي المرض في غينيا عام 2012.

وقد أجرت دراسة اللقاح عن طريق الفم للكوليرا المعروف باسم شانتشول مؤسسة إيبسنتر، الذراع البحثية لمنظمة أطباء بلا حدود. والكوليرا مرض يُنقل عن طريق الماء ويصيب المريض بإسهال شديد. وعادة ما يوجد في البلدان التي تعاني من ضعف الصرف الصحي والمياه غير الصالحة للشرب. وعادة ما يُعالج المرض بمحاليل مضادة للجفاف عن طريق الفم.

قالت عالمة الأوبئة ربيكا غريس، "أعتقد أن ما يثير الاهتمام وما تضيفه الدراسة ولم يظهر حتى الآن، هو احتمال أن يضاف لقاح الكوليرا إلى ترسانة الاستجابة الوبائية للكوليرا. فهذه هي المرة الأولى الذي يُستخدم فيها اللقاح في دول جنوب الصحراء الإفريقية استجابة لوباء".

نُشرت الدراسة في مجلة نيوإنغلاند للطب، وقالت غريس إنها تبدد عدداً من الأساطير حول مكافحة الكوليرا.

كان هناك خوف من أن يسحب استخدام اللقاح الموارد بعيداً عن العلاج - وهو أمر سيكون بالغ التعقيد لوجستياً - وربما لا يكون له تأثير. لكن الدراسة خلصت إلى أن اللقاح فعّال.

يُعطى اللقاح على جرعتين متباعدتين 14 يوماً. ووصل معدل الحماية في غينيا إلى 86 بالمائة. وتم إعطاء 316000 جرعة على مدى ستة أسابيع.

قالت غريس إن من بين مميزات اللقاح عن طريق الفم، مقابل الحقن، هو أن إعطاءه يمكن أن يتم على أيدي أفراد غير طبيين. وتعكف منظمة الصحة العالمية حالياً على تخزين لقاح الشانتشول – وهو واحد من لقاحين عن طريق الفم أقرت استخدامهما. وتقول الدراسة إن الشانتشول أفضل للاستخدام في البلدان النامية لأنه أرخص وأسهل في التصنيع، والنقل والتخزين.

رواندا تبدأ في

رصد الغازات المسببة للاحتباس الحراري

ذا إيست أفريكان

كشفت وزارة الموارد الطبيعية في رواندا عن نظام جديد لخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناجمة عن إزالة الغابات والتدهور البيئي.

وقالت أدرى موكاشيما المدير العام المسؤول عن الغابات في الوزارة، إن نظام الرصد والإبلاغ عن الغازات المسببة للاحتباس الحراري جاء انعكاساً لالتزام رواندا بحماية غاباتها وتشجيع التنمية المستدامة.

وأضافت، "أنه برغم قلة ما لدينا، فإننا نعمل على إدارة ما نملكه على نحو مستدام".

تملك البلاد 700000 هكتار من الغابات، تغطي 8,28 بالمائة من المساحة الكلية للأراضي.

في عام 2008، وضع أعضاء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ برنامجاً للحد من انبعاث الغازات السامة الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

تحتل الغابات نحو 30 بالمائة من مساحة رواندا. آيستوك

تلزم الاتفاقية الدول التي تريد المشاركة في البرنامج بتطوير نظام وطني لقياس، ورصد الانبعاثات والإبلاغ عنها، ويتوقع منها تقديم معلومات دورية عن تلك الانبعاثات.

ورواندا من بين 10 دول في إفريقيا الوسطى تتلقى تمويلاً -400000 دولار من صندوق غابات حوض الكونغو- لتطوير نظام الإبلاغ. وقال مسؤولون إنها تعمل على نظام إبلاغ منذ أيار/ مايو 2013، وأرسلته إلى الأمم المتحدة في حزيران/ يونيو 2014 للموافقة عليه.

عرض دونات نسامبيمكانا، وهو واحد من ستة خبراء وضعوا الخطة المبكرة لرواندا، إطار العمل على مجموعة من خبراء البيئة خلال اجتماع في كيغالي في حزيران/ يونيو 2014.

سيدات يبعن الخضروات وأغذية أخرى في سوق بمدينة لاغوس بنيجيريا.
أسوشييتد برس

تدعو الأمم المتحدة إلى إنهاء الجوع في إفريقيا بحلول عام 2025

مركز أنباء الأمم المتحدة

حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من أنه رغم التقدم الاقتصادي الملحوظ في الآونة الأخيرة، تظل إفريقيا أكثر قارة في العالم ينعدم فيها الأمن الغذائي. ودعت جميع وزراء الزراعة الأفارقة إلى تركيز الاستثمارات ودعم الجهود على صغار المزارعين، بمن فيهم الشباب والنساء.

وفي المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرين لإفريقيا الذي عُقد في تونس في آذار/مارس 2014، أشادت الأمم المتحدة بالنمو المستمر في القارة منذ عام 1999 ودعت إلى توفير بيئة مواتية للقضاء على الجوع في المنطقة بحلول عام 2025.

وبمتوسط زيادة سنوية في إجمالي الناتج المحلي بلغت 4,8 بالمائة فيما بين عامي 2000 و 2010 – ارتفاعاً من 2,1 بالمائة في العقد الماضي – يوجد في إفريقيا سبعة اقتصادات من بين أسرع عشرة اقتصادات نمواً في العالم.

أحرز القطاع الزراعي، على نحو الخصوص، تقدماً كبيراً، مع تكثيف انتاج الأغذية الأساسية، وتحسين أصناف الموز في شرق ووسط إفريقيا، وزيادة غلة أصناف الذرة في شرق وجنوب إفريقيا، وزيادة محصول القطن في بوركينا فاسو ومالي، وزيادة الانتاج من زراعة الشاي والزهور في شرق إفريقيا.

حققت إحدى عشرة دولة إفريقية بالفعل الهدف التنموي الأول للألفية الثالثة لخفض نسبة الجياع إلى النصف فيما بين عامي 1990 و 2015. بل إن ثلاث دول – جيبوتي، وغانا، وساو تومي وبرينسيبي – حققت الهدف الأكثر طموحاً الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 بالحد من الجوع.

وحذرت الأمم المتحدة من أنه رغم كل هذا التقدم، فإن مستويات الجوع وسوء التغذية لا تزال مقلقة في دول جنوب الصحراء الإفريقية، لا سيما في منطقة الساحل والقرن الإفريقي، وقدّرت بأن من بين 388 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بالقارة، هناك 239 مليون يعانون من سوء التغذية المزمن.

وتصر الأمم المتحدة على أن هناك فرصاً كبيرة لتسريع الزراعة التي يحركها أصحاب الحيازات الصغيرة والصناعات الزراعية في إفريقيا كأساس لتحويل القطاع وتسويقه. ومع إقامة 40 بالمائة من سكان إفريقيا الآن في المدن واستهلاكهم نصف مجموع الأغذية، قالت الأمم المتحدة إنه ينبغي الاعتراف بأهمية سلاسل الإمدادات الغذائية من الريف إلى الحضر. ويجب على صناع القرار النظر في هذه السوق الحضرية، التي هي في متناول العائلات الزراعية، على الأقل بقدر النظر إلى أسواق التصدير.

ويمكن الاطلاع على أمثلة عديدة للنمو الديناميكي لسلاسل الإمدادات الغذائية من الريف إلى الحضر في أنحاء القارة بما في ذلك: أصحاب المطاحن وتجار تجزئة حبوب التيف في أديس أبابا بإثيوبيا؛ وسلسلة توريد الدخن في السنغال؛ وسلسلة توريد الدجاج في حضر نيجيريا، وموزامبيق والكثير من الدول الإفريقية؛ والزيادة السريعة لشركات تصنيع الألبان المرتبطة بصغار المزارعين في كينيا وزامبيا.

مراكز التسوق في إفريقيا تزدهر

وكالة الأنباء الفرنسية

جاء في تقرير نُشر في حزيران/ يونيو 2014 أن ارتفاعاً كبيراً في الدخل المتاح ونمو الطبقة المتوسطة في إفريقيا، أديا إلى زيادة ملحوظة في عدد مراكز التسوق عبر القارة.

وفيما يبحث المتسوقون عن طرق جديدة لإنفاق أموالهم، وحرص المستثمرين على مساعدتهم في ذلك، تم افتتاح 14 مركز تسوق جديد فيما بين عامي 2012 و 2013، طبقاً لبحث أجرته منظمة ساجاكي لاستخبارات السوق. وقال التقرير إنه باستثناء جنوب إفريقيا، كان هناك 242 مركز تسوق عاملة في القارة العام الماضي.

وصرح جوليان غارسيير، وهو شريك في منظمة ساجاكي، لوكالة الأنباء الفرنسية بأن "الطبقة الوسطى آخذة في النمو. وأن الناس فيها يريدون إنفاق أموالهم". ووفقاً للباحثين فإنه يجري حالياً تطوير أكثر من 180 مركز تجزئة، يموّل "معظمها مستثمرون محليون".

وقد تم إغلاق مركز تسوق واحد عام 2013، وهو مركز وستغيت في نيروبي بكينيا الذي أغلق إثر هجوم شنته جماعة الشباب الصومالية المتطرفة وراح ضحيته 67 شخصاً.

وطبقاً لصندوق النقد الدولي، يمكن اعتبار 150 مليون شخص ضمن الطبقة المتوسطة بقوة في القارة. وهناك 150 مليون آخرون يمثلون جزءاً من الحلقة الأضعف في الطبقة الوسطى "العائمة"، التي هي عرضة للصدمات المالية التي يمكن أن تدفع أفرادها نحو الفقر مرة أخرى.

وتُعد اقتصادات دول جنوب الصحراء الإفريقية من بين الأسرع نمواً في العالم، وكان من المتوقع أن تتوسع بأكثر من 5 بالمائة في عام 2014.

ورغم أن الكثير من النمو في القارة جاء من النفط، والغاز والموارد الطبيعية الأخرى، فإن ظهور طبقة متوسطة عزز أيضاً النمو الاستهلاكي. وطبقاً لدراسة نشرها بنك التنمية الإفريقي عام 2011، فإن نحو 34 بالمائة من سكان إفريقيا ينتمون للطبقة المتوسطة، فيما تضاعفت هذه الفئة ثلاث مرات تقريباً منذ عام 1980.

وفي أيار/ مايو 2014، نشرت شركة إرنست ويونغ للمحاسبات تقريراً أفاد بأن الكثير من المستثمرين ينتقلون إلى "القطاعات ذات الصلة بالمستهلك مع توسع الطبقة المتوسطة في إفريقيا".

ويقول غارسيير إن بحثه يبين أن 30 بالمائة من الأسر في أكبر المدن الإفريقية يكسبون أكثر من 500 دولار في الشهر. وقال إنه في جميع دول جنوب الصحراء الإفريقية، "يتم التقليل" من شأن حجم الطبقة المتوسطة.

عمال إثيوبيون يقومون بتجميع أحذية في ورشة أقامتها بيت لحم تيلاهون أليمو في أديس أبابا.

وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

سيدة أعمال تم تكريمها تنشئ شركة ثانية

أسرة أيه دي إف

أعلنت واحدة من أكثر سيدات الأعمال المشهود لهن في إفريقيا، ومؤسسة علامة تجارية لنوع من الأحذية والتي تبيع بضاعتها الآن في أكثر من 55 دولة حول العالم، عن تأسيس شركة ثانية.

في عام 2004، بدأت بيت لحم تيلاهون أليمو شركة soleRebels في إثيوبيا باستثمار 10000 دولار من أموال عائلتها. تصنع الشركة وتبيع الأحذية باستخدام تقنيات إثيوبية تقليدية وتصميمات عصرية. ومعظم الأحذية هي إعادة تصميم وتفسير عصري للحذاء المصنوع من المطاط بعد تدويره والذي يرتديه الإثيوبيون منذ فترة طويلة.

واعتباراً من عام 2014، كان لدى الشركة 100 موظف وإيرادات تربو على مليون دولار. وهي تتوقع أن تصل مبيعاتها إلى 20 مليون دولار بحلول عام 2016.

وقد اختارتها شبكة سي إن إن كواحدة من بين "سيدات الأعمال الذكيات" خلال القرن الماضي وظهرت صورتها على غلاف مجلة فوربس. وفي تموز/ يوليو 2014، كرمتها شركة Face2face للإعلام في عموم إفريقيا "لإنجازها المتميز في ريادة الأعمال".

وفي أيار/ مايو 2014، أطلقت أليمو شركتها الثانية، جمهورية الجلود، وهي شركة إنترنت تعرض على المستهلكين التحكم في كيفية ومكان إنتاج المنتجات الجلدية. وأبلغت مجلة متخصصة في المشاريع التجارية كيف تمكنا من أن نجعل المستهلكين في إفريقيا قادرين على طلب السلع الجلدية – مثل السترات والحقائب والقفازات – على الإنترنت وتفصيلها على المواصفات المطلوبة. كما سيتمكنون أيضاً من اختيار اماكن تصنيع تصميماتهم.

وقالت للمجلة، "لقد رأيت أن هناك مجالات عديدة حول العالم تقوضت فيها وذبلت صناعة الجلود وإنتاجها، رغم أهميتها الاقتصادية. كنت أعرف أن برنامجاً يستفيد من هذه المواهب والموارد العالمية الثرية يمكن أن تكون له القدرة على تنشيط مراكز الانتاج هذه وإتاحة فرص عمل رائعة في المجتمعات بجميع أنحاء الكوكب".

عاطلون عن العمل في جنوب إفريقيا
يبدأون مشاريعهم الخاصة

صوت أمريكا

تظل نسبة البطالة مرتفعة بشدة في جنوب إفريقيا وتشكل واحدة من أعظم المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه شباب البلاد.

كان استحداث فرص عمل هدفاً رئيسياً لسياسة الحكومة خلال العقد الأول من الديمقراطية في جنوب إفريقيا بعد نهاية الفصل العنصري عام 1994. غير أنه لم يتحقق نجاح يُذكر في النضال من أجل خلق فرص عمل كافية.

وصل معدل البطالة في جنوب إفريقيا إلى 25,2 بالمائة، مرتفعاً بنسبة 1,1 بالمائة عن ما كان عليه عام 2013. واعتباراً من منتصف 2014، كان أكثر من 5 ملايين شخص بدون عمل. أما التعريف الموسع للبطالة، الذي يشمل أشخاصاً توقفوا عن البحث عن عمل، فيصل إلى 35,1 بالمائة.

غير أن للبطالة أثراً جانبياً إيجابياً؛ فهي تدفع بعض شباب جنوب إفريقيا إلى أن يصبحوا رجال أعمال. فقد بدأ لودويك ماريشاني مشروعه عندما كان مراهقاً في إقليم ليمبوبو الريفي بشمال جنوب إفريقيا الذي ترتفع فيه معدلات الفقر.

فشلت بعض أفكاره، ولكن الإلهام الذي غير حياة ماريشاني جاءه أثناء يوم كسول من حمامات الشمس. لم يشأ صديقه أن يغتسل وتعجب لماذا لم يخترع أحد منتجاً بديلاً لدش الاستحمام. وبعدها ببضع سنوات، ابتكر ماريشاني جيل الحمام الجاف، وهو بديل بلا ماء لدش الاستحمام يمكن أن يوفر الوقت للبعض، ولكن يساعد

أكاديمية الريادة الإفريقية

لودويك ماريشاني

أيضاً أولئك الذين لا تصل المياه إليهم.

قام ماريشانى بصياغة خطة عمل من 8000 كلمة على هاتف بسيط خلال سنته الأخيرة من المدرسة الثانوية وأرسلها إلى 80 من الرأسماليين. ولكن لم يشأ أي أحد منهم، كما قال، المخاطرة مع مخترع صغير بمنتج يُعتقد أنه يساعد الفقراء أكثر من غيرهم.

دخل بالمنتج مسابقات واكتسب ببطء بعض رأس المال لتطوير مشروعه. وماريشانى الآن أصغر حامل براءة اختراع في جنوب إفريقيا. وتدعي شركته أنه قدم 445590 حماماً، ووفر استهلاك أكثر من 6,35 مليون لتر من المياه، وهي مسألة حاسمة بالنسبة لدولة تواجه أزمة مياه.

ويستشهد ماريشانى بأن التعليم هو واحد من أكبر المزايا التي تساعد في بدء مشروع تجاري.

وجيسون بازل هو مؤسس ورئيس منظمة أكرو، التي تستهدف الجمع بين صغار رجال الأعمال وتزويدهم بالمعرفة العملية المبنية على العمل للمساعدة في إطلاق أعمالهم. قال بازل، "إن ريادة الأعمال والتعليم – هما اللذان يحلان مشكلة البطالة". وأضاف أن الافتقار للتعليم العملي للأعمال التجارية يعيق الناس عن تحقيق أفكارهم التجارية المحتملة.

الأفارقة يتفقون على الحاجة إلى "التحول"

وكالة الأنباء الفرنسية

اتفقت حكومات إفريقية وصندوق النقد الدولي على الحاجة الماسة لتسخير النمو الاقتصادي السريع في القارة، فيما تخفف الاضطرابات ومجموعة من التحديات من الوفرة المتعلقة بصعود القارة.

وخلال اجتماع في 30 أيار/ مايو 2014، في مابوتو عاصمة موزامبيق، قال صندوق النقد الدولي، ووزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية إن الحاجة تدعو إلى "تحول هيكلي" أعمق حتى يستطيع المواطنون العاديون الاستفادة من الطفرة.

ورغم أن دول جنوب الصحراء الإفريقية من بين أسرع المناطق نمواً في العالم، فإن انتشار الفقر والاضطرابات الخطيرة الأخيرة في نيجيريا، وجنوب السودان، ومنطقة الساحل والركود المحتمل في جنوب إفريقيا قد خفف من الوفرة السابقة حول "صعود إفريقيا".

ووفقاً لإعلان مابوتو المشترك فإن "السياسات في حاجة إلى تصميمها على نحو يضمن أن تحفز الزيادة في النمو التحول الهيكلي أيضاً".

ورغم أن خزائن الحكومة مليئة منذ فترة طويلة بعائدات الثروة المعدنية، فإن الفساد، والعقود التجارية المشبوهة وسوء الإدارة تعني أنه لا يصل إلى الناس في الشارع سوى النذر اليسير من تلك العائدات. ووفقاً للمديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، لا تزال القارة تفتقر إلى طرق كافية وإمدادات طاقة وتحتاج إلى أكثر من 90 مليار دولار سنوياً لتحسين البنية التحتية. وقد وافقت الحكومات على ذلك، قائلة إن "دول جنوب الصحراء الإفريقية سوف تحتاج إلى مضاعفة جهودها للاستفادة من الفرص التي تتيحها لها مواردها الطبيعية الوفيرة وضمان تقاسم ثمارها بشكل عادل".

قالت لاغارد إن صناع القرار ليس لديهم أوهام حول حجم المشاكل التي تزال تواجهها إفريقيا.

وقالت، "إنه من المستغرب أنه كان هناك اتجاه واضح متين للنمو على مدى السنوات القليلة الماضية، حتى خلال الأزمة المالية. وهناك أيضاً قضايا كبرى يجب معالجتها، ومخاطر محتملة في الأفق".

ولكنها أصرت على أن الصورة أفضل اليوم مما كانت عليه في العقود السابقة.

"عليك الرجوع بذاكرتك إلى الوراء، لكي ترى كيف كان الحال قبل 10 سنوات؟".

ليوبولد سيدار سنغور

أسرة أيه دي إف

كان ليوبولد سيدار سنغور إنساناً مثقفاً، وكاتباً، وعالماً، ورجل دولة وأول رئيس للسنغال. كتب النشيد الوطني للسنغال وقال إنه اعتبر نفسه شاعراً أولاً وقبل أي شيء آخر. غير أن كتاباته تشير إلى أنه كان، فوق كل الأمور الأخرى، إفريقياً.

وُلد سنغور عام **1906** في بلدة جوال الساحلية بالسنغال. انتقل إلى مدرسة داخلية حين كان عمره **8** سنوات وسرعان ما فرض نفسه كطالب متفان وعالم. وبعد دراسته الثانوية، حصل على منحة دراسية جزئية للدراسة في فرنسا. وبرحلته إلى فرنسا بدأت، حسب قوله، "**16** عاماً من التيه".

بعد أن تخرج من الجامعة في باريس، بقي في فرنسا، حيث اشتغل بالتدريس، واستمر في الدراسة. ولكن رغم إنجازاته، ظل يعاني بشاعة العنصرية. وكان خلال تلك الفترة أن توصل هو ومثقفون سود آخرون في أوروبا إلى كلمة "الزنجية"، فحولوا الكلمة المهينة نيغر إلى وصف إيجابي للأفارقة. وباتت الزنجية ترمز إلى الاحتفاء بالتاريخ الإفريقي، واحتضان الثقافة الإفريقية التقليدية والمجتمع الإفريقي، ورفض الاستعمار والعنصرية.

وفي عام **1939**، تم تجنيده في الجيش الفرنسي — بعد أن أصبح مواطناً فرنسياً عام **1932** — ورغم إنجازاته الأكاديمية، لم تتم ترقيته إلى ضابط. وبعدها بعام، عندما غزت ألمانيا فرنسا، أصبح أسير حرب. وأمضى سنتين في الأسر وهو يكتب الشعر.

وبعد الحرب العالمية الثانية، عاد سنغور إلى التدريس ودخل معترك السياسة، حيث تم انتخابه كمندوب في الجمعية الوطنية الفرنسية. ومع انتشار حركة الاستقلال عبر إفريقيا، طالب الرئيس الفرنسي تشارلز ديغول عام **1959**بحق السنغال في أن تصبح دولة مستقلة.

وفي العام التالي، أصبحت السنغال جمهورية مستقلة، وفي **5** أيلول/ سبتمبر **1960**، تم انتخاب سنغور رئيساً للبلاد. وكان تركيزه المبدئي على العلاقات الخارجية، بينما تولى رئيس وزرائه مامادو ضياء، التخطيط لتنمية السنغال على المدى الطويل. وسرعان ما حدثت انتكاسة بينهما، حيث تم في عام **1962** القبض على رئيس الوزراء واتهم بالتخطيط للإطاحة بسنغور. وأمضى الـ **12** سنة التالية في السجن.

وبعد سجن ضياء، أقام سنغور نظاماً استبدادياً للحزب الواحد، كغيره من العديد من الدول الإفريقية الأخرى. ولم يسمح بأي تحد لسلطته وقال ذات مرة ، "إنه لا يمكن بناء دولة بدون جدران سجون".

غير أن سنغور تمكن من التغيير. وبعد ذلك بأربعة عشر عاماً، قرر أن تصبح السنغال دولة ديمقراطية حقيقية، مع إنشاء ثلاثة أحزاب بصفة مبدئية. وإلى جانب ديمقراطيته الجديدة، سمح سنغور بحريات صحفية جديدة.

كان سنغور رئيساً ذكياً ذا بصيرة. ورغم أنه كان اشتراكياً، فقد ابتعد عن الأيديولوجية المناهضة للغرب التي كانت سائدة آنذاك. واحتفظ بروابط وثيقة مع فرنسا والغرب. وكانت "اشتراكيته الإفريقية" ديمقراطية، وعملية ومبنية على تقاليد المشاركة الإفريقية.

أرست رئاسته الاستقرار السياسي في السنغال، التي تظل واحدة من الدول الإفريقية القليلة التي لم تشهد انقلاباً على الإطلاق. وكان انتقال مهام الرئاسة سلمياً، ومر على البلاد حتى الآن أربعة رؤساء فقط.

وعندما قرر سنغور التنحي عام **1980**، أصبح أول رئيس إفريقي يترك منصبه طوعياً.

الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور يحلف اليمين القانونية أثناء تنصيبه في 9 كانون الأول/ ديسمبر، 1963، في داكار. وكالة الأنباء الفرنسية/ صور غيتي

وعند وفاته عام 2001، حمل شاهد قبر الشاعر المخضرم أبياتاً من قصيدة كتبها بنفسه:

عندما أموت يا أصدقائي، ضعوني أسفل ظلال جوال،
فوق التل، بجوار ضفة مامانغويدي، بالقرب من أذن موطن الثعابين.
ولكن ضعوني بين الأسد وأسلاف التنتج ندائي.
عندما أموت، يا أصدقائي، ضعوني بين جوال البرتغالية.
وقوموا ببناء قبري من أحجار القلعة، وسوف تلتزم المدافع الصمت.
وسوف تفوح وردتان من نباتات الدفلي- بيضاء ووردية - بأريجهما على السغنار.

أين أنا؟

مفاتيح الحل

1 غزت روما هذا الموقع القديم للتجارة القرطاجية وحولته إلى قاعدة لغزو ممالك موريتانيا.

2 يتألف الموقع من أطلال بيزنطية، وباليو مسيحية، وفينيقية ورومانية إلى جانب آثار أصلية أخرى.

3 تضم هذه المدينة الساحلية واحداً من أقدم وأكبر المقابر القرطاجية في العالم – من القرن الثاني إلى القرن السادس قبل الميلاد.

4 غزا المخربون في ثلاثينات القرن الخامس، واستعاد البيزنطيون المدينة عام 534. واتجهت نحو الانحطاط في القرن السادس ولم يتم استردادها على الإطلاق.

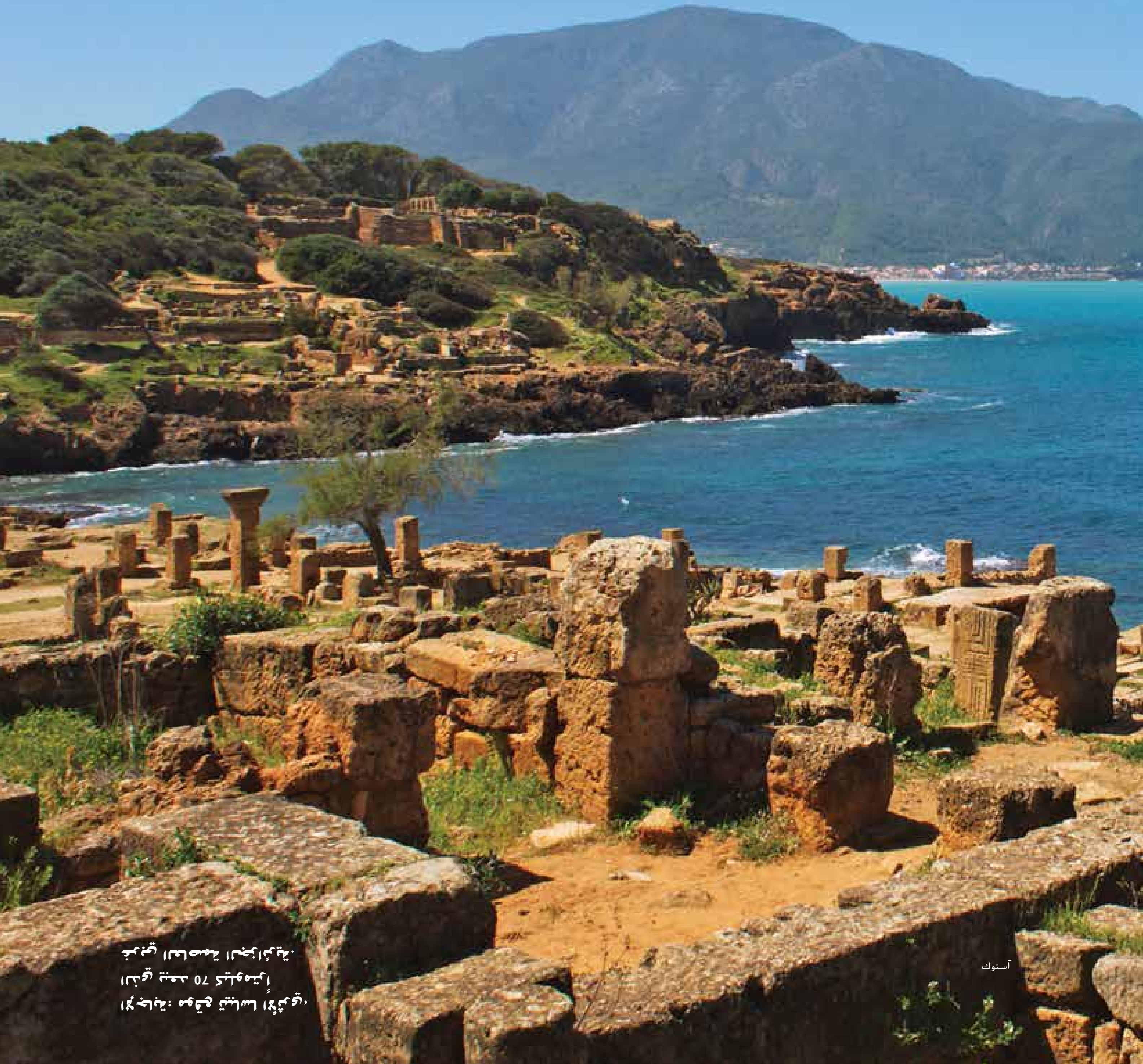

آستوك

الإجابة: موقع تيباسا الأثري، الذي يبعد 70 كيلومتراً غربي العاصمة الجزائرية.

شاركوا بما لديكم من معلومات

تريد أن تنشر مقالاً؟ إن منبر الدفاع الإفريقي، أو أيه دي إف، مجلة عسكرية مهنية تعمل كمنبر للعسكريين ورجال الأمن المتخصصين في إفريقيا. والمجلة ربع سنوية تنشرها القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا وتتناول موضوعات مثل: استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وعمليات الأمن والدفاع، والجرائم عبر الدول وقضايا تؤثر على السلام، والاستقرار، والحكم الرشيد والرخاء. ويسمح المنتدى بإجراء مناقشات وتبادل للأفكار على نحو عميق. ونريد أن نسمع من الناس في الدول الإفريقية الشريكة الذين يفهمون المصالح والتحديات الملحة التي تواجه القارة. قدّم مقالتك لنشرها في مجلة أيه دي إف واجعل صوتك مسموعاً.

(الإرشادات الخاصة بالمؤلفين لتقديم مقالاتهم إلى مجلة منبر الدفاع الإفريقي)

شروط النشر

- يُفضل المقالات التي تكون في حدود 1500 كلمة تقريباً.
- يمكن أن يُعدّل المقال من حيث الأسلوب والمساحة، ولكن مجلة أيه دي إف سوف تتعاون مع المؤلف بشأن التعديلات النهائية.
- أرفق سيرة ذاتية قصيرة عن نفسك ومعلومات بشأن كيفية الاتصال بك.
- إذا أمكن، أرفق صورة فوتوغرافية عالية الدقة لنفسك وأي صور تتعلق بمقالتك مع شرح لها وتوفير معلومات عن مصدر تلك الصور.

تقديم المقالات

أرسل كل أفكار المقالة، ومحتواها وأي تساؤلات إلى أسرة تحرير أيه دي إف على الموقع ADF. EDITOR@ADF-Magazine.com أو بالبريد العادي إلى العنوان التالي:

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
KELLEY KASERNE
GEB 3315, ZIMMER 53
PLIENINGER STRASSE 289
70567 STUTTGART GERMANY

او

Headquarters, U.S. Africa Command
ATTN: J3/Africa Defense Forum Staff
Unit 29951
APO AE 09751 USA

إنحراف